الاثنين 9 آذار 2020
العدد 4000 السنة الرابعة عشرة
lundi 9 Mars 2020 no 4000 14ème année

32 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال

حزب IMF مستنفر ضد الحل الداخلي

- **«الانماء والاعمار»** 3,5 مليار دولار لـ14 شركة
- **كوستاس لاباڤيتساس:** اللجوء إلى صندوق النقد خطأ فادح

خطاب دياب: أول إعلان رسمي عن حجم الكارثة [2]

الحكومة تبتعد عن صندوق النقد؟ [3]

«مجزرة» الأمراء
العرش بلا منازع

[14 ـ 15]

فيما تفيد معلومات بأن محمد بن سلمان يريد تنحي والده قبل قمة «العشرين»، تتضافر المؤشرات لتؤكد أن اعتقال كبار الأمراء بذريعة محاولة انقلاب هدفه إخضاع «هيئة البيعة» (أ ف ب)

الحدث

عدّاد «كورونا» إلى 32 بينهم ثلاثة أطفال

6

قضية

السعودية تبدأ محاكمة أنصار «حماس»

16

كتاب

سيرة حقبة يرويها ايلي فرزلي
الانقلاب الذي ظلّ فكرة

12

قضية اليوم

حماية الحكومة مسؤوليّة عملانيّة على عاتق عون وبري ونصر الله

خطاب دياب: أول إعلان رسمي عن حجم الكارثة

إبراهيم الأمين

سيكون من الصعب على غير مجانين السلطة السابقة انتقاد خطاب رئيس الحكومة حسان دياب. من نكد الدهر أن يخرج سعد الحريري وكل أركان تيار المستقبل مثلاً ليعطوا الدروس لدياب وفريقه الوزاري، وهم الذين لم يعملوا لأكثر من 4 ساعات في اليوم الواحد. وما فكّروا يوماً بأي نوع من الإصلاحات. وكل ما يقومون به اليوم هو اللجوء الى عدّاد الدين العام، ليحسبوا ما زاد خلال السنوات الـ 15 الأخيرة من خارج مسؤوليّتهم. والنكتة الأكثر رواجاً، اعتبار الإنفاق على قطاع الكهرباء من مسؤوليّة ميشال عون وفريقه لكونه كان يتسلّم وزارة الطاقة. أما وليد جنبلاط وسمير جعجع وآل الجميل وكل الارث السمج لفريق 14 آذار، وملحقاته من بنى انتفاضة 17 تشرين، فلن تصلح أي انتقادات من جانبهم حتى لبرنامج ممل على الشاشات الباردة في بيروت. بينما سيكون من الوقاحة على فئة الـ 5 بالمئة من مكدّسي الثروات والأرباح توجيه النصائح لأحد. فكيف إذا كان رمزهم في الحكم اليوم هو رياض سلامة ومندوبه في جمعية المصارف هو سليم صفير، والأخير كاد يبكي في اجتماع بعبدا قبل يومين من شدة الفقر، حتى كاد أحد ضبّاط القصر يجمع له مبلغاً من المال ليعطيه إياه عند مغادرته مصاباً باكتئاب يضاف الى ما يعانيه بسبب الغضب الأميركي عليه.

قيمة خطاب دياب ليست في مضمونه الواضح، بل في كونه نتاج عمل مجموعة ليست منفصلة عن الوقائع السياسية وغير السياسية في لبنان. لكنها ليست متصلة ــ تماماً ــ بآليات العمل التقليدية التي يعرفها الناس منذ توقف الحرب الأهلية، ووصول المنقذ الأبدي رفيق الحريري الى السلطة. وهذه المجموعة تعرف أن رصيدها محصور في قدرتها على «نكش» القائم، ولو كانت النتيجة الأولى انتشار رائحة العفن من المكان. لكنها عملية جعلت كثيرين في لبنان والخارج يتعرفون لأوّل مرة إلى حقيقة الوضع. تخيّلوا أن مسؤولاً فرنسياً بارزاً وناشطاً في الملف الاقتصادي والمالي، قال إنه تعرّف أخيراً إلى تفاصيل تجعله يصف رياض سلامة بـ«الكاذب الذي كنا نفترض أن يقول في الإعلام كلاماً هدفه إشاعة مناخات إيجابية، لكن تبيّن أنه يكذب أمام أركان الدولة، وأمام ممثلي الشركات الاستشارية المستقدمة لمساعدة لبنان على مواجهة أزمة الدين، وأنه يكذب على رئيس الحكومة الذي يحتاج إلى كل الحقيقة حتى يعرف تحديد طريقه في المعالجة». ومع ذلك، فإن سلامة كما سليم صفير ومجموعة من مارقي المصارف اللبنانية، لا يزالون يلجأون الى العدّة القديمة من شراء الذمم عند سياسيين وإعلاميين لأجل تلميع صورتهم، كأنهم يعيشون في عالم آخر، أو قل كأنهم لم يستفيقوا بعد. ما أعلنه رئيس الحكومة جيّد جداً لكونه المسؤول الأول الذي يجرؤ على توصيف الواقع من دون أيّ تزيين. ولكونه المسؤول الأول في لبنان، الذي يطلّ على الناس منذ توقف الحرب الأهلية، ويضعهم أمام المرآة ليروا الحقيقة. حقيقة الواقع الذي نحن فيه الآن، وحقيقة أن الذين صوّتوا لهم ولحقوا بهم وطوّبوهم قادة ومسؤولين على مدى ثلاثة عقود، قد أوصلوهم الى ما هم عليه اليوم. وإذا كان البعض يريد من دياب أن يضع مواد التجميل على صورة القبح، فهو هذا البعض الذي يصرّ على فكرة شراء الوقت. وكان الإنقاذ في طريقه الى لبنان. هؤلاء الذين يواصلون الإنكار بأن عملية شراء الوقت كلّفت اللبنانيّين نحو 130 مليار دولار أميركي على الأقل، هي خسارة غير قابلة للتعويض مهما قال الكذّابون وأجادوا.

لكن الخطوة التالية هي الأهم. وهنا، لا يبقى الأمر من مسؤولية حسان دياب وفريقه حصراً، بل هي أيضاً مسؤولية قوى سياسية يفترض أنها تشكل الحاضنة السياسية لحكومته. ومع قليل من التدقيق، سيكون واضحاً أنها المسؤولية الملقاة اليوم على عاتق الرئيس ميشال عون والتيار الوطني الحر والرئيس نبيه بري وحركة أمل والسيد حسن نصر الله وحزب الله. وحقيقة الأمر أن دياب وفريقه الوزاري يحتاجون إلى دعم هؤلاء بقوة، وكل ساعة وكل دقيقة.

(هيثم الموسوي)

توقف الحرب الأهلية، ويضعهم أمام المرآة ليروا الحقيقة. حقيقة الواقع الذي نحن فيه الآن، وحقيقة أن الذين صوّتوا لهم ولحقوا بهم وطوّبوهم قادة ومسؤولين على مدى ثلاثة عقود، قد أوصلوهم الى ما هم عليه اليوم. وإذا كان البعض يريد من دياب أن يضع مواد التجميل على صورة القبح، فهو هذا البعض الذي يصرّ على فكرة شراء الوقت. وكان الإنقاذ في طريقه الى لبنان. هؤلاء الذين يواصلون الإنكار بأن عملية شراء الوقت كلّفت اللبنانيّين نحو 130 مليار دولار أميركي على الأقل، هي خسارة غير قابلة للتعويض مهما قال الكذّابون وأجادوا.

لكن الخطوة التالية هي الأهم. وهنا، لا يبقى الأمر من مسؤولية حسان دياب وفريقه حصراً، بل هي أيضاً مسؤولية قوى سياسية يفترض أنها تشكل الحاضنة السياسية لحكومته. ومع قليل من التدقيق، سيكون واضحاً أنها المسؤولية الملقاة اليوم على عاتق الرئيس ميشال عون والتيار الوطني الحر والرئيس نبيه بري وحركة أمل والسيد حسن نصر الله وحزب الله. وحقيقة الأمر أن دياب وفريقه الوزاري يحتاجون إلى دعم هؤلاء بقوة، وكل ساعة وكل دقيقة.

> برامج الحكومة تفرض تغييرات إدارية تحاصر «حزب المصرف» وتقفل دكاكين الهدر وتضبط القوى الأمنية

والدعم ليس لتغطية المواقف أو القرارات فحسب، بل للمساعدة على إزالة عقبات كبيرة قد تحول دون دخول مرحلة العلاجات على قساوتها. وبحسب ما هو معروف، ولو في دوائر مغلقة، فإن هذه القوى الثلاث لا تزال تتصرّف بحذر شديد مع دياب وفريقه الوزاري. تارة بسبب الخشية من نقص في المعطيات أو الخبرة، وطوراً بسبب الحسابات السياسية، أو بسبب السعي الى حماية مكاسب تخص هذه القوى داخل مؤسسات السلطة. لكن ما يفترض أن يكون قد ورد الى هذه القوى أو «اعترضه القرارات فحسب، بل للمساعدة على إزالة عقبات كبيرة قد تحول دون دخول مرحلة العلاجات على قساوتها. وبحسب ما هو معروف، ولو في دوائر مغلقة، فإن هذه القوى الثلاث لا تزال تتصرّف بحذر شديد مع دياب وفريقه الوزاري. تارة بسبب الخشية من نقص في المعطيات أو الخبرة، وطوراً بسبب الحسابات السياسية، أو بسبب السعي الى حماية مكاسب تخص هذه القوى داخل مؤسسات السلطة. لكن ما يفترض أن يكون قد ورد الى هذه القوى أو «اعترضه ألاً: إن الحكومة بحاجة الى مساعدة كبيرة لمعالجة ملف الإدارة الرسمية للسياسات المالية والنقدية. وهذا يتطلب إحداث تغيير كبير على صعيد الفريق المسؤول عن هذه السياسات. وإذا كان متعذراً إقناع رياض سلامة بالاستقالة فوراً، أو كان من غير الممكن إقالته، فإن إلزامه بتغيير جوهري يتطلب ليس سؤاله، بل إلزامه، وهذا يعني ببساطة اختيار فريق جديد كلياً في مناصب نواب الحاكم ولجنة الرقابة على المصارف ومفوض الحكومة وهيئة الأسواق المالية والقضاء المالي. والمسألة هنا لا تتعلق بأشخاص الفريق، بل في أن لا يكون أي منهم على صلة بهذا النادي الذي قاده سلامة في كل مواقع الدولة منذ وصوله الى منصبه. وهذا يعني أن على عون وبري قبل حزب الله التخلي عن كل الميول التقليدية إزاء السعي لإمرار من يعتقدون أنهم الأنسب، وأن يصار الى وضع الية تفرض على الحكومة الإتيان بالأفضل والأنسب. لا أن يصار الى إمرار ترشيحات تشبه ما هو قائم اليوم (وصل الأمر إلى حدّ ترشيح شخصية لتولي منصب نائب الحاكم، سبق لها أن تورطت في ملف القروض المدعومة). وهذه المهمة قد تفرض مراجعة عاجلة حتى لاختيارات وزارية. ولا بأس هنا من مصارحة رئيس المجلس النيابي حول سلوك وزير المال غازي وزني، الذي لم يعرض فكرة واحدة تقول إنه يسير في خطة فريقه السياسي، إلا إذا كان الفريق السياسي يناور بالمواقف.

ثانياً: إن الحكومة بحاجة الى قرارات غير مسبوقة على صعيد ضبط الإنفاق العام وضبط أداء القطاع العام. وهذا يستلزم الشروع فوراً في إلغاء أي وجود لمؤسسات وهيئات ومناصب ووظائف ومقارّ ونفقات ليس لها عنوان سوى الزبائنية المتوارثة. وهذا أمر سيكون له تأثيره المباشر على سياسات هذه القوى وغيرها من القوى التي تقف اليوم خارج السلطة. لكنها إجراءات ضرورية وإلزامية. وربما يكون الوقت قد حان لاستعادة الوزارات ليس كامل صلاحياتها فحسب، بل أيضاً كامل أجهزتها التنفيذية، بدل استمرار عمل الوزارات الموازية القائمة اليوم على شكل مجالس وصناديق وهيئات.

ثالثاً: إن الحكومة مقبلة حتماً على إصدار قرارات أو إعداد مشاريع قوانين تصيب القطاع المالي والنقدي بصورة مباشرة. وسيكون اللبنانيون قريباً أمام قوانين واضحة تخصّ إعادة هيكلة الدين، مع ما يتطلّب ذلك من عملية شطب لنسبة غير قليلة من الدين. وهي عملية ستواجه بأعنف حملة من حزب الـ 5 بالمئة المنتشر في كل جسم البلاد. لأن هذه القوانين ستزيل الشحم واللحم من الجسم المالي والنقدي في لبنان، إذ لا وجود لـ 155 مليار دولار ودائع، بل يوجد ما هو أقل بكثير إذا تمّت إزالة الأرباح الخيالية. ولا وجود لثروة عقارية بمليارات الدولارات عند المصارف وعند المطورين العقاريين. بل ثمة ثروة عقارية متواضعة لا بد أن تعود الى حجمها المالي الحقيقي. ولا يمكن ترك اللبنانيين من دون نظام ضريبي مختلف عمّا هو قائم اليوم. والجباية متى تمّت وفق القانون فسنكتشف كم جرى التهرب منها على مدى العقود الماضية. والحكومة معنية بسياسات تمنع اللبنانيين عن نظام الاستهلاك العشوائي الذي يندرج في خانة «التشاوف والمفاخرة» والتي لا تتصل بحقيقة دخل الناس وحجم أعمالهم. وهذا سيؤدي حتماً الى تعديل جوهري في سياسة الاستيراد، الذي ستتقلّص سلّته الى النصف كحد أدنى، ما يعني أن الناس عليهم التوجّه غصباً لا طوعاً صوب بدائل محلية.

رابعاً: إن العلاجات للمديونية العامة والنفقات ستطرح هذه المرة الأسئلة المباشرة حول كلفة القوى العسكرية والأمنية في البلاد. من العديد ومطابقته لحاجات البلاد، الى نوع البدلات المخصصة لكبار الضباط والقادة، الى المصاريف السرية التي تذهب لشراء ذمم سياسيين وإعلاميين ومخبرين لا علاقة لهم بأمن البلاد، وصولاً الى موازنات النفقات التشغيلية من كلفة الطعام الى كلفة المحروقات الى بدلات السفر والمهمات الخارجية. وهذا بحد ذاته يتطلّب علاجاً يقوم أساساً على اقتناع الفريق العامل في هذه المؤسسات بأن البقاء على ما كنا عليه لم يعد ممكناً تحت أي ظرف، وأنهم مثل بقية الناس، سيساهمون في تحمّل الخسارة، ويجب أن يتم الأمر من دون أي محاولة لابتزاز السلطة أو الناس بأمنهم اليومي.

ما أعلنه حسان دياب في خطابه ليس إلا العنوان. ومتى قرر الرجل المضيّ في برنامج عمل تنفيذي، فهذا يعني أننا سنقبل على مواجهات أشد قساوة. ومن الضروري هنا، وحتى لا يتكرر الحديث عن التشكيك لاحقاً، أن هناك قوى محلية، وجهات خارجية، تسعى منذ أسبوعين على الأقل، الى العودة إلى تحريك الشارع بطريقة فوضوية تامة، فيها الكثير من المخاطر وفيها الكثير من التوترات التي قد تخلق نزاعات وصدامات... وهذه المرة، يفترض بمن يعتقدون أنهم يؤثّرون في حركة الشارع تحمّل المسؤولية، لأن الفوضى متى تمكّنت سوف تزيلهم قبل غيرهم من الواجهة... ولمن لا يريد الاقتناع، علّه يراجع أرشيفاً لا يزال حاراً موجوداً تحت عنوان: الربيع العربي، كيف انطلق وإلى أين انتهى!

المشهد السياسي

الحكومة تبتعد عن صندوق النقد؟

> صارت مسألة دفع السندات من الماضي. إعلان رئيس الحكومة التوقف عن السداد أنهى مرحلة التردد والانتظار. بعده بدأت مرحلة الجد. فالإعلان بمعزل عن إجراءات إعادة الاقتصاد إلى سكة التعافي والنمو، لا يقدم ولا يؤخر. وهذه الإجراءات ستجري، بحسب ما يتردد، بالاعتماد على خطة إصلاحية حكومية لا على برنامج مستورد من صندوق النقد

بحسب عاملين في السرايا الكبيرة، فإن ما شهده مقر رئاسة مجلس الوزراء في الأيام التي سبقت إعلان الرئيس حسان دياب «تعليق سداد استحقاق 9 آذار من اليوروبوندز» لم يشهده يوماً. استنفار كامل حلّ على كل دوائر السرايا. في كل غرفة كانت اجتماعات مفتوحة، يضاف إليها اجتماعات في الممرات. بالنتيجة، انتهت الجولة الأولى، وصار هنالك تاريخ مفصلي هو 7 آذار. لبنان لن يدفع ديونه حتى إشعار آخر، والإشعار الآخر يتعلق بأمرين أساسيين: تغيير وجه لبنان الاقتصادي، والتوصل إلى تسوية مع الدائنين تقضي بإعادة هيكلة ديونهم. قبل ذلك، بقي هؤلاء، وتحديداً صندوقا أشمور وفيدلتي الاستثماريان، بالإضافة إلى جمعية المصارف، برمون بثقلهم لحثّ الحكومة على دفع الدين، لكن الأمر انتهى. منذ يوم أمس تغيرت الوجهة. بحسب المعلومات، فإن جمعية المصارف بدأت التفاوض مع الدائنين الأجانب للبحث في آلية لهيكلة الدين، قبل بدء الحكومة بذلك. حيث سبق أن أعلن دياب أن الدولة اللبنانية ستسعى إلى «إعادة هيكلة ديونها، بما يتناسب مع المصلحة الوطنية، عبر خوض مفاوضات منصفة، وحسنة النية، مع الدائنين كافة، تلتزم المعايير العالمية المثلى».

على المقلب الآخر، كان لافتاً أن دياب لم يتطرق في كلمته يوم السبت إلى صندوق النقد الدولي. وهذا، بحسب مصادر مطلعة، محسوب بدقة. فالحكومة، أقله في المدى المنظور، ليست في وارد الدخول مع صندوق النقد في برنامج جاهز. ولذلك، تركز حالياً على إطلاق خططها المتعلقة بالخروج من الأزمة. بهذا المعنى، هي ترفض، بناءً على كل التجارب الدولية في التعامل مع الصندوق، وبناءً على دراسة هذه التجارب، الرضوخ لبرنامج تقليدي منه. تؤكد المصادر، على سبيل المثال، أن زيادة الضريبة على البنزين ليست من الطروحات المقبولة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى زيادة الضريبة على القيمة المضافة بشكل شامل. الخلاصة أن الحكومة ستسعى إلى قرارات لا تطاول بتأثيرها كل الناس، فلا معارضة على سبيل المثال لزيادة الضريبة على الكماليات. كذلك، يتردد أن كل ما يحكى عن الـ Hair cut للودائع ليس دقيقاً. صحيح أن القرار لم يتخذ بعد، في ظل دراسة عدد من الخيارات والبحث في الشرائح التي يمكن أن يطاولها أي خيار، إلا أن أياً منها لا يتعلق بقص الودائع. لكن مع ذلك، فإن وضع ضريبة على الثروة، بما يؤدي عملياً إلى عدم المس بأصل الودائع، تماماً كما أن فرض الضريبة هو حق سيادي للدولة.

باختصار، فإن الخطة الإصلاحية ستركز على تخفيض النفقات لا على زيادة الواردات. هذا ما أعلنه دياب («تتصدر إعادة التوازن الى المالية العامة سلّم أولوياتنا. فإذا أردنا تحرير أنفسنا من عبء الدين، لا يجوز أن ننفق أكثر مما نجني»). ولأن الموازنة أساساً موزعة بين ثلاثة أبواب ضخمة للإنفاق، أي خدمة الدين العام ودعم الكهرباء والقطاع العام، فإن إعلان التوقف عن الدفع حرّر الموازنة من الباب الأكثر صعوبة، أي خدمة الدين. ولذلك يبقى بابان. رئيس الحكومة استقبل أكثر من مرة شركات وجهات مهتمة بالاستثمار في معامل الكهرباء أو محطات الغاز. ويفترض أن لا تتأخر الحكومة في بتّ هذين الملفين، ولا سيما بدء تنفيذ خطة التغويز التي أعلن دياب أنها ستحقق وفراً يتخطى 350 مليون دولار في العام. يبقى الملف الأكثر حساسية، أي ملف القطاع العام. وتشير المعلومات إلى أن رئيس الحكومة عازم على إيجاد حل له، إذ لم يعد بالإمكان الاستمرار في تحميل القطاع العام تبعات السياسات النفعية التي اعتمدتها مختلف الجهات السياسية على مدى سنوات. يتردد هنا أن من يقبضون ولا يعملون، والذين يتخطّى عددهم العشرين ألفاً، سيكونون في مرمى الإجراءات الحكومية، من دون أن تتحدد طبيعة هذه الإجراءات.

بعد إعلان دياب الموقف المنتظر، صارت تتردد عبارات من قبيل لبنان صار بلداً ثانياً. من يقول ذلك يثق بأن العبور من دولة الفوائد والربح السهل إلى دولة الإنتاج صار «أمراً واقعاً». لكن هكذا كلام هو أقرب إلى التمنيات منه إلى الواقع. ولتحقيقه، ينتظر أن ينتقل العمل المكثف من السرايا الحكومية التي كانت مركز كل الاجتماعات المتعلقة بقضية عدم دفع سندات اليوروبوندز إلى الوزارات المختصة، حيث يفترض أن تعمد كل وزارة إلى تقديم اقتراحاتها التي تتناسب مع الوضع المستجد، تمهيداً لاتخاذ القرار بشأنها ثم البدء بتنفيذها. أما في ما خص القطاع المصرفي، فهو بدوره ستعاد هيكلته، لأنه لم يعد بالإمكان الاستمرار على المنوال ذاته، ولذلك يتوقع أن تركز السياسة الحكومية على اندماج المصارف وإنهاء مرحلة انتفاخ القطاع الذي يتخطى حجمه أربعة أضعاف الناتج المحلي.

> «الإصلاحات» ستطاول القطاع العام والكهرباء، ولن تمسّ أسعار المحروقات

(هيثم الموسوي)

تقرير

أهالي الطلاب اللبنانيين في الخارج: لاعتماد الدولار الجامعي

فاتن الحاج

لم يعد سامي حمية، وهو أب لطالب يدرس في روسيا، يقوى على تحمل أعباء تعليم ابنه، إذ بات مصروف الطالب الشهري (1000 دولار) يفوق راتب الوالد، فيما القسط السنوي لا يقل عن 3000 دولار للسنوات التحضيرية و5000 دولار لسنوات الاختصاص. يقول حمية إنّ «خيار العودة إلى لبنان مرّ، لكنه سيكون وارداً إذا بقيت الأحوال بلا معالجة جذرية لأنّ هذا مسار طويل وليس قضية يوم أو يومين».

هكذا ضاقت السبل بأهالي الطلاب اللبنانيين الذين يدرسون في جامعات الخارج، بعدما بات هؤلاء عاجزين عن دفع الأقساط والمصاريف الشهرية لأبنائهم، بفعل الارتفاع المطرد لسعر صرف الدولار، والقيود المفروضة على التحويلات المصرفية، ما اضطر بعضهم إلى إعادة أبنائهم أو التفكير بإعادتهم إلى لبنان.

ليس في حوزة لجنة شكّلها الأهالي تضم ممثلين عنهم من كل المحافظات أرقام دقيقة عن أعداد الطلاب المعنيين بالملف، وهي ستعكف في الأيام المقبلة على التواصل مع السفارات والقنصليات لإجراء إحصاء دقيق، إلاّ أنها تقدّر عددهم بـ«بالآلاف بالحد الأدنى»، وهؤلاء مهدّدون في أي لحظة بخسارة مقاعدهم، إذا تخلّف أهاليهم عن سداد الأقساط، وخصوصاً أن كل المهل نفدت، وباتت إدارات الجامعات تنذر الطلاب وتخيّرهم بين الدفع أو الفصل. علماً أن الطلاب لجأوا في وقت سابق إلى خطوات استباقية بالتواصل مع إدارات الجامعات التي وافق بعضها على تمديد فترة الدفع شرط تبرير الوضع.

وتطالب اللجنة بتحقيق مطلبين: اعتماد الدولار الطالبي أو الجامعي (سعر الصرف الرسمي) أسوة بدول العالم التي تعيش أزمات مماثلة، وتسهيل سحب الأموال من المصارف وتحويلها.

«الطلب بسيط وإنساني ويستحق استنفاراً تماماً كما كورونا»، بحسب عضو لجنة متابعة القضية ربيع كنج الذي يشير إلى أن الطلاب افتقدوا إلى دولة الرعاية والتعاطي بمسؤولية مع الأزمة الداهمة، وخصوصاً أن التعليم يفترض أن يكون مجانياً لجميع المواطنين، وذهاب هؤلاء للتعلم في الخارج يوفر على الدولة الكثير.

وينقل بعض أعضاء اللجنة عن وزير التربية طارق المجذوب أنه «يتفهّم الموقف جيداً لكونه مرّ به شخصياً مع ابنته التي تدرس في الخارج، وقد أخذ قراراً بأن تعود للدراسة هنا». وقال كنج إن وزارة التربية ليست الجهة الوحيدة التي تحسم المسألة، فـ«الأمر يتطلب صيغة وطنية تعتمدها وزارة المال التي طلبنا منها موعداً أيضاً، وربما مصرف لبنان».

حتى الآن، قصدت لجنة الأهالي سفارة روسيا، وتلقّت وعداً من السفير الكسندر زاسيبكين بالتواصل مع وزارة الخارجية الروسية لتتواصل بدورها مع وزارة التربية بغية المساعدة على تأجيل إضافي للدفع أو تقسيط المبلغ على مدار السنة. وبحسب كنج، ثمة توجه لإعداد مشروع قانون يسمح للطلاب الأجانب بالعمل في روسيا، وهو أمر ليس مسموحاً حالياً من دون إقامة عمل. كذلك زار وفد من اللجنة القنصلية البيلاروسية التي وعدت بأن تعد الجامعات وثائق تقدم للمصارف في لبنان.

تقرير

«أشمور»... «الضبع» الذي أدخلته المصارف إلى لبنان

بعد بيع المصارف نسبة كبيرة من سندات «اليوروبوندز» إلى مُستثمرين أجانب، بات «أشمور» القابض الأكبر عليها. هو صندوق استثماري بريطاني، يترصّد باقتصادات البلدان الناشئة. مُستثمرافي سنداتها عالية المخاطر حين يكون سعرها مُتدنّياً. يشتهيه البعض بحيوان الضبع الذي ينتظر ضعف فريسته لينقضّ عليها. رهانه على أنّ البلدان المحفوفة بالمخاطر ستعود بقوة. ماذا يُتيح له جني أرباح تفوق قيمة استثماراته

يعلّق «أشمور» أكثر من 25٪ من سندات «يوروبوندز» تستحقّ في نيسان وحزيران

يُضاف «صندوق أشمور» إلى لائحة المسؤولين عن تفاقم أزمة اللبنانيين. من المقلب حيث يقف، قد يُعتبر «أشمور» أنّه مارس واحداً من أدواره في «الرهان» على ديون أسواق الدول النامية. الحديث عن «اللعب الأخلاقي» لا مكان له في عالم المال، ولا سيّما أنّ الصندوق البريطاني يتقيّأ بـ«لاأخلاقية» المصارف اللبنانية، التي قرّرت تسليمه رقبة الدولة. ولكن من وجهة نظر اللبنانيين، «أشمور» شريكٌ في تبديد ثروتهم، وعليه يقع جزء من المسؤولية، وبناءً على ذلك طبيعي أن يُبنى موقف «عدائي» تجاهه.

بدأ بروز اسم «أشمور»، خارج دائرة المسؤولين عن السياستَين النقدية والمالية ومجموعة المتخصصين، بعد كشف معلومات عن بيع المصارف المحلية سندات دين تملكها بالعملة الأجنبية («يوروبوندز»). ففي آب 2020، تستحقّ ثلاث دفعات من «اليوروبوندز» بقيمة مليارين و500 مليون دولار، كانت حصّة الدائنين الأجانب منها، في تشرين الأول 2019، تُشكّل 29,12%. الحيلة التي مارستها المصارف أدّت إلى ارتفاع حصّة الأجانب من السندات التي تستحق في 9 آذار (وتبلغ ملياراً و200 ألف دولار) إلى 51,3%، و76,7% في كلّ الاستحقاقات الثلاثة. حصل كلّ ذلك خلال أسابيع قليلة، بعدما عرض حاكم مصرف لبنان على المصارف استبدال سندات تستحق في آذار، باخرى استحقاقاتها أطول. المُشكلة الأولى في تكبير محفظة الأجانب من «اليوروبوندز»، هي أنّ العقود مع الدائنين تفرض الحصول على موافقة 75% من حملة السندات في كلّ شريحة من الشرائح، قبل المباشرة بإعادة هيكلة للدين. وبالتالي، ستتعقّد عملية تخلّص الدولة اللبنانية من هذا العبء، بعدما «هرّبت» المصارف السندات بالعملة الأجنبية إلى الخارج، أولاً لأنّها لا تُريد إعادة هيكلة الدين وخسارة ما كانت تجنيه منه، وثانياً بهدف الحصول الفوري على السيولة. أما المشكلة الثانية، فعنوانها «أشمور».

هذا الصندوق هو المستثمر في القسم الأكبر من السندات. في 22 شباط الماضي، نشرت صحيفة «فايننشال تايمز» أنّ الصندوق البريطاني يملك أكثر من 300 مليون دولار من السندات التي تستحق في آذار، وأكثر من 25% من سندات «يوروبوندز» تستحق في نيسان وحزيران، علماً بأنّ سعر السند انخفض إلى أقلّ من 50 سنتاً، نتيجة النقاش الدائر محلياً حول التخلّف عن سداد استحقاقات السندات، والمُضيّ بعملية إعادة هيكلة للديون، وتوقّع أكثرية المستثمرين أنّ الدولة لن تدفع. لماذا استمر في الشراء؟ تشرح صحيفة «وول ستريت جورنال» ذلك، بأنّ عمل صندوق الاستثمار قصير الأجل لـ«أشمور» يقوم على «شراء سندات الأسواق الناشئة بأسعار منخفضة، مراهناً على أنّ الأسعار ستنتعش». ويشرح رئيس قسم الأبحاث في «أشمور» إنّ الصندوق قصير الأجل «مُصمّم خصيصاً لمراعاة التقلّبات المتطرفة إلى حدّ ما في الأسواق الناشئة». ماذا لو لم يفُز رهانه؟ «من يزجّ بنفسه داخل النار، عليه أن يتوقّع كلّ السيناريوات»، يُجيب أحد الاقتصاديين.

سنة 1992، أسّس مارك كومبس (والرئيس التنفيذي الحالي) صندوق «أشمور» ليكون من أوائل شركات إدارة صناديق الاستثمار. تُعرّف الشركة عن عملها، على موقعها الإلكتروني، بأنها «الرائدة والسباقة في أخذ زمام مبادرة الاستثمار في الأسواق الناشئة، في وقت يعتبر فيه الكثيرون أنّ أسواق ما يسمى بـ«دول العالم الثالث» محفوفة بالمخاطر. وكان اعتقاد أشمور كبيراً وراسخاً في إمكانات الأسواق «الناشئة»، وهي تُعتبر هذه الأسواق مهمة جداً وفئة رئيسية من فئات الأصول الاستثمارية». في الـ 2000، بدأت «أشمور» بإدارة الأسهم العامة في الأسواق الناشئة، بالتزامن مع إطلاق «محفظة أشمور لاقتصاد الأسواق الناشئة» (AEEP). نمت أصول الصندوق البريطاني من 58 مليار دولار في الـ2017، إلى 93 مليار دولار في حزيران الـ2019.

> **خسر «أشمور» نتيجة رهنه 40٪ من أمواله مُستثمريه في ثلاثة بلدان محفوفة بالمخاطر**

إلا أنّ الواقع الوردي للصندوق، لن يدوم طويلاً، وسيتحوّل من الربح إلى تسجيل خسائر نتيجة رهنه «قرابة 40٪» من أموال مُستثمريه في ثلاثة بلدان محفوفة بالمخاطر: الأرجنتين، الإكوادور ولبنان»، كما نشرت «وول ستريت جورنال» في 21 تشرين الثاني الماضي. الأزمات السياسية والاقتصادية في هذه البلدان، وانخفاض سعر السند فيها، أدّت إلى انخفاض العوائد الصافية لصندوق «أشمور سيكاف (Ashmore SICAV) للأسواق الناشئة قصيرة الأجل» بنسبة 3% حتى نهاية كانون الثاني، بحسب وكالة «رويترز». فقد دفعت هذه المخاطر المُستثمرين في «أشمور» إلى سحب أسهم بقيمة مليار دولار، وتراجعت قيمة مُقتنيات الصندوق. «هو تعثّر غير عادي لأشمور»، كتبت «وول ستريت جورنال».

يتعامل «أشمور» مع الاقتصادات الناشئة والمحفوفة بالمخاطر، بوصفها «فريسته». حسابات «آلة حاسبة» يُجريها، من دون إقامة أي اعتبار للمعطيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تُخيّم على البلاد. على سبيل المثال، يُمكن تقديم ما نشره «أشمور» على موقعه في 6 تشرين الثاني 2017، حول فنزويلا. كانت البلاد الجنوبية تمرّ بأزمة، وتُعاني من العقوبات الأميركية. إلا أنّ «أشمور» وجد في هذه الظروف الدقيقة «وقتاً مُناسباً للاستثمار»، لعدم اعتقاده بأنّ إعادة هيكلة الديون مُمكنة. واعتبر الصندوق أنّ مستوى القلق لن يبقى مُرتفعاً في السوق الفنزويلي، «فمن المُحتمل أن تكون معدلات الاسترداد على السندات الفنزويلية أعلى بكثير ممّا يتم التداول بها حالياً».

هذا هو ملعب «أشمور» الواسع: السندات عالية المخاطر («Junk Bonds») غير المرغوب فيها، والمعروفة أيضاً بـ«العائد المرتفع». تُسمّى كذلك لأنّ تصنيف الجودة الائتمانية أقل من الدرجة الاستثمارية (التي تضعه وكالات التصنيف الائتماني)، بسبب ارتفاع مخاطر التخلف عن السداد لدى الجهة التي أصدرت السندات، التي تجذب المُستثمرين عن طريق دفع معدلات فائدة أعلى. هكذا تعاملت «أشمور» مع السوق اللبنانية. غامرت في تحمّل المزيد من المخاطر، وكان أمامها خياران فقط: إما أن تخسر كلياً أو أن تُحقّق أرباحاً تفوق القيمة التي اشترت بها السندات. لكنّ القصة هنا ليست مُجرّد زيارة للكازينو، إذ خسر اللاعب يُغادر بهدوء. ستُكشّر «أشمور» عن أنيابها، وتُحاول أن تُكبّد الدولة اللبنانية ثمناً لتخلفها عن سداد استحقاقات «اليوروبوندز»، بالشراكة مع المصارف، المسؤولة الأولى عن توسّع «أشمور» لبنانياً.

(الأخبار)

على الحافة

المطلوب بيئياً... عودة إلى الوراء!

حبيب معلوف

ليس أمام وزراء هذه الحكومة (لا سيما وزير البيئة) خيارات كثيرة، بعد ما حدث من أزمات وكوارث باتت مستعصية. فإمّا أن ينتفض دميانوس قطار بما يشبه ثورة بيئية، وإمّا أن يستمرّ في النهج الاستثماري والاستهتاري الذي سار عليه أسلافه.

عام 2015، ثمة من حذّر الوزير محمد المشنوق، مع تسلمه الوزارة، من أن في انتظاره ملفات «حارقة»، خصوصاً ملف النفايات. إلا أنه استهمل ثم استسهل وتذاكى وفاوض وناور، مديراً ظهره للبيئيين المحافظين وآذانه وبقية حواسه للمستثمرين! فكانت الحصيلة اقتراح مناقصات تُرضي جميع الأطراف المستثمرة (ومن ورائها زعامات مناطقية مفترضة)، من دون أن يتمكّن، في النهاية، من أن يرضي أحداً. وكاد يخرج من مكتبه بالقوة في انتفاضة عام 2015 عندما بقيت النفايات في الشوارع، لولا مساعدة «مشنوق الداخلية» له لحمايته من غضب الناس.

وزراء التيار في العهد الجديد تابعوا المسيرة نفسها، ولكن مع تعهّدات استثمارية (مسبقة) أكثر فظاعة وخطراً، من غضّ الطرف عن سياسة السدود التدميرية، مروراً بتحضير البنية التحتية والقانونية لإنشاء محارق مكلفة وخطرة (وذات مردود معتبر للمستثمرين)، ولا تنتهي بتعهّدات المساعدة في إنشاء مزيد من معامل الإسمنت ومحاولة تعديل المخطّط التوجيهي للمقالع والكسارات قبل وضع استراتيجية متكاملة لإدارة هذا القطاع. كما كان وزير «التيار القوي» طارق الخطيب، أوّل من تجرأ على الطيور وكسر قرار منع الصيد الكلي وسمح بإعادة فتح موسم الصيد، بدل أن يوظّف «قوّته» في إعادة النظر بقانون الصيد البري والمطالبة بالتشدّد بمنع الصيد كلياً والتوقف عن خرقه! صحيح أن الوزير الثاني للتيار (فادي جريصاتي) كان أقلّ وطأة على البيئة من سلفه، إلّا أنه استمرّ في نهج القتل المنظّم نفسه مع الطيور وأعاد فتح الموسم فور وصوله! ورغم أنه اقتنع أكثر من أسلافه بضرورة اعتماد استراتيجية للنفايات ومنح الأولوية للتخفيف والفرز، إلّا أنه لم يتعمّق في كيفية تحديد الأولويات وترجمتها في قوانين (بتعديل قانون الـ2018)، وأبقى على خطط المحارق كخيار استراتيجي، وأخفق في وضع معايير شاملة وعادلة لاختيار مواقع المعالجة. وصحيح أنه أول من طرح أسئلة حول السياسات المتعلّقة بإدارة قطاع المقالع والكسارات والمرامل وشركات الترابة، إلّا أنه لم يصل إلى حدّ طرح الخيارات الاستراتيجية بما فيها كسر الاحتكار وفتح باب الاستيراد لا سيما للرمل والترابة. وهو تخبّط أثناء التفاوض على تعديل المخطّط التوجيهي لهذا القطاع وأنهى ولايته وهو يفاوض، مع الحلفاء، قبل الخصوم، من دون أن يصل إلى نتيجة، سوى عودة الفوضى في عمل هذا القطاع، لا سيما في فترة تصريف الأعمال. وصحيح، أيضاً، أنه أعدّ لرفع دعاوى على كثير من المخالفين في هذا القطاع، إلّا أن ذلك لم يصل إلى نتائج مهمّة، لا سيما إذا ما عرفنا أن كلّ العاملين في هذا القطاع مخالفون، بما في ذلك القلة المرخّص لها. وهو استسلم كلّياً أمام ملف التنقيب عن النفط والغاز من دون اهتمام بالتقييم البيئي الاستراتيجي لقطاع الطاقة عموماً وعلاقته بمبادئ الاستدامة وإمكانيات الطاقات المتجدّدة.

ليس أمام دميانوس قطار، إذاً، سوى السير في الاتجاه المعاكس. لا سيما في هذه الملفات التي بدأ الاهتمام بها يتراجع أمام هول الأزمة الاقتصادية والنقدية، وأمام وعود ملف البدء بالتنقيب عن الغاز والنفط... وذلك باستثمار ملف النفايات الذي يُفترض أن يوضع على نار حامية، لأنّ القدرة الاستيعابية لمطمر الجديدة الذي يستوعب نصف نفايات بيروت وجبل لبنان تقريباً، انتهت فعلياً. حتى الآن، بحسب معلومات «الأخبار»، فإنّ الوزير الجديد المقلّ في التصريح بدأ نشاطه في هذا الاتّجاه. صحيح أن بعضهم يأخذ عليه المستثمرين في قطاع البيئة (من جمعيات تبغي الربح) أو من «شركات استشارية» في معالجة القضايا المضرة بالبيئة (معالجة النفايات على أنواعها)، فإن السؤال دائماً كان: ما الذي تريده المعارضة البيئية؟ صحيح أن التحالف نجح في جمع أكبر عدد ممكن من الناشطين في مختلف القطاعات وبلوّر ورقة مطلبية أرسلها إلى الوزير الجديد، إلّا أن السؤال حول حجم التغيير المطلوب ونوعه بقي غامضاً، ويحتاج إلى نقاش يُفترض أن يتبلوّر سريعاً. والملحّ الآن، سواء بالنسبة إلى توجّهات الوزير الجديد أو بالنسبة إلى المعارضة المدنية القريبة من الثورة وساحاتها التي تستعدّ للحوار معه، هو تحديد الوجهة في ظلّ ظروف ضاغطة ومأزومة في كل الاتجاهات، لا سيما في ملف النفايات. فالمعارضة والضغط في اتّجاه واحد لوقف ضرر ما، من دون وجود نظرة أكثر شمولية، يمكن أن يزيدا المشكلة أو ينقلاها من مكان إلى آخر، تماماً كما حصل مع حركة إقفال مطمر الناعمة التي أدّت في الحصيلة إلى خطة طوارئ جديدة أكثر خطورة لناحية الكلفة والضرر وسوء التنفيذ مع مطمرين على الشاطئ وتهديد الملاحة الجوية والشاطئ... إلخ.

لذلك، يمكن الاستنتاج أنه لكي تكون بيئياً وحكيماً في آن، فهذا يعني أن لا تكون مع الثورة إذا كان من أهدافها التغيير بأيّ ثمن. ففي مثل هذه الظروف ومع هذا النوع من «الثوار»، يمكن أن يحصل التغيير فعلاً، ولكن إلى... الأسوأ! ولعلّ الأفضل في مثل هذه الحال، العودة إلى الوراء، للتأمّل والتفكير وليس التقدم والتغيير. العودة إلى الوراء هي عودة إلى الفكر المحافظ والتراجع عن أفكار التنمية التي تعني زيادة في كلّ شيء كالإنتاج والاستهلاك. والعودة إلى المعنى الأصلي للاقتصاد الذي يعني التوفير وليس الاستدانة والتبذير. كما تعني التراجع عن المشاريع الاستثمارية في البيئة بكلّ أشكالها. فـ«كربجة» البلد ومشاريعه الكبيرة أفضل من الاستدانة أو هدر ما تبقّى من المال العام. ووقف المخالفين وتغريمهم وتحصيل الضرائب المستحقّة منهم أولى من الاستمرار في الاستثمارات المشبوهة. ورفع الضرر أولى من جلب المنفعة. وترشيد الاستهلاك (من سلع وماء وطاقة...) أفضل من زيادة السدود أو استيراد المحارق المكلفة أو الحفر لاستخراج الغاز والنفط... إلخ. وفي مثل هذه الظروف، الأفضل لوزير البيئة، الذي تمّ اختياره في ظروف حارقة، أن يلتقي مع المحافظين في جبهة واحدة، مزايداً على المزايدين... والبقية تفاصيل.

جوانب من النقاش القانوني لإعادة الهيكلة

حقوق التصويت والذهب والميدل إيست

في 19 شباط الماضي، أجرى فريق من «B of A Securities» (كانت معروفة باسم «بنك أوف أميركا - ميريل لينش») وتُعد ذراع الخدمات المصرفية الاستثمارية لـ«بنك أميركا»)، اجتماعاً عن بعد مع المحامي والشريك في مكتب «Pillsbury Winthrop Shaw Pittman» LLP» البريطاني، جايمس كامبل، للاطلاع على «وجهة نظر قانونية حول تعقيدات إعادة هيكلة الديون اللبنانية للسندات، مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، فلا يحقّ لها المشاركة في التصويت الذي يتطلب موافقة 75% من حملة السندات على تغيير تاريخ تسديد الاستحقاقات أو إلغاء أو خفض قيمة السند أو تغيير عملته. هذه النقطة قد تكون حاسمة لموقف الحكومة التفاوضي. ولكن نعتقد أيضاً أنّ المصرف المركزي هو المالك الوحيد لسندات بقيمة 3 مليارات دولار، فإذا لم يكن لديه الحقّ بالتصويت في ما هو يملك إصداراً كاملاً، كيف ستنجح العملية؟ وهل يُمكن تبادل السندات مع جهة أخرى؟

■ جايمس كامبل: السندات التي تشتريها الدولة أو لحسابها، لا يحقّ لحاملها التصويت في اجتماعات حاملي السندات في أي إصدار. ما يعني أنّ مصرف لبنان لا يستطيع التصويت. ولكن في بعض الحالات، لا نجد هوية واضحة لحاملي السندات ما يدفع نحو الاعتقاد بأنّ من يحمل سندات المصرف المركزي هو فريق ثالث.

وفي حال كان المصرف المركزي هو المالك الوحيد لإصدار واحد؟ فرغم أنّه أمر غير شائع، إلا أنّه سيتمكن من الدخول في عملية إعادة هيكلة الدين، من دون أن يُلزم بموقف طرف آخر.

■ جاين برارو: بالنسبة إلى المعاملة التفضيلية المتعلقة بكل شريحة لوحدها في إطار قانون نيويورك، فإن المصارف المحلية هي المالك الأكبر للسندات بنسبة 44%. فما هي المشاكل التي تتوقّعها في حال قُدّم لجملة السندات المحليّين خطة أفضل من المُستثمرين الأجانب؟ وهل يمكن تقديم حزمات لأصحاب السندات المحليّة مختلفة عما سيُقدم لحملة السندات الأجانب من الإصدار نفسه؟

■ جايمس كامبل: هناك أمران؛ أولاً تفضيل الحكومة للمصارف المحلية، وثانياً أن المصارف المحلية أكثر تقبّلاً للضغوط وهذا ما شهدناه في اليونان. لكن يوجد احتمال نظري بإعادة هيكلة الدين طوعياً، عبر دعوة المستثمرين للمشاركة في عملية تبادل (Swap) من دون حسم. لذلك، ورغم أن المصارف المحلية تحمل النسبة الأكبر من السندات، يُمكن نظرياً تقديم عرض للمصارف المحلية وآخر للأجنبية، أو قائمة من العروض المختلفة، يتم الاختيار منها، لا يُلغي ذلك حقّ باقي حملة السندات المُطالبة بالمساواة مع التخلّف عن دفعها، ما هو وضع السندات التي سيستمر لبنان في تسديدها؟ هل يوجد داعٍ لطلب المستثمرين التسريع في الدفع إذا لم يتم التخلف عن تسديد أي دفعة من إصدار ما؟ في حال طلب المستثمرون الأجانب، حملة الـ25% من السندات التسريع، هل يُمكن للمستثمرين المحليين الذين يحملون 50% منها طلب الإبطاء؟ وكيف يُمكن عندها اعتبار التعثّر «علاجاً»؟

■ جايمس كامبل: علينا أن نُراقب مفاعيل التخلّف عن الدفع في حال أرادت الحكومة عدم دفع بعض السندات والاستمرار في خدمة سندات تدخل في نطاق المديونية الخارجية العامة.

إذا كانت خدمة السندات مؤمّنة (دفع الفوائد)، فلا توجد إيجابيات في طلب الدائنين التسريع إلا في حالة وجود «مقايضة الائتمان الافتراضي - CDS» (إذا تمّ التوقف عن سداد السندات، يدفع البائع القيمة الاسمية للسندات إلى المشتري، وينقل الأخير ملكيّتها إلى الأول).

بالنسبة إلى الشق الثاني من السؤال، نعم يُمكن لحاملي أكثر من 50% من السندات إبطاء عملية التسارع.

حصانة المصرف المركزي

■ جان ميشال صليبا: لدى المصرف المركزي احتياطات ذهب بقيمة 14 مليار دولار. فهل هذه الاحتياطات محميّة بموجب الحصانة السيادية؟ هل يُمكن للمستثمرين حجز أملاك المصرف في الخارج، وخصوصاً أن موازنته متداخلة مع الحكومة اللبنانية؟ وما هي أملاك الدولة التي من الممكن أن يتم الحجز عليها، مثلاً شركة طيران الشرق الأوسط المملوكة بنسبة 99,5% من «المركزي»؟

■ جايمس كامبل: قانون «الحصانة السيادية» في الولايات المتحدة يُقدّم حماية خاصة للمصارف المركزية من الحجز على أملاكها المدرجة في حسابها الخاص. في لبنان، أنشطة الحكومة والبنك المركزي متشابكة إلى درجة أن الأخير هو أداة للدولة. يمكن للمدّعي القول بأن الذهب لا يُستخدم في الوظيفة المصرفية المركزية ما يُعزّز احتمال حجزه، ولو أنّه من المستبعد أن ينجح ذلك. الأمر نفسه بالنسبة إلى أسهم شركة طيران الشرق الأوسط، التي ليست جزءاً من الوظيفة المصرفية المركزية. المسار القضائي غير واضح تماماً حول هذه المشكلة بالذات، لكن نفترض أن شركة الطيران ستستمر في الحصول على إيرادات مبيع التذاكر.

وإذا كان لدى البنك المركزي أصول في بلدان أخرى، فقد تكون أكثر عرضة للحجز من قبل الدائنين من الذهب الموجود في الولايات المتحدة.

■ أندرو ماكفارلين: ماذا يعني التعثّر للسندات حتى تلك التي لم يتمّ تعديل شروطها؟

■ جايمس كامبل: لسنا متأكدين إن كان استخدام «شروط العمل الجماعي» يُعتبر فعلياً إعادة هيكلة للدين كجزء من التعثّر. آليات ذلك ليست واضحة تماماً، ولكن إذا كان البنك المركزي يصوّت على سند، وتم تعديله، مع صدور قرار يؤذي حاملي السندات، وأجبرهم على إعادة الهيكلة، هناك احتمال أن نعتبر ذلك من ضمن الأحداث التي تُشير إلى التخلف عن السداد. من وجهة نظري، الخلل بهذه النظرية أنّ قرار إعادة هيكلة السندات ليس من قبل الجمهورية، بل من ضمن «شروط العمل الجماعي» الذي يتعامل مع الجمهورية بصفتها دائنة.

هناك عنصر آخر «يستحق عناية خاصة»، هي أحكام «Pari Passu» أي التعامل مع المستثمرين بمساواة من دون تفضيل بينهم. لكن هل يُمكن الحجز على أصول الدولة أو مصرف لبنان؟ يستبعد كامبل ذلك، ولكنّه لا يستبعد أن يلجأ المدّعون إلى طلب حجز أصول مصرف لبنان التي لا تُستخدم في الوظيفة المركزية. في ما يأتي ترجمة لأبرز الأسئلة والأجوبة بين كامبل وثلاثة باحثين في «B of A Securities»:

حقوق التصويت

■ جاين برارو: يملك المصرف المركزي سندات يوروبوندز بقيمة 5,7 مليارات دولار، أي ما يوازي 18% من السندات، فهل يملك «المركزي» حقّ التصويت في عملية إعادة هيكلة؟ هذه النقطة قد تكون حاسمة لموقف الحكومة التفاوضي. ولكن نعتقد أيضاً أنّ المصرف المركزي هو المالك الوحيد لسندات بقيمة 3 مليارات دولار، «المحلية»، وتطبيق الـPari Passu.

■ جاين برارو: ما هو مبدأ «الموافقة على الخروج» (Exit consents)؟ وكيف يُستخدم لتشجيع المستثمرين على إجراء مبادلات؟ وكيف يُمكن ضمان أن لا يُعرقل مُستثمر يحمل 30% من السندات الاتفاق؟ هل ستُشارك المصارف المحلية، وهل على الحكومة أن تُقدّم لها المساعدة بكل الأحوال؟ في حالة لبنان، ما هي الـ Exit consents التي يُنصح بها وتُشجّع المستثمرين الأجانب على المشاركة؟ وكيف سيؤثر ذلك على إعادة هيكلة الدين؟

■ جايمس كامبل: «الموافقة على الخروج» هي اتفاقية تُتيح لمجموعة من الدائنين أستبدال سندات سيادية يحملونها بأخرى جديدة وتغيير الشروط غير المالية للسندات بطريقة تُفقدها قيمتها الفعلية، ما يُحفّز المعارضين لها على القبول بإعادة الهيكلة.

■ جاين برارو: مقابل السندات التي سيتم

أوجيرو
من عندنا
مناقصة عمومية
لتزويد آليات ومراكز وزارة الإتصالات وهيئة أوجيرو بمادتي البنزين والديزل أويل وتغيير الزيوت والفلاتر مع خدمة الغسيل
تدعو هيئة أوجيرو الشركات المتخصصة إلى تقديم عروض بالظرف المختوم وذلك لتزويد آليات ومراكز وزارة الإتصالات وهيئة أوجيرو بمادتي البنزين والديزل أويل وتغيير الزيوت والفلاتر مع خدمة الغسيل .
يمكن الحصول على دفتر الشروط الخاصة بذلك من مركز أوجيرو الرئيسي في بئر حسن - مقابل المدينة الرياضية ، الطابق الأول - الغرفة ١١٨ اعتباراً من نهار الأثنين الواقع فيه ٢٠٢٠/٣/٩ وذلك خلال الدوام الرسمي، على أن يكون آخر موعد لقبول العروض الساعة الثانية عشرة من نهار الأثنين الواقع فيه ٢٠٢٠/٣/٢٣.
تجري جلسة فض العروض الساعة العاشرة تماماً من نهار الثلاثاء الواقع فيه ٢٠٢٠/٣/٢٤.
ملاحظة: تقدم العروض لدى أمانة سر الهيئة في الطابق الثاني - الغرفة رقم ٢١٩.

الحدث عشر إصابات بفيروس «كورونا» المُستجدّ سُجلت في اليومين الفائتين ليرتفع العدد الإجمالي للإصابات إلى 32 ثلاث منها حرجة. هذا التزايد المُطّرد يُعزّز «سيناف» مرحلة الانتشار التي أعلن عنها وزير الصحة العامة حمد حسن، وبالتالي يفترض ان يرفع من منسوب الاستنفار اكثر. فيما تُطرح تساؤلات جدّية حول «السلوك المتفلت» من الإجراءات الوقائية التي يفترض ان يلتزمها اللبنانيون

عشر إصابات خلال يومين
عدّاد «كورونا» إلى 32 بينهم 3 أطفال

هديل فرفور

أربع إصابات جديدة بفيروس «كورونا» المُستجدّ، أعلن عنها مُستشفى رفيق الحريري الحكومي، مساء أمس، بعد تسجيل ست إصابات السبت الماضي. وبذلك، يكون لبنان قد سجّل خلال اليومين الفائتين

> تساؤلات حول فعّالية الإجراءات المتخذة على صعيد الحجر المنزلي

فقط عشر إصابات إضافية ليبلغ العدد الإجمالي للحالات، حتى ليل أمس، 32 ثلاث منها في وضع حرج.

وبحسب معلومات من مصادر في وزارة الصحة، فإنّ كل الحالات الجديدة التي سُجّلت أمس، «مخالطة لحالات سابقة، وإحداها تعود لطفلة مخالطة لابنة إحدى المُصابات التي أتت من بريطانيا»، ليرتفع عدد الأطفال بين المُصابين إلى ثلاثة. وفيما أشارت الى أن «وقع الفيروس يكون أخفّ وطأة على الأطفال»، نبّهت الى «أن الخطورة تكمن بعدوى البالغين المخالطين لهم والذين قد يكونون أكثر هشاشة وتأثراً بالفيروس».

تزايد أعداد إصابات المُخالطين لإصابات سابقة يطرح مزيداً من التساؤلات حول فعّالية الإجراءات المتخذة على صعيد الحجر المنزلي وتدابير الوقاية الواجب اتخاذها. وفيما تعمل وزارة الصحة، بشكل حثيث، على تتبّع مسارات الإصابات الجديدة لـ «احتواء» الحالات وامتصاص «الهلع» الذي نجم عن تصريح وزير الصحة حمد حسن السبت الماضي في شأن تسجيل إصابات «مجهولة»، لا يزال سلوك غالبية اللبنانيين أقلّ من المستوى الذي تتطلّبه المرحلة الحالية، إذ «يواظب» كثيرون على ارتياد أماكن التجمّعات والتنزّه، فيما لا يلتزم البعض الآخر الحجر المنزلي المطلوب منهم، ما يُحتّم على السلطات المحلية اتباع آلية أكثر صرامة وحزماً.

وبالعودة إلى تقرير مستشفى «الحريري»، فقد أصدر أمس، بياناً أشار فيه إلى أنه استقبل خلال الـ24 ساعة الماضية 100 حالة في قسم الطوارئ «خضعت جميعها للكشوفات الطبية اللازمة، وقد احتاجت 19 حالة منها إلى دخول الحجر الصحي استناداً إلى تقييم الطبيب المراقب، فيما يلتزم الباقون الحجر المنزلي»، مُشيراً إلى وجود 19 حالة حتى اللحظة في منطقة الحجر الصحي، «أمّا الحالات الإيجابية داخل المستشفى فقد بلغ عددها 28، ويقوم فريق من وزارة الصحة بتأمين نقل باقي الحالات إلى المستشفى».

وليلاً، أعلنت إدارة مستشفى أوتيل انها استقبلت مريضاً «تأكدت إصابته بفيروس كورونا ، وتم نقله مباشرة إلى مستشفى بيروت الحكومي الجامعي». كما أعلنت «الاشتباه بحالتين أخريين، تم عزلهما فور دخولهما المستشفى في انتظار صدور نتائج الفحوص».

(أفب)

إرتفاع وتيرة تسجيل الإصابات يطرح النقاش المُرتبط بتحمّل بقية المستشفيات مسؤوليتها إزاء المرحلة الراهنة، سواء أكانت حكومية أم خاصة، علماً أن حمد خطا أولى خطواته في هذا الصدد على صعيد التحاليل المخبرية، إذ أنه، استباقاً لتخطّي القدرة الاستيعابية لمُختبر مُستشفى بيروت الحكومي الجامعي، أعلن أول من أمس تشكيل لجنة مُشتركة من الاختصاصيين للكشف على المُستشفيات الجامعية والتأكّد من جهوزيّتها لإجراء التحاليل المخبرية للحالات المُشتبه في إصابتها بالفيروس. وذلك «بناءً على الاجتماعات التنسيقية التي عُقدت في وزارة الصحة يومي الخميس والجمعة الفائتين بين ممثلين عن المُستشفيات الحكومية والخاصة ونقابة أصحاب المُختبرات الطبية لتعزيز الجهود المبذولة في احتواء تفشّي وباء كورونا المُستجدّ». ووفق البيان الصادر عن حمد، «من المُقرّر أن يبدأ تنفيذ هذه الفحوصات وفقاً للبروتوكول الخاص الذي تم التوصّل إليه في الاجتماعات المذكورة لضمان جودة النتائج والحفاظ على صحة وسلامة كل من الفريق المواكب والمواطنين».

فيروسٌ يقاوِم فيروساً: علاج محتمل للوباء؟

علي عواد

دواء «ريميديسيفير» الذي طورته شركة «جيليد» الأميركية (وفشل في علاج فيروس إيبولا سابقاً) يبدو واعداً في علاج المصابين بفيروس «كورونا»، بحسب مقالة نشرها موقع «نيتشر»، مشيراً الى نتائج الاختبارات التي أجريت على مصاب بفيروس «سارس-كوف-2» في واشنطن جاءت إيجابية، «لكنه من غير الواضح ما إذا كان الدواء سيكون فعالاً لدى استعماله على المصابين بالفيروس». وعزت ذلك الى أن هؤلاء قد يكونون مصابين بأشكال مختلفة من الفيروس، بعدما أظهر تحليل لـ 19 عينة من الفيروس أُخذت من مصابين من الصين وأوستراليا والولايات المتحدة اختلافاً في تسلسل الفيروس. بمعنى آخر، ليس كل المصابين بـ«كورونا» لديهم شكل الفيروس نفسه. وأوضح الباحثون أن «الأدلة المستخلصة من عيّنات المرضى تشير إلى أن فيروس سارس -كوف-2 يكتسب طفرات جديدة قد تمكنه من مقاومة الأدوية المضادة للفيروسات، ما يثير تحدّياً حقيقياً لتطوير العقاقير التقليدية واللقاحات. وتنطبق هذه المحدودية على فيروسات «RNA» الفتّاكة الأخرى، مثل «سارس» أو «متلازمة الشرق الأوسط التنفسية»، «ميرس». الحلّ، بحسب الورقة البحثية، موجود في تكنولوجيا طبية جديدة: «CRISPR-Cas13d»، وهي تقنية تسمح للعلماء بتعديل الجينات. وقد تمّت تجربة نوع من هذه التقنية التي تسمح بتعديل الحمض النووي، على يَد عالم الفيزياء الحيوية الصيني، هي جياكو، الذي أعلن عن تعديله جينيّاً لأجنّة زرعها في امرأتين صينيتين، أنجبت إحداهما رضيعتين توأمين أواخر عام 2018. يحاجج هذا العالم أنه تم تصميم هذه التعديلات لتعطيل جين يرمّز إلى بروتين يسمح لفيروس نقص المناعة البشري HIV بدخول الخلايا المناعية، وأن ما فعله كان لحماية هؤلاء البشر المعدّلين جينياً من الـ HIV. لكن محكمة الشعب لمقاطعة نانشان في شنزن الصينية غرّمت العالم مبلغ 430 ألف دولار، فيما حكمت بالسجن على مساعدين اثنين له، بثلاث سنوات سجناً لقيامهم بتعديلات جينية على البشر.

على عكس «CRISPR-Cas9» التي تستهدف تعديل الحمض النووي «DNA»، تستهدف «CRISPR-Cas13d» الحمض الريبي النووي «RNA»، ولأخير أدوار بيولوجية مختلفة في ترميز الجينات وفك شيفرتها وتنظيمها والتعبير عنها. ولأن «سارس-كوف-2» يُعدّ من سلالة فيروسات «كورونا» ــ وهي فيروسات من نوع RNA وليس DNA ــ فإن تقنية «CRISPR-Cas13d» قد تمثّل حلاً للقضاء على المرض الجديد. ولكن كيف؟ ستقوم هذه التقنية باستهداف الـ RNA الموجود داخل الفيروس و«التهامه»، ما يؤدي إلى الحدّ من قدرته على التكاثر. ومن أجل تعطيل الفيروس، سيستخدم الباحثون gRNA وهو حمض ريبي نووي موجّه، يستهدف توازياً تيجان الفيروس وإنزيم التكاثر لديه. يقول الباحثون إن هذه الميزة الفريدة في تقنية «CRISPR-Cas13d»، تلاقي متطلبات التطور السريع للحمض الريبي النووي الموجّه، لاستهداف أنواع مختلفة من الفيروسات التي تتطور ويمكن أن «تهرب» من العقاقير التقليدية، وهو ما يجعل هذه التقنية أكثر فعاليةً للتخلّص من الفيروسات ومنع مقاومتها للأدوية. ويخلص الباحثون إلى أن تقنية «CRISPR-Cas13d»، نهج جديد مباشر ومرن وسريع، من المحتمل أن تكون علاجاً ومانعاً للعدوى من فيروسات «RNA» المختلفة. ولكن هناك حاجة لدراسات مستقبلية تحدد سلامة وفعالية هذا النظام في القضاء على فيروس «سارس-كوف-2» والفيروسات الأخرى في النماذج الحيوانية قبل تطبيقه على البشر.

تحقيق

عن «المحجر الأوّل» الذي «تنازل» عن مهامه لـ«الحريري الجامعي»
... وفي زمن «الكورونا» يُفتقد «الكرنتينا»

قبل الكورونا كان هناك طاعون وكوليرا وملاريا وسلّ. وقبل مستشفى الحريري الجامعي كان «المحجر الصحي في الكرنتينا» الذي «تنازل» عن مهامه في الثمانينات بعد «تراجع الأوبئة» و«تقدّم الحرب». المحجر الذي قام على أنقاضه مستشفى ينتظر المنافسة لإتمام تجهيزه، لا تزال وصمته تطبع منطقة الكرنتينا وسكّانها

إيلده الغصين

نحو خمسة كيلومترات هي المسافة الفاصلة بين مطار رفيق الحريري الدولي، المكان الأوّل الذي يطأه الوافدون من بلدان ينتشر فيها فيروس «كورونا»، ومستشفى رفيق الحريري الجامعي الذي صار مؤقتاً «المحجر الصحّي» للمصابين والحالات المشكوك بإصابتها. المستشفى والمطار ليسا لصيقين، ولا رابط بينهما إلّا التحوّل الذي طرأ على اسميهما. بينما كان «محجر الكرنتينا»، قبل عشرات السنوات، ملاصقاً لمرفأ بيروت، وكانت الغاية منه استقبال ركّاب السفن و«البوابير» الملوّحة بشارة صفراء تشير إلى احتمال وجود مصابين بوباء فتّاك. عام 2018 صدر مرسوم (الرقم 2461 لتعديل تسمية «مستشفى بيروت الحكومي - الكرنتينا» وإضافة «الجامعي» إليه. اسم المستشفى لم يأتِ نسبة إلى المنطقة التي يقع فيها (الكرنتينا - المدوّر)، بل إن المنطقة هي التي نُسبت إلى المستشفى. وعبارة «الكرنتينا» جاءت من الـ «Quarantaine» (الكارنتين)، أي الأربعين يوماً التي كان الوافدون إلى مرفأ بيروت يقضونها في الحجر الصحّي خوفاً من نقلهم الأوبئة والأمراض إلى داخل المدينة وباقي البلد. ولكن، «مع تراجع الأوبئة في الثمانينات من القرن الماضي، إذ كانت تصل حالات معدودة خلال العام الواحد، ألغت الدولة الحجر الصحّي وتحوّل المحجر إلى عيادات»، بحسب الدكتور بول الجميل الذي كان مفوضاً للحكومة لدى المؤسسة العامة لإدارة مستشفى بيروت الحكومي الجامعي في الكرنتينا.

مستشفى الكرنتينا بشكله الحالي عبارة عن مبنيين. الأول هو المستشفى القديم بمساحته الشاسعة وطبقاته الثلاث التي تضرّرت بفعل الحرب، ولم يُعد تأهيل إلّا الطبقة الأرضيّة منها وتحويلها إلى مستشفى متخصّص بالأطفال وحديثي الولادة وقسمٍ للعمليات الجراحيّة المتخصّصة. أما المبنى الثاني فقد بُني على أنقاض المبنى العثماني والمحجر الصحّي (كان المحجر قد تحوّل عيادات خارجيّة وموقفاً للسيارات). البناء الجديد يتّسع لثمانين سريراً، ويحتاج إلى بتّ مجلس الإنماء والإعمار بمناقصة تأمين المستلزمات الطبّية والأسرّة، وهذا مرهون بوضع البلد المالي.

افتقاد محجر الكرنتينا لا يذكّر بضرورة استكمال تأهيل طبقاته الشاسعة، بل بضرورة أن تكون للبلد استجابة أسرع لحالات الطوارئ وأماكن جاهزة لاستقبال الحالات الشبيهة بحالات «كورونا». أستاذ علم المجتمع والأوبئة في الجامعة الأميركية في بيروت البروفيسور سليم ادريس أوضح لـ«الأخبار» أن «محجر الكرنتينا كان على كتف حوض المرفأ، وكانت الباخرة إذا رفعت علماً أصفر يصعد إلى متنها الأطباء وينقلون ركّابها إلى جناح الحجر. استخدم مستشفى الكرنتينا استخدم كمحجر صحّي لغاية الثمانينات وكان عبارة عن جناح ملاصق للمستشفى فيه غرف يُنقل إليها الوافدون المشتبه بإصابتهم، وفي حال ظهرت عليهم عوارض يتمّ تحويلهم إلى المستشفى... بذلك لا يشغل المشتبه بإصابته سريراً مخصصاً للمرضى، وهكذا يُفترض أن يكون الوضع! مراكز الحجر يُفترض أن تكون تحت رقابة عسكريّة وفيلق طبّي لمنع محاولات خرق نظامها أو الهرب أو تلقّي الزيارات. المطلوب من الدولة البحث عن مكان فارغ مثل مستشفى متروك أو مدرسة مهجورة لتأهيلها لتكون مكاناً للحجر، من دون أن يشغل المحجور عليهم أسرّة المستشفيات». ويلفت الى أنه «في عام 1995 تفشّى الإيبولا في إفريقيا، وكان هناك لبنانيون في الكونغو، لكن لم تكن ثمة خطوط طيران مباشرة، ولم نحتج إلى الإجراءات الحاصلة اليوم... لاحقاً ظهر إنفلونزا الخنازير وإنفلونزا الطيور والسارس وسواها. لذا كان يُفترض التفكير، منذ ذلك الوقت، بإيجاد محجر صحّي وتأهيله لهذه الغاية».

> كانت الباخرة إذا رفعت علماً أصفر يصعد إلى متنها الأطباء وينقلون ركّابها إلى جناح الحجر

لعنة «المحجر الصحّي» لحقت بمنطقة الكرنتينا، أو ربما لحقت بالمستشفى لعنة المنطقة التي تحوّلت ملجأ للاجئين من مختلف الجنسيات، من دون أن تحظى بأي شكل من الإنماء والرعاية. الطبيب والمحلل النفسي الدكتور شوقي العازوري (شارك في وثائقي «القطاع صفر» للمخرج نديم مشلاوي عن منطقة الكرنتينا)، يشرح لـ«الأخبار» أن «أي مكان يأخذ طابع الحجر يخافه الناس وتحصل ردّة فعل سلبيّة تجاهه. هذا ما حدث مع منطقة الكرنتينا وقد يتكرّر لفترة معيّنة مع مستشفى الحريري وربما محيطه... لكنّ وطأة هذا الخوف ستنخفض كلما ابتعدنا زمنياً عن الحال الراهنة، أي مع تراجع حدّة المرض». ويشير الى «نوع من القلق موجود في البلد بسبب الكورونا، ولا طريقة علميّة لتهدئة الناس في هكذا ظرف. ففي الحالة الأولى التي وصلت من إيران، كانت ردة فعل الناس الفوريّة: إقطعوا خطوط الطيران معها! هذا الخوف ليس علمياً بل هو نوع من الهوس». وبشأن دلالة الكرنتينا «السلبيّة» في ذهن الناس، فإن «ثمة شريطاً أسود، والأكيد أنه ثمة علاقة بين الحجر سابقاً والمنطقة ككلّ. ولاحقاً الحرب والمجازر. للكرنتينا معنيان، المعنى التاريخي للمكان، والمعنى المتعلّق بمنطقة محدودة هي الكرنتينا التي كانت مهمّتها حماية لبنان كلّه مما يجعل خوفنا من المكان نفسه ينعكس على السكان القاطنين فيه. وكأنّها الحبس الذي يسجن فيه فيروس أو وباء، في حين أنه ليس كذلك بالمعنى الملموس. الأمر نفسه ينطبق على مستشفيات الطب النفسي مثلاً، وهي تُبنى دوماً خارج المدن وعلى أطرافها، كأنّها سجن يحمي البلد»، المشكلة مع التسمية «أنها تطبع مدينة أو منطقة لحماية شعب أو بلد، وهي حماية قد تكون مؤقتة إنما مفعولها يطول، وفي الوقت نفسه ثمة أذيّة للناس الساكنين فيها. والأكيد أن ثمة رابطاً بين الحجر وردّ الفعل النفسي لإبعاد الشخص الذي تريد حماية نفسك منه وعزله في مكان محدّد. وكان المستشفى ليس وحده الكفيل بالحماية من الفيروس بل المنطقة التي بجواره، هذا الهلع يمكن أن ينعكس على المنطقة المحيطة بمكان الحجر أيضاً. لكنّه يتلاشى مع الزمن».

الكرنتينا تاريخياً

المحجر الذي أسّسه العثمانيون أضاف عليه الفرنسيّون. يذكر الدكتور حسّان حلاق في كتابه «المعالم التاريخية والأثرية والسياحية في لبنان والعالم العربي» (دار «النهضة العربيّة»)، أنه «في عهد ابراهيم باشا صار الأمر بتشكيل مجلس للصحة في بيروت وبناء محجر صحّي عُرف باسم «الكرنتينا». وقد شرع الأمير محمود نامي بتنفيذ المشروع بالتعاون مع القنصل الفرنسي في بيروت هنري غيز. وبذلك أُجبرت جميع السفن وركابها وبضائعها للخضوع وللفحص تحت إشراف المحجر الصحي قبل دخولها إلى بيروت، لا سيّما بعد انتشار الطاعون والأمراض المعدية في أوروبا» (الصفحة 118). كانت بيروت والمناطق اللبنانية خاضعة حينها، منذ عام 1831، للحكم المصري بقيادة ابراهيم باشا بن محمد علي. وكانت بيروت قبل ذلك «مدينة متواضعة يلفها السور شرقاً وغرباً وشمالاً وقبلة ويتخلله سبعة أبواب»، وبعدما «جرى تعيين الأمير محمود نامي حاكماً ومحافظاً عليها لمدة 7 سنوات بين 1833 و1840، عرفت بيروت في العهد المصري إقامة مجالس منها: مجلس شورى بيروت وديوان الصحة وديوان التجارة».

(هيثم الموسوي)

تحقيق

لاعبو الكرة: بطالة وديون وأشغال شاقّة

توقّفت كرة القدم اللبنانية منذ تشرين الأول الماضي، وتوقف الزمن بالنسبة إلى عددٍ كبير من اللاعبين الذين يبحثون اليوم عن طريقة لتأمين لقمة عيشهم. بعضهم يعيش بما تيسّر، والبعض الآخر متّكل على الله، بينما يبدو قسمٌ لا يستهان به منهم غارقاً في الديون. من هنا، تأتي الإضاءة على مآسٍ يعيشها لاعبون في الدرجة الأولى، وهم عيّنة لا تهدف إلى التصويب على هذا النادي أو ذاك، بل ضمن مجموعة اسماء وافقت على نشر تفاصيل حياتها الحالية، آملة استعادة حياتها السابقة من خلال عودة الروح إلى الملاعب

توقفت كرة القدم ومعها توقفت حياة اللاعبين (عدنان الحاج علي)

شربل كريّم

مخطئ من يعتقد أن كرة القدم اللبنانية سارت يوماً على طريق الاحتراف، إذ أن توقيع بعض اللاعبين على عقودٍ واضحة مع أندية المقدّمة غالباً، لا يعني أبداً أن لاعبي الكرة في لبنان يضمنون حياةً رغيدة أو مستقبلاً مشرقاً. هذا القول هو للإشارة إلى أمر مؤلم وهو أن الأكثرية الساحقة من لاعبي «الفوتبول» في لبنان تعيش في ظروف صعبة إلى حدٍّ كبير. ظروفٌ اختبرتها غالباً خلال مسيرة تشبه بالنسبة إلى الكثيرين «درب الجلجلة»، إذ أن العذابات كانت حاضرة بشكلٍ شبه دائم حتى وصل الأمر إلى الاعدام بحسب ما اتفقوا على وصف الوضع الحالي الذي يعيشونه.

طبعاً، لا يمكن إلقاء اللوم على طرفٍ معيّن، لا على اتّحاد اللعبة الذي وجد نفسه مرغماً على إيقاف النشاط بعد الفوضى التي عاشتها البلاد، ولا على الأندية التي كانت تترنّح بمعظمها قبل بداية الأزمة الاقتصادية وفوضى المصارف التي جعلتها غير قادرة على تأمين السيولة، التي بدورها تمنحها القدرة على الإيفاء بالتزاماتها وبالتالي ارتباطاتها مع لاعبيها.

لكن في نهاية المطاف النتيجة معروفة: لاعب كرة القدم في لبنان هو الضحية عن قصد أو غير قصد.

هي مسألة يمكن لمسها من خلال متابعة الأوضاع الصعبة لبعض اللاعبين الذين تمّ اختيارهم كعيّنة بطريقة عشوائية لا انتقائية، وهم ينتمون أصلاً إلى أندية لم تخفِ يوماً أنها تعاني من أوضاع مالية صعبة تقاطعت مع محاولات يائسة بالنسبة إلى بعضها للاستمرار في النشاط، وهو أمر بدا مستحيلاً في الفترة الأخيرة بفعل الأزمة الاقتصادية . المالية العامة في البلاد.

لا كرة ولا وظيفة

عُرف لاعب الصفاء عمر الكردي في كرة القدم اللبنانية في سنّ صغيرة، ففي السادسة عشرة من العمر تمّ استدعاؤه من قبل مدرّب المنتخب الوطني سابقاً أميل رستم إلى صفوف منتخب الرجال. وقتذاك قيل إن «نيفا» هو النجم القادم في سماء اللعبة، وهو أمر بدأ متابعو الكرة يلمسونه مع انتقاله من الشباب العربي إلى الصفاء حيث برز بشكل كبير، ما دفع الأنصار إلى محاولة ضمّه إلى صفوفه أكثر من مرّة، لكن من دون أن يصل إلى هدفه أو يصل اللاعب إلى تحقيق رغبته، فبقي الكردي مع الفريق الأصفر، وهو يعيش اليوم أوضاعاً معيشية صعبة.

اللاعب البالغ من العمر 27 عاماً لم يتلقَّ أيّ راتب طوال 4 أشهر، ما دفعه إلى رفع الصوت أخيراً مع بعض زملائه بعدما يئسوا من الاتّصال بالقيّمين عليهم في محاولةٍ منهم للحصول على بعضٍ من مستحقاتهم لكن من دون جدوى، فما كان منهم إلّا زيارة النائب تيمور جنبلاط رغم معرفتهم المسبقة بأن هذه الزيارة لن تفضي إلى نتيجة إيجابية طالما أن اللّعبة مجمّدة.

الكردي كان ينتظر أن يعيش في بحبوحة قبل انطلاق الموسم، إذ كان قد اتّفق مع الصفاء على الحصول على 20 ألف دولار كدفعة، لكنه لم يتلقَّ حتى أي راتب لمدة 4 أشهر، فأصبح من الصعب عليه تأمين حاجاته، خصوصاً أنه كان قد ترك عمله قبل أكثر من سنة بعد حصوله على وعودٍ من إداريين في ناديه بتأمين وظيفة مريحة، وهو الذي كان يعمل كحارس أمني في إحدى الشركات التي يملكها صاحب مؤسسة إعلامية معروفة.

ويصعب على الكردي اليوم تأمين مستلزمات الحياة، خصوصاً أنه مسؤول عن عائلته، ولديه مصاريف ترتبط بتأمين الدواء لوالدته وبأقساط يدفعها ثمناً لسيارته، وهو متأخّر في تسديدها حالياً.

بدوره، يقابل حارس مرمى الاخاء الأهلي عاليه رضوان كساب السؤال عن أوضاعه المعيشية بضحكة ساخرة. هو أيضاً لا يعمل بل يعتمد على الكرة كمصدر رزقٍ له ولعائلته التي تضمّه إضافةً إلى زوجته وابنه.

كساب لم يعمل في أي وظيفة منذ حوالى 4 أعوام، وذلك بسبب انشغاله بالكرة التي ورغم مصاعبها ووصوله إلى سنّ الـ35، لا يزال يرى فيها المكان المناسب له لتأمين لقمة العيش. هو طبعاً كان من الصعب عليه الالتزام بعملٍ آخر بعدما عمل في مجال البناء، خصوصاً بعد انتقاله إلى الاخاء الكروي، لكنه قد يجد نفسه غارقاً في الديون أكثر إذا ما أراد توسيع مشروعه بحسب ما ينوي من أجل تحصيل ربحٍ يؤمّن له مستلزمات الحياة.

ويبدو الياس حاضراً في كلام اللاعب، فهو لا يعرف من يلوم تحديداً، إذ رغم المشاكل التي عاشها مع الأنصار إثر إصابته التي أبعدت الاهتمام عنه، قبل إنه سيحصل على دفعةٍ بقيمة 5000 دولار وعلى راتبين قيمتهما 2200 دولار، لكن مع رحيله إلى زغرتا، وبالتأكيد من دون أيّ مصدرٍ مالي، فاتّجه إلى العمل لدى صديقٍ له في محلّ لبيع وتصليح الهواتف، وهو الذي ورغم وصوله إلى سن الـ31 لم يعمل في وظيفة سابقاً، هي أصلاً ليست وظيفة استناداً إلى ما يتقاضاه، والذي لا يصل إلى الحدّ الأدنى، كما أنه متأهّل، أي إنه يتحمّل مسؤولية منزله.

المصري هاجم السلام علناً عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وهي خطوة لم يفعلها لاعبون كثر مع أنديتهم بل منهم من بقي صامتاً يعاني لوحده ومنتظراً الفرج الذي لا يبدو أنه سيأتي قريباً.

كذلك، هناك عيّنة أخرى لاعبين يحصلون على نصف راتب من أنديتهم، وهو أمر مبرّر ربما بسبب الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها البلاد، والتي أجبرت الكثير من المؤسسات على اتّباع هذا النهج، ومنهم لاعب النجمة ماهر صبرا.

المدافع الذي تعرّض لكسر في قدمه أبعده لفترة طويلة عن الملاعب، لا ينكر البادرة الحسنة من ناديه الذي اهتمّ به طوال فترة إصابته، والذي لم يوقف راتبه ولو أنه تمّ تخفيضه إلى النصف. لكن هذا النصف تحديداً لا يكفيه لتأسيس حياة زوجية وهو في مرحلة الخطوبة، الأمر الذي دفعه إلى العمل في مجال صعب لا يحبّ الغوص في تفاصيله «ولو أن الشغل مش عيب لأن العيب إنك تمدّ إيدك وتطلب من حدا»، بحسب ما يقول.

الشاب البالغ من العمر 28 عاماً، وصاحب الأخلاق الدمثة ينتظر فصل الصيف الذي يُنشّط عمله الأساسي أي تركيب المكيّفات، فهو كحال الكثير من اللاعبين لم يعد ينتظر موسم الكرة أو الفترة التحضيرية للاستعداد له بل جلّ ما يهم بالنسبة إلى اللاعبين اليوم هو البحث عن فرص أفضل وعن حياةٍ طبيعية قد لا تشبه ما يعيشه لاعبو الكرة حول العالم، لكن أقلّه تشبه حياة الإنسان المحترمة حقوقه في بلاده وفي الرياضة التي قضى عمره في ممارستها، مضحّياً بالكثير بسبب حبّه لها وللقميص الذي دافع يوماً عن ألوانه.

> **لجأ احد اللاعبين إلى العمل في مجال تركيب المكيفات بينما قام آخر بشراء صاج وعدة لبيع القهوة**
>
> **غادر عدد كبير من اللاعبين إلى خارج لبنان منذ بداية الأزمة**

عبد الرزاق دكرمنجي يغادر

نشر لاعب نادي طرابلس ومنتخب لبنان للشباب عبد الرزاق دكرمنجي صورة له على الحدود اليونانية . التركية، بعد أن غادر لبنان وهو يحاول الوصول إلى أوروبا لتقديم لجوء، والحصول على حياة أفضل. ونشر اللاعب عمر زين الدين صورة زميله وعلق عليها بالقول: «لاعب فريق طرابلس الشباب والفريق الأول، ولاعب منتخب لبنان للشباب! لاعب منتخب لبنان! على الحدود اليونانية. مش رايح سياحة على اليونان ولا عندو ماتش مع المنتخب! عبودي عم يضحي بحياتو بحثاً عن وطن يحضنه ويأمنلو مستقبله. إنك تاخد هيك قرار يعني خلص فقدت أدنى سبل العيش ببلدك...»، وأضاف «فخري بنفسي إني تركت لبنان مهاجراً. أكثر من فخري بنفسي شو عملت بالفوتبول طول السنين اللي قطعت». ومن جهته علق عبد الرزاق دكرمنجي قائلاً: «ما كنت حابب إترك أهلي ورفقاتي بس والله بلدنا هيك بدو...».

الكرة الصفراء

إنجاز من رحم المعاناة لمنتخب التنس

تغلّب منتخب لبنان للتنس على الظروف الصعبة التي يمر بها لبنان على أكثر من صعيد ونجح في إبقاء لبنان ضمن المجموعة الآسيوية-الأوقيانية الأولى ضمن مسابقة كاس ديفيس بالتنس بعد فوزه على تايلاند (3-1) في إطار الدور الإقصائي للمجموعة العالمية الأولى الذي أقيم على ملعب النادي اللبناني للسيارات والسياحة في الكسليك أمام جمهور غفير وعلى مدى يومين.

وينتظر لبنان البلد الذي ستتحدد هويته لاحقاً في أيلول المقبل لمواجهته في مشوار تأهله إلى المجموعة العالمية أي مجموعة دول النخبة بالتنس في العالم.

وجاء فوز لبنان أمام جمهور غفير ملأ مدرجات النادي اللبناني للسيارات والسياحة وواكب الفريق اللبناني، الذي ظهر لاعبوه بمظهر البطل بقيادة المدرب الوطني فادي يوسف الذي سبق له أن توقع الفوز في اللقاء منذ عدة أيام.

إنجاز لبنان بدأ يوم الجمعة حين تقدّم (1-0) بعد فوز اللبناني بنجامين حسن(المصنّف رقم 1 في فريقه) على التايلاندي جيرات نافاسيري سومبون(المصنف رقم 2 في فريقه) بمجموعتين لصفر(6-1)(6-2). وفي اليوم الثاني، أقيمت المباراة الثانية وأسفرت عن فوز صعب وبشقّ النفس للتايلاندي ويشاوا ترونغ شايكول(المصنف رقم 1 في فريقه) بمجموعتين لصفر(6-2) (6-0). وقدّم حسن مستوى عالياً في فريقه) وأسفرت عن فوز اللبناني بسهولة بمجموعتين لصفر(6-2) (6-0). وقدّم حسن مستوى عالياً ولم يترك مجالاً لمنافسه لمواجهته فغاز في اللقاء ليتقدّم لبنان(3-1) في مجموع المباريات وينهي المواجهة لصلحته.

أحرز التايلاندي المجموعة الأولى بالتاي بريك(7-6) سيطر اللبناني إبراهيم على أجواء المجموعة الثانية وحسمها لمصلحته(6-3). وفي المجموعة الثالثة والحاسمة، تعادلت الأرقام مراراً وتكراراً قبل أن ينجح التايلاندي بجسم المجموعة الثالثة بالتاي بريك(7-6) ولتتعادل الدولتان (1-1).

وفي المباراة الثالثة لفئة زوجي الرجال، فاز اللبنانيان بنجامين حسن وجيوفاني سماحة على التايلانديين كيتارات كردلابي وفونفساباك كردلابي بمجموعتين لواحدة. وبعدما تقدم الثنائي اللبناني (6-3) في المجموعة الأولى، نجح الفريق التايلاندي في معادلة النتيجة (1-1) بعدما حسم المجموعة الثانية لمصلحته بالتاي بريك(7-6) بعدما كان الفريق اللبناني متقدماً(5-2) في المجموعة الثانية. وفي المجموعة الثالثة الفاصلة،سيطر حسن وسماحة على أجواء اللقاء وأنهيا المجموعة الحاسمة(6-0) وبسهولة وسط انهيار تام في صفوف الفريق التايلاندي وليتقدّم لبنان (2-1) في مجموع اللقاءات. وجمع اللقاء الرابع اللبناني بنجامين حسن (المصنف 1 في فريقه) والتايلاندي ويشاوا ترونغ شايكول(المصنف رقم 1 في فريقه) وأسفرت عن فوز اللبناني بسهولة بمجموعتين لصفر(6-2) (6-0). وقدّم حسن مستوى عالياً ولم يترك مجالاً لمنافسه لمواجهته فغاز في اللقاء ليتقدّم لبنان(3-1) في مجموع المباريات وينهي المواجهة لصلحته.

ينتظر لبنان البلد الذي ستتحدد هويته لاحقاً لمواجهته في مشوار تأهله إلى المجموعة العالمية (بروفوتو)

(مروان طحطح)

كالشيو

مشاكل عديدة عرفها قطبا مدينة ميلانو منذ تسلّم الصينيين زمام الأمور. إدارة سيئة وصفقات عشوائية زادت من تخبّط الفريقَين، ما حال دون عودتهما إلى منصّات التتويج. اعتمدت إدارة إنتر أخيراً أسلوباً جديداً فوقّعت مع المدير التنفيذي السابق ليوفنتوس جوزيبي ماروتا الذي أعاد النيراتزوري إلى مكانه الطبيعي، فيما تواصل إدارة ميلان المكابرة، والفريق يغرق يوماً بعد آخر

إنتر يعود مع ماروتا وميلان يواصل الغرق

حسين فحص

انتقلت ملكية نادي إي سي ميلان الإيطالي عام 2017 إلى الصيني يونغ هونغ لي، الذي تعهّد بإعادة النادي اللومباردي إلى الأضواء مجدّداً. لم تكن الطريق سعبّدة أمام المالك الجديد لإبرام الصفقة، حيث قام باخذ قرض من صندوق إيليوت الأميركي بهدف شراء أسهم ميلان من الرئيس السابق سيلفيو برلسكوني، غير أنه لم يتمكّن من الوفاء بالالتزامات المالية لتنتقل ملكية النادي إلى صندوق إيليوت الأميركي. ارتفعت التطلّعات حينها مع تسلّم الإدارة الجديدة، التي قامت فور تسلّمها زمام الأمور بالاعتماد على أبناء النادي لشغل مراكز إدارية مهمّة في الفريق. مشروع جديد أعطى مؤشّرات على أن العمل سيكون لإعادة ميلان إلى الضوء، غير أن ذلك لم يحدث. الإدارة في صدد القيام بتغييرات شاملة اليوم، ما يعيد التساؤلات حول مستقبل النادي.

كخطوة أولى بعد امتلاكه النادي، قام صندوق إيليوت الأميركي بتعيين إيفان غازيديس في منصب الرئيس التنفيذي قادماً من أرسنال الإنكليزي. اتّضحت معالم المشروع حينها، وسرعان ما تبدّدت الآمال. يُعرف غازيديس في الوسط الرياضي باعتباره رجل أعمال يهدف إلى تحصيل عائدات كبيرة من خلال الاستثمار بالالاعبين الشباب. فقد ساهم خلال الفترة الممتدة بين عامي 2009 و2018 بتغييرات جذرية في هيكلة نادي أرسنال، الذي تراجع مع مرور السنوات إثر اعتماده على تطوير اللاعبين الشباب وبيعهم مقابل مبالغ مضاعفة. آثار تعيين غازيديس موجة غضب بين جماهير ميلان، التي أرادت عودة فريقها بالدرجة الأولى بعد سنوات من الخيبات. لاحتواء الغضب الجماهيري، قامت الإدارة بتعيين أسطورة الفريق باولو مالديني مديراً تقنياً إضافة إلى تعيين زفونمير بوبان مديراً للكرة، ما هدّأ من غضب الجماهير ولكن لفترة قصيرة...

فور تسلّمهما المراكز الجديدة، بدأ التضارب في الأفكار بين الجهات الإدارية. أراد غازيديس استقدام لاعبين شباب لتطويرهم وبيعهم بمبالغ كبيرة بعد بروزهم، سيراً على أسلوبه السابق في أرسنال، وهو ما عارضه مالديني وبوبان اللذان أعطيا الأولوية لعودة الفريق إلى الواجهة على حساب العائدات. التضارب في الأفكار والمصالح والأهداف دفع بوبان إلى انتقاد ملاّك النادي عبر صحيفة «غازيتا دلبو سبورت» الإيطالية، مشيراً إلى أنهم لا يريدون مساعدة الفريق نهائياً، كما اتّهم غازيديس بتجاهله وتجاهل مالديني في اتّفاقه مع المدرب الألماني رالف رانغنيك (معروف عنه تميّزه في تطوير اللاعبين الشباب)، المرشّح لقيادة الفريق في الموسم المقبل. هكذا، قرر الرئيس التنفيذي إقالة بوبان ومالديني ما يعيد ميلان إلى الضبابية من جديد، في ظلّ تزامن المشاكل الإدارية مع الأزمة المالية وتخبّط النتائج. كل هذه المشاكل والفوضى الحاصلة داخل المنزل الميلاني، من شأنها أن تُدخل الفريق في مزيد من المشاكل والأزمات، وهو ما سيُبعده عن منصّات التتويج لفترة أطول بحسب العديد من المتابعين.

إنتر على الطريق الصحيح

على الجانب الآخر، عرف إنتر ميلانو نجاحاً لافتاً هذا الموسم عكس «نظيرة» الإدارة التي أعادت الفريق إلى الطريق الصحيح. رغم الإطراء الكبير الذي يطال مدرّب الفريق أنطونيو كونتي في ظلّ التحسن الفني للمنظومة أخيراً، يعود سبب النجاح بالدرجة الأولى إلى جوزيبي ماروتا، المدير التنفيذي للقطاع الرياضي في إنتر ميلانو.

يعدّ ماروتا أحد أفضل الإداريين في عالم كرة القدم. مسيرة حافلة عرفها الرجل الإيطالي، بدءاً بالإشراف الإداري على أندية صغيرة مثل مونزا وفينيزيا وصولاً إلى أندية النخبة. شكّل عام 2002 علامة فارقة في مسيرته، عندما أشرف على الإدارة التنفيذية لنادي سامبدوريا. سنوات ناجحة عكسها تحسّن مراكز الفريق إضافة إلى نوعية اللاعبين المستقدمين، ما أعلى من أسهم ماروتا في إيطاليا. ست سنوات برفقة سامبدوريا كانت كفيلة بالعودة على الرجل بفرصة ذهبية، ففي عام 2010، أصبح أندريا أنييلي رئيساً ليوفنتوس، وقام كخطوة أولى باستقدام ماروتا إلى الفريق، الذي أحضر معه باراتيشي، المدير الرياضي الحالي للبيانكونيري.

> يعود سبب نجاح إنتر ميلانو إلى المدير التنفيذي للقطاع الرياضي في النادي جوزيبي ماروتا

عرف ماروتا نجاحاً كبيراً برفقة اليوفي، وكان سبباً رئيسياً في عودة الفريق إلى المسار الصحيح. فقد وقّع مع المدرب الإيطالي أنطونيو كونتي عام 2011 وقام بإبرام العديد من الصفقات شبه المجانية (جاء كل من بيرلو، بوغبا، تيفيز وفيدال مقابل 20 مليون يورو تقريباً)، ما ساهم بعودة اليوفي إلى الواجهة الإيطالية من جديد. ما ميّز ماروتا هو مراعاته لقواعد اللعب المالي النظيف للحؤول دون الوقوع تحت عقوبات «الفيفا». سنوات ناجحة قضاها ماروتا برفقة يوفنتوس انتهت عام 2018، على خلفية قدوم كريستيانو رونالدو، حيث كان معارضاً شديداً للتوقيع مع اللاعب البرتغالي. رغم القيمة الفنية الكبيرة والدعائية لرونالدو، عارض ماروتا إتمام الصفقة متذرّعاً «بإرهاقه» ميزانية النادي في المستقبل ما سيحول دون إتمام بعض الصفقات شبه «المجانية»، بعكس باراتيشي الذي ايّد الصفقة وما ستعود به من منفعة على الفريق، خاصة من ناحية الخبرة الأوروبية. هكذا، نشب خلاف بين الرجلين، وحُسم فيما بعد بإقالة ماروتا، لينتقل بعدها بأشهر قليلة إلى إنتر ميلانو.

كان الإنتر «مدمّراً» حينها، يمرّ إلى حد كبير بما يمر به إي سي ميلان اليوم. صفقاتٌ عشوائية أبرمتها إدارة الإنتر الصينية لإعادة الفريق إلى الواجهة من جديد، من دون جدوى. تسلّم ماروتا الإدارة التنفيذية للفريق في منتصف الموسم الماضي، واقتصرت قراراته حينها على حرمان إيكاردي من شارة القيادة إثر مشاكله المتكررة مع الإدارة والجمهور، وقد بدأ بممارسة مهامه الطبيعية مطلع الصيف الماضي. تمثّلت أولى خطوات ماروتا بإقالة المدرب سباليتي والتوقيع مع الإيطالي أنطونيو كونتي، على أن يحصل على كل الصفقات التي يريدها لإعادة الفريق إلى الواجهة من جديد. خطة واضحة وعناصر ملائمة مع مراعاة قواعد اللعب المالي النظيف، هي أمور ميّزت ماروتا برفقة الإنتر، وعكست مشروعه «المبشّر» للمستقبل في نظر الجماهير. لاعبون مثل سينسي، باريلا، موزيس... جاؤوا إلى الفريق على شكل إعارة مع أحقية شراء، ما حال دون إرهاق الميزانية. ما كان لافتاً، هو دخول باراتيشي على أغلب صفقات الإنتر في محاولة لتعطيل نجاح ماروتا. كان ذلك واضحاً في محاولة مبادلة باولو ديبالا مع لوكاكو، ولكن الأول فضّل البقاء في يوفنتوس.

هكذا، نجح الإنتر في بناء منظومة متوازنة هذا الموسم مُنسيا الجمهور خيبات المواسم السابقة. باستثناء الإخفاق الأوروبي المتمثّل بخروج الفريق المبكر من دور مجموعات دوري الأبطال، يعدّ الإنتر أحد أبرز المنافسين على الدوري الإيطالي هذا الموسم، وهو ما عكس حسن الإدارة بقيادة ماروتا. موسم واحد أعاد النيراتزوري إلى الضوء مجدداً، بانتظار عودة القطب الثاني من المدينة الذي لا يزال يغرق حتى اللحظة.

استعاد إنتر توازنه فيما يواصل ميلان السقوط (أ ف ب)

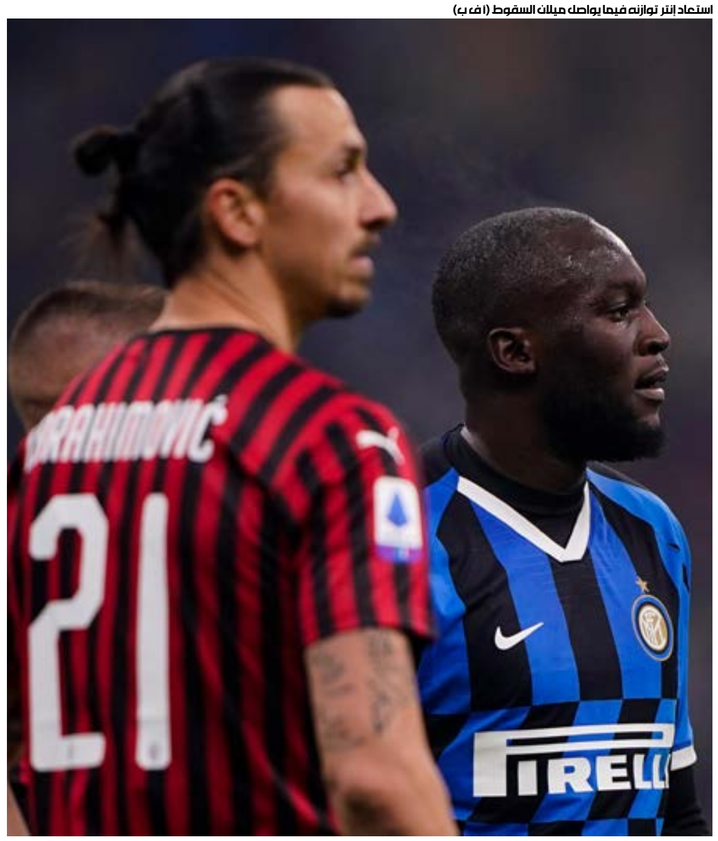

يستقبل نادي ليستر سيتي الإنكليزي فريق استون فيلا (الليلة 22:00 بتوقيت بيروت) في ختام مباريات الأسبوع 29 من الدوري الإنكليزي الممتاز لكرة القدم. ويحتلّ ليستر المركز الثالث في سلّم الترتيب برصيد 50 نقطة، وهو يسعى للحصول على مركز مؤهّل إلى دوري أبطال أوروبا الموسم المقبل. أمّا استون فيلا فيحتلّ المركز قبل الأخير بـ25 نقطة ويريد الخروج من منطقة الهبوط.

استراحة

كلمات متقاطعة 3398

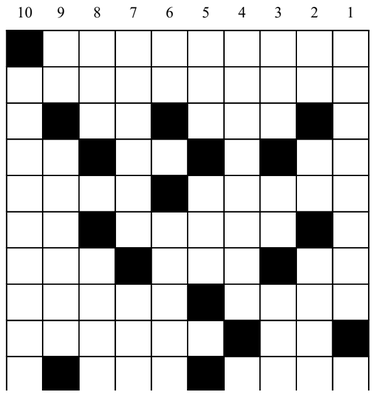

أفقيا

1- أديب وسياسي وصحفي واقتصادي لبناني راحل واضع دستور استقلال لبنان بالتعاون مع برتو طرّاد وعمر الداعوق – 2- ممثل سوري – 3- يتصل به بقرابة – كلام منصوص – 4- نوتة موسيقية – ضمير منفصل – إحسان – 5- جنيّ وشيطان أو آلة تُرفع بها السيارات – بلدة لبنانية بقضاء راشيا – 6- الواحدة من الغنم للذكر والأنثى – للتعريف – 7- دقّ وكسر – أرض طينية يُزرع فيها – رفّ من الطيور – 8- علم ولواء – بلدة لبنانية بقضاء الشوف – 9- شحّ ماء الينبوع – المرأة التي لا تلد – 10- طائر صغير حسن الصوت – أحرف متشابهة

عمودياً

1- بلدة لبنانية بقضاء زحلة تقع عند نقطة الحدود اللبنانية السورية – 2- بحر – للتأفف – عملة كنعانية كان يُتعامل بها في فلسطين قديماً – 3- من المنبهات – جرذ بالأجنبية – فولاذ – 4- قلعة لبنانية مشهورة – 5- أكلت الطعام – تحرث الأرض بالسكة – 6- شركة نفط عالمية – من الأشجار الكبيرة تعيش على ضفاف الأنهر ومجاري الماء – 7- خوذة – أشرب الماء بدون تنفس – 8- مدينة سورية – ما يُشاهد نصف النهار من اشتداد الحرّ كأنه ماء تنعكس فيه البيوت والأشجار – 9- متشابهان – طيور تعيش في القطب الشمالي من الكرة الأرضية – 10- من أنهار لبنان الساحلية

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- زمزم – الشام – 2- وايلد – مارس – 3- رك – شجن – عكا – 4- يملّ – أساريز – 5- خان الخليلي – 6- هفوة – 7- غوبلز – ون – 8- انس – بدا – عقّ – 9- الو – جواد – 10- انطون سعادة

عمودياً

1- زوريخ – غانا – 2- ماكماهون – 3- زي – لن – بساط – 4- ملش – أمل – لو – 5- دجّال – زبون – 6- نسخه – 7- لم – الفواجع – 8- شاعريّون – وا – 9- أركيلة – عاد – 10- مساري – عقدة اللحظة.

sudoku 3398

			4	3		1		
		3		7		6		5
7	6	2						9
	3		1		9		2	
	8						6	
	2		3		8		4	
3						8	9	6
8		1		9		2		
		6		5	7			

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3397

8	7	1	3	2	4	5	9	6
9	2	3	6	5	1	8	4	7
5	6	4	9	8	7	1	3	2
3	4	5	7	6	9	2	1	8
1	8	2	4	3	5	6	7	9
7	9	6	2	1	8	3	5	4
4	3	8	5	7	2	9	6	1
6	1	9	8	4	3	7	2	5
2	5	7	1	9	6	4	8	3

مشاهير 3398

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

أديب لبناني (1912-2004) ولد في أميركا وعاد الى بلدته بسكنتا وهو صغير السنّ حيث درّس في مدارسها. من مؤلّفاته: « مي زيادة في بحر من ظما »

8+5+2+3+6 = عاصمة استونيا ■ 9+4+5+7 = حيوانات بحرية ■ 10+11 = عملة آسيوية

إعداد
نعوم مسعود

حل الشبكة الماضية: **لينوس باولنغ**

حول العالم

جائزة البحرين الكبرى من دون جمهور

أعلن منظّمو جائزة البحرين الكبرى ضمن بطولة العالم «للفورمولا وان» أن السباق المقرّر هذا الشهر سيُقام من دون جمهور، على خلفية مخاوف من انتشار فيروس كورونا المستجد الذي أصاب أكثر من 80 شخصاً في المملكة الخليجية. وأفاد المنظّمون في بيان نُشر يوم أمس الأحد أن القرار اتُّخذ بأن يقتصر السباق في 22 آذار/مارس، وهو المرحلة الثانية من بطولة العالم، على المشاركين فقط، وذلك «حفاظاً على سلامة المواطنين والمقيمين ومحبي» هذه الرياضة.

سبادافورا يدعو إلى تعليق منافسات كرة القدم

يعقد إتحاد كرة القدم الإيطالي اجتماعاً إستثنائياً يوم غد الثلاثاء لبحث صيغة استكمال الدوري. هذا ودعا وزير الرياضة الإيطالي فينتنشزو سبادافورا إلى تعليق منافسات كرة القدم المحلّية، على خلفية تفشّي فيروس كورونا المستجد الذي أودى بحياة أكثر من مئتي شخص في البلاد وفرض عزلاً إلزامياً على مناطق واسعة. وكتب سبادافورا عبر صفحته على موقع فيسبوك: «من غير المنطقي، بينما نطلب من الناس القيام بتضحيات جمّة للحدّ من تفشي الفيروس، تهديد حياة اللاعبين، الحكام، أفراد الجهاز الفني، والمشجعين الذين سيجتمعون حتماً لحضور المباريات، وألّا نقوم بتعليق مباريات كرة القدم بشكل موقت».

اكتمال عقد منتخبات كأس ديفيس

اكتمل عقد المنتخبات الـ18 المشاركة في نهائيات مسابقة كأس ديفيس لكرة المضرب المقرّرة أواخر العام الحالي في إسبانيا، مع انتهاء التصفيات المؤهّلة ببلوغ 12 منتخباً أبرزها كرواتيا والولايات المتحدة وأستراليا. وأُقيمت على مدى اليومين الماضيين تصفيات طبعها غياب الشجعين عن بعض منها، إذ أُقيمت مباريات خلف أبواب موصدة في ظلّ المخاوف العالمية من تفشّي فيروس كورونا المستجد، والذي أثّر بشكل سلبي على سلسلة من الأحداث الرياضية حول العالم.

وبنتيجة هذه التصفيات التي أُقيمت الجمعة والسبت، تأهّل كل من أستراليا على حساب البرازيل، وكازاخستان على حساب هولندا، والإكوادور على حساب اليابان، وكرواتيا على حساب الهند، والمجر على حساب بلجيكا، وإيطاليا على حساب كوريا الجنوبية، وألمانيا على حساب بيلاروسيا، والجمهورية التشيكية على حساب سلوفاكيا، والنمسا على حساب الأوروغواي، والسويد على حساب تشيلي، وكولومبيا على حساب الأرجنتين، والولايات المتحدة على حساب أوزبكستان.

وانضمّ المتأهلون إلى ستة منتخبات مشاركة بشكل تلقائي، هي إسبانيا حاملة اللقب ووصيفتها كندا، إضافة إلى المملكة المتّحدة وروسيا (بلغتا نصف نهائي المسابقة العام الماضي)، وفرنسا وصربيا (بطاقة دعوة). بحسب الموقع الإلكتروني لمسابقة المنتخبات الأعرق في كرة المضرب. ومن المقرّر أن تستضيف مدريد النهائيات بين 23 تشرين الثاني/ نوفمبر و29 منه، وذلك في النسخة الثانية من كأس ديفيس بحلّتها الجديدة، والتي تُقام على مدى أسبوع واحد في أواخر الموسم بمشاركة 18 منتخباً، بدلاً من توزيعها على مدى أربعة أسابيع وفي دول مختلفة بحسب المتنافسين.

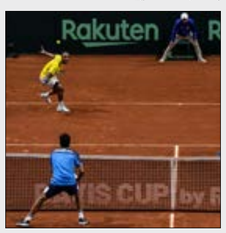

الأخبار
al-akhbar
■ رئيس التحرير ـ المدير المسؤول: ابراهيم الأمين
■ نائب رئيس التحرير: بيار أبي صعب
■ مدير التحرير: وفيق قانصوه
■ مجلس التحرير: محمد زبيب، حسن عليق، إيلي حنا، أمل الأتحري، شربل كريم
■ صادرة عن شركة أخبار بيروت
■ المكاتب: بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500، 01759597
■ ص.ب 113/5963
■ الإعلانات: الوكيل الحصري ads@al-akhbar.com، 01/759500
■ التوزيع: شركة الأوائل ـ 01 /666314ـ15، 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني: www.al-akhbar.com
■ صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

صدر لنائب رئيس مجلس النواب إيلي فرزلي، أخيراً، كتاب «أجمل التاريخ، كان غداً». يروي سيرة سياسية للحقبة التي رافقها، منذ ما بعد اتّفاق الطائف إلى حين انتخاب العماد ميشال عون رئيساً للجمهورية.
يتحدّث فرزلي عن معايشته ولايات ثلاثة رؤساء للجمهورية، هم إلياس هراوي وإميل لحود وميشال سليمان، وعشرات الشخصيات التي عبرت فيها تجربته. سوريين كغازي كنعان ـ الذي يحوز أوسع تفاصيل في العلاقتَين السياسية والشخصية ـ وعبد الحليم خدّام وبشار الأسد ورستم غزالي، ولبنانيين كميشال عون ونبيه بري ورفيق الحريري وعمر كرامي وأمين الجميّل ووليد جنبلاط وجان عبيد وسمير جعجع وميشال المر وجميل السيد وسعد الحريري وفؤاد السنيورة والمطران أندره حدّاد والسيد حسن نصر الله والبطريرك مار نصرالله بطرس صفير وبشير الجميل وجوزف سكاف وحسين الحسيني وإلياس حبيقة، ناهيك عن آخرين تحالف معهم أو اشتبك، مقدّماً عصارة تجربته في مقاربة حقبة الطائف، ومطالعة طويلة في تقييمه للعلاقات اللبنانية ـ السورية في مراحل صعودها وهبوطها إلى حين خروج الدور السوري من لبنان. ثم ما تلاه من انقلاب موازين القوى في البلاد. كذلك، يستهلّ فرزلي كتابه بنبذة طويلة عن عائلته في تاريخ لبنان، والمقدّمات السياسية التي أعدّت للحرب اللبنانية التي رافقها كشاهد، قبل أن يُمسي شريكاً في مرحلة ما بعد اتفاق الطائف.
تنشر «الأخبار»، اليوم، فصلاً من الكتاب في حلقة أولى، على أن تليها غداً حلقة ثانية

«أجمل التاريخ كان غداً» سيرة حقبة يرويها إيلي فرزلي [1]:

الانقلاب الذي ظلّ فكرة

طوال ولايتَي إلياس هراوي، العاديّة والممدَّدة، أدّت المؤسّسة العسكرية، بعد نجاحها في بناء نفسها، أدواراً شتّى في النزاع الداخلي، كانت فيها «قدوة» وأمثولة سياسية. كان واضحاً أنها تتحضّر للعهد المقبل. أبعدت نفسها عن التدخّل في الخلافات السياسية، وانصبّ اهتمامها على القضايا الاجتماعية، ومنها سلسلة الرتب والرواتب، والتحرّكات العمالية. ثم راحت بشكل غير منظور، تتغلغل في النقابات العمالية التي تقلّلت مواقفها حيالها تبعاً للظروف: أحياناً معها، وأحياناً مع خصومها. تارةً على الحياد، وطوراً في قلب المواجهة. إلّا أنّ التدخل اشتدّ، بشكل لافت، قبل ثلاثة أشهر من الاستحقاق الرئاسي الذي حمل إميل لحود إلى قصر بعبدا!
في العهد الجديد، كان من الصعوبة بمكان توقّع تعاون فعّال بين إميل لحود، رئيساً للجمهورية، ورفيق الحريري رئيساً للحكومة. فليس بين الرجلين كيمياء شخصية، وهما على مزاجَين مختلفَين، وينتميان إلى مدارس ومفاهيم متناقضة، فلا قواسم مشتركة بينهما إن في السياسة، أو في أسلوب العمل، أو حتى التفكير والأداء، إضافةً إلى خلافاتهما التي تراكمت طوال السنوات «الهراوية» التسع.
عقبات كثيرة اعترضت طريقهما، يُعزى بعضها إلى مديرية الاستخبارات التي عملت بجدّ على إرباك رفيق الحريري، فلم يتوانَ هو الآخر عن بذل المستحيل لمنع أيّ إطاحة أيّ دور مركزي لضباطها البارزين: العقيد جميل السيّد مساعد مدير الاستخبارات، كان أحدهم.
في تموز ولاية 1998، برزت انقسامات حادّة بين المسؤولين، وخصوصاً حيال إقرار سلسلة الرتب والرواتب في القطاع العام، بالتزامن مع تحرّك «الائتلاف العمالي العام» مطالباً بتصحيح الأجور. وضع مجلس النواب يده على هذا الملف، لضبطه من التفلّت خارج القانون. راح الائتلاف العمالي والمنظمات النقابية يتحرّكون في الشارع، فبدت حكومة رفيق الحريري في حيرة من أمرها لا تعرف كيف تتعامل مع ذلك التحرّك، ولم تكن تأمن استخدام الجيش في قمعه، أدّت المؤسّسة العسكرية، بعد نجاحها في بناء نفسها، أدواراً شتّى في النزاع الداخلي، كانت فيها «قدوة» وأمثولة سياسية. كان واضحاً أنها تتحضّر للعهد المقبل. أبعدت نفسها عن التدخّل في الخلافات السياسية، وانصبّ اهتمامها على القضايا الاجتماعية، ومنها سلسلة الرتب والرواتب، بل اللجان النيابية المشتركة هي التي رفعت الأعباء إلى سقف لا يمكنه ـ هو وحكومته ـ الموافقة عليه، فليس بالإمكان تغطية الفارق الكبير في كلفة السلسلة من الميزانية العامة، أو البحث عن مصادر تمويل جديدة. وطرق باب عبد الحليم خدّام، عدّ نائب الرئيس السوري ينزع السلسلة من عنقه، فلبّى تمنّي صديقه الذي نُسب إليه في صحيفة «النهار»، نقلاً عن «مجموعة من الشخصيات اللبنانية» التقى بها في 12 آب 1998، أنّه يعارض تعديل الأجور ويفضّل تأجيل بتّها إلى العهد الجديد بعد أشهر قليلة، محمّلاً، في الكلام المنسوب إليه، اللجان النيابية المشتركة مسؤولية زيادة أرقام سلسلة الرتب والرواتب والأعباء المترتّبة عليها، وهو موقف رفيق الحريري نفسه الذي عبّر عنه لنا فرادى، وفي اجتماعات اللجان النيابية المشتركة. في 13 آب 1998، قال خدام: «على اللبنانيين أن يُدركوا بوضوح كامل أنّ الحلّ لمشاكلهم الاقتصادية الحادّة لا يكون بزيادة عشوائية لرواتب تقود إلى التضخّم (...) هل يريد البعض من خلال زيادة الإنفاق من دون موارد، أن يصل الدولار إلى عتبة 3000 ليرة أو 5000 ليرة؟».
ثمّ أردف عبارة أبقاها غامضة لم يُفصح عن هو المقصود بها، فساورني شكّ بأنه كان يعنيني بالذات: «هناك في لبنان مَن يضعف أمام الميكروفون ويُطربه صوتُه، فيسترسل أكثر مما يكون قد أعدّ نفسه له، ما يؤدي إلى سجالات وردود فعل يدفع ثمنها الشعب اللبناني».
ما كان بوسعي أن أدع تدخّل عبد الحليم خدام في ما لا يعنيه يمرّ من غير ردّ. ففي يوم نشر الكلام المنسوب إليه، عقدت مؤتمراً صحافياً غايته الردّ على تصريح نائب الرئيس السوري، فقلت فيه: «إنّ ما أعلنه خدام جاء نتيجة إطعامه معلومات خاطئة أدّت إلى استنتاجات غير صحيحة وكلام غير مبرّر، وهذا ما يُعرف بالفرنسية (Intoxication)، أي أنّ هناك تسميماً للمعلومات». في الوقت ذاته، لم أغفل حرصه على الاستقرار والحؤول من دون ارتفاع سقف التجاذبات السياسية «إلى درجة تؤثّر في الاستقرار على كلّ الصعد». فلم أتردّد في إبراز «الدور السوري واحتضانه الاستقرار الذي هو لازم وواجب وضروري، لأننا لا نزال نعيش في بلد كثُرت فيه التجاذبات، ليس على مستوى الرؤساء فحسب، بل أيضاً عامودياً على مستوى شرائح المجتمع كلّها. تبدتْ لي صغيرة ثمّ لا يعود أحد يستطيع وقف تدحرجها عندما تتطوّر وتتّخذ منحى مذهبياً وطائفياً».
اخترت مفرداتي بعناية ودقة لكي تؤدي المقصود بها، فلا تفتح باب الاجتهاد والتفسير الملتبس، وصولاً إلى استغلالها على أنها فعل متعمّد يتوسّل الإساءة. لكنّ ذلك حصل على كلّ حال. دخلت كلمة «إطعام» التي استخدمتها في معجم مفردات اللغة السياسية الرائجة، وقتذاك للمرّة الأولى. كلمة غير مألوفة، أثارت الانتباه، فاعتُبرت تصويباً جريئاً على نائب الرئيس السوري، في مرحلة أفتقر كثيرون من السياسيين شجاعة الموقف والكلمة الدالّة.
أوحى كلام نائب الرئيس السوري بضرورة صرف النظر نهائياً عن سلسلة الرتب والرواتب، وعن العقد الاستثنائي لمجلس النواب في آن معاً. وعاد رئيس الحكومة رفيق الحريري فأكّد ذلك بعد رجوعه إلى بيروت، بإعلانه من أمام قصر بعبدا رفضه ورئيس الجمهورية إصدار مرسوم العقد الاستثنائي، معارضاً إقرار مشروع القانون بالصيغة التي انتهت إليها اللجان النيابية المشتركة. فكان ذلك إعلاناً صريحاً من إلياس هراوي ورفيق الحريري ليس فقط ضدّ السلسلة، بل ضدّ انتقالها إلى مجلس النواب. رفضُ الرئيسَين حملني ونبيه برّي على انتقاد هذا التلكؤ والإحجام عن ممارسة صلاحية دستورية يحتاج إليها مجلس النواب، أمحنا إلى احتمال اللجوء إلى عريضة نيابية ملزمة للرئيسَين، بغية إرغامهما على استخدام الصلاحية الدستورية بفتح عقد استثنائي للمجلس. ظهر جليّاً إلى العلن الخلاف بين رئيسَي المجلس والحكومة، على عهدة المجلس في مناقشة سلسلة الرتب والرواتب. نظر نبيه برّي إلى الأمر إلى أبعد من ذلك، فلم يتقبّل تصرُّف إلياس هراوي ورفيق الحريري بتقييد دور المجلس ومنعه من ممارسة صلاحياته. كذلك، أغضبه أن يلوذ رفيق الحريري بدمشق لفرض وجهة نظره. كان الأدهى من ذلك كلّه، ما نُسب إلى رئيس الحكومة قوله إنه لن يوقّع مرسوم عقد استثنائي إذا أصدره رئيس الجمهورية، ولن يتردّد في منع حكومته من المثول أمام مجلس النواب في حال أصرّت الأغلبية النيابية على عقد استثنائي، وأرغمته رئيس الجمهورية على إصداره. اشتبهتُ من هذا التصرُّف أنّ السلطة التنفيذية، برأسَيها، هراوي والحريري، تنوي مكاسرة مجلس النواب وتحويله إلى شاهد زور. يسمع ويطيع، يبصم ويبيع. وما عزّز هذه الشبهة حديثٌ صحافي للوزير بهيج طبّارة، أقرب الوزراء لرفيق الحريري، تحدّث فيه عن «خلل بين السلطتَين الاشتراعية والإجرائية». قبل أن أعقد مؤتمري الصحافي للردّ على عبد الحليم خدّام، دعاني الرئيس برّي إلى مكتبه ليسألني ما إذا كنت قرأت تصريح وزير العدل بهيج طبارة في الجرائد، وناولني جريدة «السفير» التي نُشر فيها الحديث. قرأت في الجريدة، ثم قرأت في وجه رئيس المجلس، فكأنه يقول لي بأنه من غير الجائز أن نسكت عن هذا الكلام، في وقت كنّا نحن الذين نشكو من تطاول السلطة التنفيذية على دور المجلس النيابي، واستقوائها بالسوريين عند كلّ عقبة.
أشار وزير العدل، في حديثه الصحافي، إلى أنّ الخلل بين السلطتَين التنفيذية والاشتراعية يكمن في اتّفاق الطائف لجهة «تغرُّس» المجلس النيابي، ليدلّ على ذلك المكمن، وهو منع رئيس الجمهورية والحكومة من حلّ مجلس النواب. هناك في رأيه يكمن الخلل. وجدت في ذلك التصريح محاولة لتقزيم دور المؤسّسة الأم، فوافقني رئيس المجلس على إعلان موقف حازم منه، في المؤتمر الصحافي، فبعد الردّ على خدّام صوّبت الكلام باتّجاه بهيج طبارة، معتبراً أنّ «مجلس النواب ليس العامود الفقري للنظام السياسي البرلماني الديموقراطي فحسب، بل هو العامود الفقري لتوجُّه النظام الذي لم يتمكّن أحد من النيل والتشكيك في غطائه الاستراتيجي».

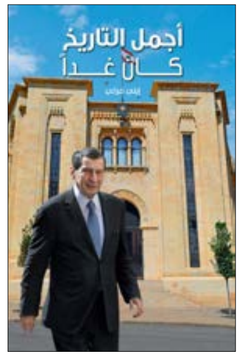

وارتدّ كلامي إلى موضوع رفع سنّ تقاعد القضاة، الذي كنت اقترحته عليه لدى لقائنا في تعزية رئيس الرهبانية المارونية المريمية العام، بشقيقه في جبيل، أيام خلت. حدّثته عن ظاهرة لمستها، هي انعدام طبقة وسطى من القضاة نجمت عن سنّي الحرب بين طبقتَي قضاة القمة الموشكين على بلوغ سنّ التقاعد والقضاة الجدد القليلي الخبرة، الأمر الذي أدّى إلى نقص فادح في المؤسّسة القضائية. فاقترحت عليه رفع سنّ تقاعد القضاة من 68 عاماً إلى 72 عاماً، يكون القضاة الجدد خلالها قد اكتسبوا مزيداً من الخبرة والثقافة الواسعة. وافقني الوزير في الرأي، وأعدّ مشروع قانون به. بعد يومين دعاني نبيه برّي إلى مكتبه، ليقول لي: «وصلني هذا المشروع، وقبل لي إنّك تؤيّده». أجبته بالتأكيد: «طبعاً. أنا اقترحته على وزير العدل. لنمضِ به لأن لنا مصلحة في المحافظة على قضاة القمة». ثم سألني: «هل أنت موافق على البند الوارد فيه، القائل بمنح الحكومة صلاحية أن تقرّر مَن مِن القضاة تمدّد له ومَن لا تمدّد». أجبته حانقاً: «قطعاً لا. لم أناقشه معه، حكينا في مبدأ رفع سن التقاعد فقط». تبيّن لنا أنّ رفيق الحريري وراء الإيعاز إلى بهيج طبارة إدخال هذا البند، كي يتحكّم بالقضاة الذين يمدّد لهم خدمتهم في السلك، فيُسمون متأثّرين به. «لم تحسب حساباً لردّك عليه»، أجبته قائلاً: «العلاقة مع عبد الحليم خدّام ترقى إلى عهود طويلة ولم يداخلها شيء سوى الاحترام والتقدير المتبادل. لكن «الجماعة» ضاعوا، فسعوا إلى التلطّي وراءه. هو بلا شك مدرك للواقع، ويتفهّم الحقائق ويحرص على عدم تشويهها، كما يحرص على وقف الاسترسال في السجال لأن استمراره يُلحق ضرراً فادحاً بشرعية الوجود السوري وجدواه في لبنان، وهو ما لا ترضاه القيادة في دمشق». في ذلك اليوم، أدليتُ بحديث صحافي كرّرت فيه تأكيد الموقف بالقول: «يحاولون التمترس وراء الأستاذ عبد الحليم خدّام لأنهم عاجزون عن مواجهة الاستحقاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والزراعية، ويحاولون أن يجعلوا من الواقع القائم مسؤولية سوريّة لحمل دمشق على الدفاع عن هذا الواقع».
استياء عبد الحليم خدام من ردّ فعلي ترجمه قطع الاتّصال أو التلاقي معي، طوال الأشهر الثلاثة التالية، وغضبُ خدّام في دمشق لإقاء «حرد» غازي كنعان في عنجر. وقد حدث أنّه يوم المؤتمر الصحافي كنت اتفقت مع غازي كنعان على أن يعرّج عليّ في مجلس النواب لكي يصطحبني ونذهب معاً لتمضية نهار في مجمّع سياحي في طرابلس يملكه محمد علي دبب عواضة، لنمارس رياضة السباحة. في الطريق، وكان هو يقود السيارة، بدأ يتلقى مكالمات هاتفية عن مضمون المؤتمر الصحافي الذي لم أفاتحه به. سألني مستغرباً: «ماذا فعلت؟»، قلت: «لا شيء يستحقّ. مجرّد ردود».
أكملنا طريقنا، إلى أن تلقّى في المسبح مكالمة هاتفية من دمشق تعبّر عن انزعاج المسؤولين من كلامي عن نائب الرئيس السوري. سأل مجدّداً فشرحت. امتعض ولزم الصمت طوال الساعات المتبقية من النهار من دون أن يحدّثني، مُظهراً بدوره استياءً مماثلاً، على طريقة «السنكفة»، أو الحرد، عند الأطفال تضامناً مع خدام! كانت تلك فاتحة مقاطعة جديدة.
الحقيقة أنها لم تكن المرة الأولى التي نفترق فيها ونحن على خصام، فمرّات عديدة، وحول قضايا كثيرة، باعدت بيننا الآراء، فكانت تتوقّف اللقاءات، والاتصالات الهاتفية، وكذلك مآدب الغداء والعشاء الدورية أسبوعياً، لتعود المياه، بعد لأي، لتصب في مجراها الطبيعي. وكان غازي كنعان يملك فروسية الاعتذار والرجوع عن الخطأ متى أدركه، انطلاقاً من حاجة أحدنا إلى الآخر، فتجري تسوية الأمر باتّصال هاتفي تارة مني وطوراً منه. طال حرد غازي كنعان، وتمدّد على مدى ثلاثة أشهر، فأخذت المبادرة. خابرته وقصدته، فتقطّع الإشكال، وأعدت ربط ما انقطع. قمنا معاً في 8 تشرين الثاني 1998 بزيارة إلى عبد الحليم خدّام في منزله في «بلودان»، طوينا صفحة وفتحنا أخرى ولم يأتِ على ذكر ما كان وحدث.
ذلك الجدل السياسي في جوّ من الخلاف الداخلي، إن دلّ على شيء، فعلى وطأة الانقسام والاصطفاف بين القوى، ونحن نقترب من انتخابات الرئاسة في موعدها الدستوري ما بين 23 أيلول و23 تشرين الثاني 1998. فريقنا الذي دعم انتخاب قائد الجيش لثلاث سنوات خلت وأخفق، بقي هو نفسه: نبيه برّي، وعمر كرامي، وسليمان فرنجيه، وطلال إرسلان، وإلياس سكاف، وأنا، بالتنسيق الفاعل مع مديرية الاستخبارات من خلال جميل السيّد.
في ذلك الوقت، كان الوضع في البلاد لم يعد يُطاق. الصدام بين السلطة السياسية و«الائتلاف العمالي العام» على أشدّه، لا سيما بعد محاصرة الجيش مقرّه واعتقال رئيسه إلياس أبو رزق في الأول من حزيران 1997، بناء على إيعاز سياسي حكومي توشّل القضاء غطاءً. لم تستطع الحكومة أن تصمد طويلاً في وجه الائتلاف العمالي، فأفرجت عن الأمين العام ياسر نعمة بعد أربعة أيام، وتبعه رئيس الائتلاف في اليوم الثامن.
التطورات التي لاحت من وراء ذلك الاضطراب كانت خطيرة للغاية، لأنّ حكومة رفيق الحريري أنزلت الجيش لمواجهة العمّال وأساتذة المدارس، والفئات الشعبية الفقيرة، في معادلة مقلوبة، لأنّ سمعة الجيش قامت على نصرته لقضايا الناس المحقّة.
كان «الائتلاف العمالي العام» قد دعا إلى تظاهرة شعبية حاشدة، عشية التظاهرة، كلّفت الحكومة الجيش حفظ الأمن في البلاد ثلاثة أشهر، وحظرت أيّ تحرّك في الشارع لا يُؤذَنُ به أو يُرخَّص له، ومنعت فوق ذلك التظاهر منعاً باتاً.
أضحى الجيش في وسط المواجهة بين الطرفين. اعتقل إلياس أبو رزق وياسر نعمة بتهم ساقها إليهما القضاء هي: «اغتصاب سلطة، وانتحال صفة، وتشويه سمعة لبنان في الخارج»، فاصدر مذكرتَي توقيف وجاهيتَين في حقّهما. تصدّيت لذاك الصلف السلطوي فوصفته بأنّه «عيبٌ كَشَفَ أنّ قرار التوقيف سياسي لا يستند إلى أيّ مسوّغ قانوني». وقلت فيه أيضاً إنّه «تعسُّف أقدمت عليه السلطة السياسية باستغلال القضاء لتسوية حسابات شخصية قديمة مع خصومها».
صعدت النقمة الشعبية فهبطت هيبة المؤسسات السياسية وهزلت. باتت البلاد في خطر حقيقي كأنّ المؤامرة على الأبواب. لم يكن إلياس أبو رزق على طرف نقيض من مديرية الاستخبارات بل كان متعاوناً معها، ولم يتوخَّ من تحرُّكه توجيه رسالة إلى الجيش، أو افتعال اضطراب أمني، إنما مواجهة علنيّة في الشارع مع حكومة رفيق الحريري بسبب من تدهور الأحوال المعيشية والاجتماعية، ورفضها إقرار سلسلة الرتب والرواتب. الحقيقة أنّ «الائتلاف العمالي العام» كان هو المعتدى عليه. فالحكومة، ورئيسها تحديداً، هي التي كانت تتدخّل في شؤون الاتّحاد وتاليب فريق على آخر داخله بغية تقسيمه وإضعافه.
فجأة، وجد العمّال أنفسهم وجهاً لوجه مع الجيش والقضاء في آن معاً، فيما مصدر المشكلة يُقيم في مكان آخر. كان لي حوار مع جميل السيّد حول الوضع المأزوم في البلاد، محوره البحث عن مخرج قاطع وموثوق للأزمة وإعادة اللُّحمة الاجتماعية من خلال السلطة المناسبة. ومن يعرف جميل السيّد عن قرب يعرف أنه ممّن لا يتأخّرون في السعي إلى كلّ مشروع سلطوي. سألته: «ماذا عسانا أن نفعل لإنقاذ هذا الوضع؟ هل يكون انقلاباً مثلاً. هل من ظرف أنسب من الآن يمكننا فيه استثمار النقمة من خلال حركة يقوم بها الجيش؟». أجاب بلا تردُّد: «يجب أن نحكي مع قائد الجيش». اتصل السيّد بالعماد إميل لحّود في الحال، واتفقنا على الاجتماع به في الحمّام العسكري في المنارة، مساء اليوم نفسه. فور وصولنا إلى جناحه، كان خارجاً من حوض السباحة في يوم ماطر. أطلعناه على الفكرة القائلة بـ«انقلاب عسكري» أبيض لا تُهرق فيه نقطة دم واحدة. أصغى إلينا بانتباه غير عادي، ثم قال: «لا مانع، شرط أن يوافق الرئيس الأسد على الأمر. من غير الممكن القيام بذلك من دون القوات السورية». تنبّهت عندئذ إلى أنّ الرئيس السوري لا ينخرط في مجازفة من هذا النوع محفوفة بالأخطار. ولذلك، توجّهت غداة اليوم التالي باكراً إلى عنجر للاجتماع مع غازي كنعان، وفاتحته في الموضوع، وكنّا مفردين. قدّمت له عرضاً تمهيدياً عن أحوال البلاد، غالبيت في أوصافه أكثر ممّا يحتمل، أو يستحقّ، قبل أن أدخل في صلب الموضوع بغية حمله على تقبّله. قلت له: «إن الوضع الداخلي بلغ حالاً بالغة السوء، ناهيك بأن الأمن مهدّد ونحن نوشك على الانهيار. كذلك حال الاستقرار والخط السياسي برمّته في خطر، بل من شأنه التأثير على سوريا في حال تفاقمه. لم يعد في الإمكان التحكّم من هذا الوضع الذي نحن فيه سوى بإجراءات حازمة».

> في تموز وآب 1998، برزت انقسامات حادّة بين المسؤولين، وخصوصاً حيال إقرار سلسلة الرتب والرواتب في القطاع العام، بالتزامن مع تحرّك «الائتلاف العمالي العام» مطالباً بتصحيح الأجور

ثم أسهبت داخلاً في التفاصيل، وقلت له: «تصوّر أن العماد إميل لحّود الذي يشاركنا هذا القلق والهواجس على البلد ومصيره، وامتعاضه ممّا يجري إلى درجة أنه تقبّل فكرة تنفيذ انقلاب عسكري كحلّ حقيقي، فلم يمانع لولا العقبة السورية». قلت أيضاً لغازي كنعان موضّحاً: «طبعاً أجبته أن حركة كهذه تحظى بتأييد عارم من الرأي العام اللبناني، ولا أظنّ أن سوريا تعارضها لأن مَن يقوم بها هو الجيش، وهو قائده».
جلس غازي كنعان مسترخياً، ولم يبدِ اهتماماً بما شرحت، ولم يعلّق عليه، وكأنّي به اعتبره من قبيل الضيق بالأحوال السائدة. فكرّرت العبارات نفسها وقلت: «إنّ العماد لحّود سأل عن موقف الرئيس الأسد وإمكان فرض أمر واقع». عندئذ شعر بأن الكلام جدّي، فأمسك بيدي قائلاً: «روق. على مهلك. أعد كلامك». أعدت الكلام وقصصت عليه ما دار بيني وجميل السيّد وقائد الجيش. انتفض فجأة وقال حانقاً: «هل تريدون إدخالي أنا وأنتم إلى السجن؟ هل تريدون أن تُعلّقوا على المشانق؟ توقّف. بلا ولدنة». وأقفل باب المناقشة في الموضوع.
ثم أضاف: «تذهب فوراً إلى عند العماد لحّود وتقول له إن هذا الأمر لا أساس له من الصحة، وغير وارد على الإطلاق وبتاتاً. انزعوه من رؤوسكم كلياً». قلت مستطرداً: «إذا نجح الانقلاب تكسبون، وإذا أخفق لستم على علم به». ردّ بعصبيّة: «بلا هذه الصبيانيات».
في طريق عودتي إلى بيروت لاحقتني مكالماته الهاتفية، واحدة تلو أخرى: «هل وصلت؟ ماذا فعلت؟ ماذا فعل جميل؟». كذلك، خابر جميل السيّد طالباً منه التخلّي عن هذه الفكرة. انتهى الأمر عند هذا الحد بأن طواه غازي كنعان فوراً، ربما كانت تلك الفكرة مجرّد نزوة، لكنّها في صلبها عبّرت عن إرادة شعبية لم تعد تتحمّل الصبر على مزيد من الانهيار، ونحن على أبواب انتخابات رئاسة الجمهورية.

على الغلاف

في سابقة لم تعرفها أسرة آل سعود، زجّ في السجن بكبار الأمراء في البلاد، على رأسهم أبرز الأحياء من أنجال المؤسس عبد العزيز، الأمير أحمد، شقيق الملك سلمان، بتهمة «الخيانة» عبر السعي للانقلاب. الاتهام شمل ثلاثة من أمراء آل نايف أشهرهم ولي العهد المطاح به، محمد بن نايف، واعاد للواجهة ملف صراع الأجنحة والغازه. وبينما لم يخرج ما ينفي روايات الإعلام الأميركي او يشكّك فيها، سعودياً، عزّزت حيثيات الحملة ان يكون الاتهام ذريعة آل سلمان لترويض «هيئة البيعة» وقمع أي تململ او طموح محتمل لدى أجنحة العائلة

اعتقال كبار الأمراء بتهمة الانقلاب
«هيئة البيعة» في قبضة آل سلمان

ظهر الملك سلمان امس وهو يقبل اعتماد سفيري اوكرانيا والاورغواي الشرقية (أ ف ب)

خليل كوثراني

لنعرف حجم الخوف الضارب قصور آل سعود، يكفي تتبّع سيل تغريدات في الساعات الأخيرة، تؤكد الولاء وتجديد البيعة للملك ولولي عهده، بخطوته حسابات أمراء كانوا حتى الأمس القريب نزلاء «الريتز كارلتون» حيث اعتقلوا وأهينوا وجُرّدوا من إمبراطورياتهم المالية والإعلامية. هؤلاء المغرّدون، كـ«أمير الكولا» مثلاً (عبد العزيز بن فهد، أو الأمير عزّون، أغنى رجال الكوكب، يملك قصوراً فريدة المواصفات ربما لا يتعرّف إلى بعضها من كثرتها، جرّد في الريتز من كنوز أهمها مجموعة «أم بي سي»)، يتحسسون رؤوسهم هذه الأيام، وهم على حق، فهم ليسوا سوى فلول «شبه الناجين» من حملة آل سلمان المتواصلة على أمراء العائلة المالكة. منذ عام 2015، بضجة إعلامية أو بغيرها، تختفي أسماء، يُختطف آخرون، وتحوم شكوك بشأن حيوات البعض أو وضعهم قيد الإقامة الجبرية. إلا أن الفصل الجديد من فصول التنكيل بأبناء العمومة، بدا متمايزاً في بعض ملابساته عن أشهرها الذي شهدته 2017: «الريتز كارلتون» حيث امتدت الحملة لتشمل رئيس الوزراء اللبناني حينها سعد الحريري.

لا «حسن ضيافة»، هذه المرّة، كالذي حظي به الأمراء نزلاء الفندق ذي النجوم الكثيرة، ولا كلام عن فساد وأموال. قدّمت الرواية على أن الواقعة عبارة عن انقضاض على زمرة «خونة» من الأمراء، ويعني ذلك إحباط عملية انقلاب كانت قيد التحضير خلف أسوار القصور دبّرها تحالف الأميرين: محمد بن نايف، وعمّه أحمد بن عبد العزيز، ومتورطون آخرون بين أمراء وضباط.

رواية الإعلام الأميركي، جرى نشرها بتسريب منظّم، موزّع على أكثر من وسيلة معروفة، وهي لا تزال صامدة بلا نفي رسمي أو حتى تشكيك من دوائر النظام. بل تابع المسرّبون نشر تفاصيل تُحدّث أخبار حملة الاعتقالات بأنباء عن توقيفات جديدة.

احمد بن عبد العزيز

يُعرف عن أحمد بن عبد العزيز (77 عاماً)، سابع «السديريين السبعة»، الاتزان والهدوء وضعف الشخصية. كما يشتهر آخر من بقي حيّاً من أشقاء الملك سلمان، بحظوته بمحبة وثقة طيف كبير من الأمراء، ولا سيما من يضيق بينهم ذرعاً ويتململ من تصعيد محمد بن سلمان. أما أهم ما يدور حوله فهو ترداد اسمه كل مرة يطرق فيها الإعلام الغربي باب أزمة حكم ابن سلمان وسيناريوات استبداله. ذروة القضية كانت إبان فضيحة قتل الصحافي جمال خاشقجي. عودة الأمير أحمد إلى البلاد، يومها، قادماً من المملكة المتحدة، أثارت بلا شك حفيظة ابن سلمان الواقع تحت الضغط الدبلوماسي والإعلامي، وخصوصاً حين تقرّن العودة بتلميحات عن إمكانية استبداله به في ولاية العهد، بمباركة غربية. تظهير وحدة العائلة وترابطها بوجه الهجمة المستجدة

> يُعرف عن احمد بن عبد العزيز (77 عاماً)، سابع «السديريين السبعة»، الاتزان والهدوء وضعف الشخصية

كان ثمن عودة الرجل في الفترة العصيبة، ودافع تحوّط آل سلمان وانحناءهم هي العاصفة.

ما سيزيد الأمر خطورة هو التكهّنات بشأن قدرة الأمير أحمد على لعب دور مستقبلاً داخل «هيئة البيعة»، وهو الذي قبل إنه ثالث ثلاثة (من أصل 34) لم يصوّتوا على اختيار ابن سلمان لولاية العهد، واشتهر بمقطع مصوّر يدعو فيه معترضين على حرب اليمن للوم الملك وولي العهد بدلاً من آل سعود. وتلك الهيئة، المكوّنة من أبناء الملك المؤسس عبد العزيز وأمراء آخرين، والمحاط عملها بالغموض (لا أحد يعلم من رأسها في آخر اجتماع أو من يرأسها الآن)، يوكل إليها وفق نظام الحكم أمور أهمّها: فحص أهلية الملك صحياً، والتصويت على اختيار ولي عهد للملك. ووفق آخر تعديل تسرّب فيه عدم الثقة بالأميركيين من الحصول على ولي لعهده من بين أولاده وأشقائه، إنما حفيد للمؤسس عبد العزيز من فرع آخر، أي من أبناء العمومة. وقد مُرّرت هذه الصيغة آنذاك لتهدئة التململ والمضي في «الانقلاب السلماني» بالتدرّج وإغراء باقي الفروع بإمكانية وصولهم إلى العرش (وإلا لكان تم اختيار ولي لولي العهد من فرع آخر ولم يترك المنصب شاغراً).

محمد بن نايف

يتميّز الأمير السديري، المطرود من جنة ولاية العهد، بولاء ضباط في الداخلية وعلاقات وطيدة بالدوائر الأمنية الغربية، التي تعرّفت إليه وبنت ثقتها به إبان التعاون على الحرب ضد تنظيم «القاعدة» طيلة سنوات العقد اللاحق بهجمات 11 أيلول. يقال إنه، وبعد إقصائه من الولاية العهد ومن ثم عودة الأمير أحمد إلى البلاد، بدأ يتقرّب من الأخير بما أثار الشك لدى قصر اليمامة، وخصوصاً أن الأمير وعمّه تجمعهما صفة الرضى الغربي عليهما، في وقت تسرّب فيه عدم الثقة بالأميركيين عند ابن سلمان، إثر تداعيات قضية خاشقجي. لكن هذه المعلومات تتعارض مع ندرة ظهور ابن نايف الإعلامي، والتي فسّرت على أن الرجل مقيّد الحركة، أي في الإقامة الجبرية أو تحت المراقبة المشددة.

أياً يكن، فإن شمول حملة الاعتقالات ابن نايف، يفسّرها شمولها أيضاً، وفق التسريبات، أخاه غير الشقيق الأمير نواف، ما يعني أن المهادنة مع الفرع السديري، والتي بدأت بتعيين الأمير عبد العزيز بن سعود بن نايف، وزيراً للداخلية، قد انتهت. وعليه، فعبد العزيز هذا بات منذ اليوم على قائمة المرشحين للعزل في مقبل الأيام، وكذلك إقصاء آل نايف عموماً أكثر فأكثر، وخصوصاً آل مصادر في الديوان الملكي أفادت «وول ستريت جورنال» بأن والد الوزير، أمير المنطقة الشرقية وأكبر أبناء الأمير نايف بن عبد العزيز، سعود بن نايف، تم استدعاؤه لاحقاً. كما جرى، بحسب المصادر، توقيف ضباط في الداخلية والدفاع.

الملك سلمان يحتضر؟

لتفسير ما كشفته التسريبات، هرع المحللون إلى تكهّن تدهور صحّة الملك، أو إخفاء وفاته في الساعات الأخيرة. والتفسير نابع من كون وفاة الملك سلمان ستفرض على خليفته استحقاقين: الأول، مرور المبايعة له بسلاسة. والثاني، فرض اسم ولي لعهده على «هيئة البيعة» التي تختار ولي العهد، ويحظى الأمير أحمد بنفوذ داخلها، والأرجح أن يكون من يرتضيه شقيقه خالد، وهو ما يمنعه نظام الحكم وفق التعديل الجديد. وبالتالي المطلوب البطش بمن يشكّل أدنى تهديد لمرحلة حكم الأحفاد، وإرهاب من بقي من الساكتين حتى يُعدّل نظام الحكم مرّة أخرى ويُحصر العرش عملياً بآل سلمان بما يحد من طموح باقي الأفرع.

لكن، سيناريو صحّة الملك يتهافت سريعاً إذا ما انتبهنا إلى قيام سلمان، الخميس الماضي، أي قبل ساعات فقط من التسريب، باستقبال وزير الخارجية البريطاني دومينيك راب، في الرياض. بل وظهوره أمس وهو يقبل اعتماد سفيري أوكرانيا والأورغواي الشرقية. وكان أحد مصادر «رويترز» أكد أن الملك سلمان «يتمتّع بحالة عقلية ونفسية جيدة» وهو وافق على تنفيذ عملية الاعتقالات.

هل كان انقلاباً إذاً؟

المصادر الخمسة التي أكدت لوكالة «رويترز» تسريبات «وول ستريت جورنال» و«نيويورك تايمز» ولاحقاً إضافات «بلومبيرغ»، تناقضت في تفاصيل الرواية. ففي حين أشارت الصحيفتان الأميركيتان إلى اعتقال الأميرين من منزلهما من قبل عناصر ملثمين تابعين لحرس الديوان الملكي، نقلت «رويترز» عن المصادر أن الأميرين نواف ومحمد بن نايف، اعتقلا في مخيّم لهما في الصحراء، بينما اعتُقل الأمير أحمد من منزله. الأهم في رواية «رويترز» إفادة أحد المصادر بأن سبب الاعتقالات هو أن ابن سلمان «اتهمهم بإجراء اتصالات مع قوى أجنبية، منها الأميركيون وغيرهم، لتنفيذ انقلاب». وزاد مصدر أن الأمراء «كانوا يناقشون تنفيذ انقلاب بدعم من قبائل نافذة لكن تلك النقاشات لم تصل إلى مرحلة متقدمة».

انحسار أزمة خاشقجي، يضاف إليها صعوبة إقدام الأمير أحمد على انقلاب كما يرجّح العارفون بشخصيّته المهادنة، مؤشران يرجّحان عدم صحة ذريعة الاعتقال، أي مخطط انقلاب، برغم فرضية قدرة ابن نايف على مساعدة الأمير أحمد بتسخير ما تبقّى من نفوذه في المؤسسة الأمنية. وعدم وجود مخطط انقلاب لا يدحض المعلومات حول تلفيق هذه التهمة التي يتعزّز تفسير أنها ذريعة، وهو ما أكّده أمس مصدران لـ«أسوشييتد برس»، نفيا نية الانقلاب لدى الأمير أحمد إنما فقط بدر منه امتعاض من قرار إغلاق الحرم المكي ضمن إجراءات منع انتشار «كورونا»، يشير متابعون لشؤون الأسرة الحاكمة إلى أن السبب خلف اختلاق ذريعة الانقلاب ينصب على مسعى تحقيق هدفين:

- سد الثغرة التي فتحتها أزمة خاشقجي وانتزاع ولاء الأمراء ودعمهم وتسليمهم. كان آل سلمان قد استكملوا سيطرتهم على الحكم وتعبيد طريق ابن سلمان بفكفكة «فدرالية النفوذ» التقليدية مع اعتقالات «الريتز» وترسيخ نظام جديد يركّز أشكال القوة جميعها بيد ولي العهد. إلا أن تداعيات قتل خاشقجي أصابت مقتلاً من صورة ابن سلمان «أمير الانفتاح والتغيير والاعتدال»، فسمحت باهتزاز الوضع الجديد وبروز الأمير أحمد، وعمّمت صورة حليف متهور غير جدير ولا موثوق (ابن سلمان) عند الغرب الذي عاد بحادثة خاشقجي إلى فتح ملف «الريتز» إعلامياً، ما أعاد الشك إلى ولي العهد في ظل وجود دعوات لتدارس استبداله بدعم خارجي. إلا أن صمود الأخير، وموقف الرئيس الأميركي دونالد ترامب، والذي ظل ثابتاً على دعم ابن سلمان، أسهما في النهاية في تلاشي الضغوط.

- الإعداد للجولة المنتظرة: «هيئة البيعة». على رغم من تعاظم القوة الداخلية التي بات عليها ابن سلمان، لا بدّ للأمير وراعيه والده الملك إزاحة أي تشويش محتمل يبثّه طموح الأمراء. يفضّل الأب والابن عدم تنحي الأول عن العرش للثاني، لما يمنحه وجود سلمان من غطاء ودعم، لكن يبقى سيناريو يصعب الجزم بعدم حصوله، وإذا كان التنازل وارداً (يتوقّع البعض أن ابن سلمان يريده قبل استضافة المملكة قمّة «العشرين»)، وبغية تأمين مسار الانتقال بسلاسة، فهو يتطلب ترويض «هيئة البيعة» لمبايعة الملك الثامن، أول ملك من خارج الأنجال، وهو ترويض مطلوب بأي حال، في حال التنازل أثناء حياة الملك أو بعد رحيله، للظفر بولي للعهد من البيت السلماني بعد تعديل النظام. واستهداف رجل كالأمير أحمد بتسجيل سابقة اعتقال أحد أنجال عبد العزيز واتهامه بالخيانة، يعني أن لا خيمة فوق رأس أحد.

(أ ف ب)

تقرير

السعوديّة تُغرق العالم بالنفط
تراجع تاريخي للأسعار

اتّخذت الرياض القرار باللعب على حافة الهاوية عبر اتباعها سياسة الأرض المحروقة، مدفوعةً أولاً برفض موسكو «ابتلاع الطعم» السعودي الذي جاء على شكل اقتطاعات حادّة في إنتاج النفط هي بمثابة هدية مجانيّة للأميركيين، وبحملة اعتقالات جديدة استهدفت كبار أمراء آل سعود لتعبّد طريق محمد بن سلمان إلى العرش، ثانياً. لكن الأسوأ لم يأتِ بعد، وخصوصاً أن المقامرة الكبرى لـ«أوبك» جاءت بخلاف ما تشتهي الرياض، ما دفع بالأخيرة إلى إطلاق حربٍ نفطية، سيكون وقعها أشدّ مِن أزمة منتصف عام 2014، ولا سيما أنّها تترافق هذه المرة مع وباء عالمي أفقد سوق النفط ما يزيد على 30% مِن إيراداتها. وقد افتتحت الأسواق على تراجع تاريخي هو الأكبر من 29 عاماً، إذ هوى خام القياس العالمي برنت بنسبة 23.98% (35 دولاراً)، وذلك في انخفاض وصل إلى 50%، منذ بداية العام الحالي.

وبإلغاء جميع القيود على إنتاج النفط، تتأهّب الأسواق لجولةٍ جديدة من تراجع الأسعار بعد قرار السعودية خفضها، في موازاة رفع الإنتاج بحدودٍ قياسية، لتعيد إلى الواجهة معركة الحصص بين كبار المنتجين. حربٌ بدأت ملامحها تتجلّى عندما اصطدمت مساعي «منظمة الدول المصدِّرة للنفط»، «أوبك»، إلى تعميق اقتطاعات إنتاج النفط بـ 1.5 مليون برميل إضافية (ليبلغ حجم الخفض الكلّي 3.2 ملايين برميل)، ومدِّ أجلها لغاية نهاية العام الجاري، برفض روسي، أحدث، الجمعة، أسوأ خسارة تكبّدتها أسواق النفط في 11 عاماً، وأنهى، عملياً، هدنة استمرّت على مدى ثلاث سنوات بين «أوبك» ومنتجين مستقلّين بقيادة روسيا، شكّلوا معاً ما عُرف بتحالف «أوبك+». وبانهيار التحالف، أطلقت السعودية، اعتباراً من ليل السبت، حرباً نفطية بقرارها خفض أسعار النفط المطروح للبيع إلى أدنى مستوياته في 20 عاماً (لزبائن آسيا بنحو 6 دولارات للبرميل، و7 دولارات للولايات المتحدة، وبين 6 إلى 8 دولارات لأوروبا الغربية ومنطقة البحر المتوسط حيث تبيع روسيا جزءاً كبيراً مِن إنتاجها النفطي)، في محاولة لتأمين حصة سوقية أكبر. «إشعال حرب الأسعار»، سيؤدّي، برأي الخبير في شؤون النفط في المنطقة، بيل فارين ـ برايس، إلى زيادة مستويات الإنتاج، لأن المملكة ستسعى إلى «تعزيز حصتها السوقية بأيّ ثمن»، وسيكون الأمر «بمثابة حمام دم». خطوة خفض الأسعار ستترافق مع إغراق الأسواق بالنفط، إذ تعتزم المملكة رفع إنتاجها البالغ، راهناً، 9.7 ملايين برميل، إلى حوالى 11 مليون برميل يومياً، علماً بأن طاقتها الإنتاجية تبلغ 12 مليون برميل. تأسيساً على ذلك، فإن ما جرى يُعدُّ «بمنزلة صدمة سعودية شاملة واستراتيجية ترهيب بهدف زيادة الكميات السعودية والتنافس مع النفط الروسي في فنائهما الخلفي في أوروبا وآسيا»، ما سيؤدي، وفق تيلاك دوشي، من معهد الشرق الأوسط في جامعة سنغافورة الوطنية، إلى سيناريو أسوأ من ذلك الذي أرهق السوق في النصف الثاني من عام 2014، وسيدفع أسعار النفط إلى الانخفاض إلى مستويات 20 إلى 30 دولاراً للبرميل، في ضوء صدمة الطلب المتزامنة مع تأثير فيروس «كورونا» على النشاط الاقتصادي.

الروس الذين لم يبتلعوا الطعم، كما يوضح أندرو ليبو من مركز «كوموديتي ريسرتش غروب»، لديهم رؤية مختلفة تماماً عن رؤية السعودية، ولا سيما أن الاقتصاد الروسي، الأكثر تنوعاً مِن معظم اقتصادات الكارتيل النفطي، يعتمد على النفط بمستوى أقلّ من اعتماد دول الخليج القائم اقتصادها عليه. وتكمن الأولوية بالنسبة إلى موسكو، ثاني أكبر منتج للنفط بعد الولايات المتحدة، أيضاً بعدم تقديم تنازلات للخصم الأميركي الذي يستخرج يومياً أكثر من 13 مليون برميل نفط ويصدِّر ما بين 3 و4 ملايين برميل في اليوم. أوضح ذلك عملاق النفط الروسي، «روسنفت»، إذ أشار، يوم أمس، إلى أن خفض الإنتاج دفع واشنطن إلى التحرّك سريعاً لتعويض الكميات المفقودة في الأسواق العالمية، «لذلك، من وجهة نظر روسيا، كانت هذه الصفقة بلا معنى». ولأن دعم الأسعار سيكون بمثابة هدية لصناعة النفط الصخري في الولايات المتحدة، «قرّر الكرملين التضحية بـ(أوبك+) لوقف تزايد إنتاج النفط الصخري في أميركا»، بحسب رئيس معهد الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية في موسكو، ألكسندر دينكين. ويضيف لـ«بلومبرغ»: «إنها رسالة من موسكو إلى واشنطن التي وقفت أمام مشروع نورد ستريم للغاز الروسي نحو ألمانيا... بالطبع، قد يكون الاضطراب مع السعودية أمراً محفوفاً بالمخاطر، لكن هذه هي استراتيجية روسيا الحالية».

وهوّت مؤشرات أسواق المال في السعودية وباقي دول الخليج بشكل حادّ في تعاملات أمس، بعد انهيار اتفاق خفض إمدادات النفط واعتقال أمراء آل سعود؛ إذ أغلق مؤشّر سوق «تداول» في المملكة منخفضاً 8.32%، وهبط سهم «أرامكو» 9.1%، إلى 30 ريالاً (8 دولارات)، ليتراجع للمرّة الأولى منذ إدراج عملاق النفط في البورصة المحلية في 11 كانون الأول/ ديسمبر، إلى ما دون سعر الطرح الرئيسي وهو 32 ريالاً (8,5 دولارات). ومع تراجع سعر سهمها، انخفضت قيمة الشركة الإجمالية إلى ما دون 1,6 تريليون دولار، علماً بأن السعودية كانت تصرّ على تقييمها بنحو تريليونَي دولار. وفي الدول الخليجية الأخرى، انخفض مؤشر سوق دبي بنحو 7.9%، وهو التراجع الأكبر منذ عام 2008. وخسر مؤشّر سوق أبو ظبي 5.4% وسوق قطر 2.9%، بينما تراجعت أسهم الكويت بنسبة 10%، ما دفع السلطات المالية إلى التدخل وتعليق التعاملات. كذلك، تراجع مؤشّر سوق البحرين بنسبة 43%، وعمان بنحو 2.8%.

(الأخبار)

فلسطين

السعودية تبدأ محاكمة أنصار «حماس»

الفجور السعودي في العلاقة مع «حماس» يصل إلى أعلى مراحله بعدما بدأت الرياض محاكمة أنصار الحركة ومن كان يرسل أموالاً إلى غزة، في وقت تطغى فيه قضية الأمراء الذين سجنهم محمد بن سلمان على المشهد. سياسة العضّ على الجراح وإرسال الوسطاء لم تجلب شيئاً إلى الحركة ولا ذوي المعتقلين الذين رحلوا إلى الأردن والضفة. أمام عناد ابن سلمان الذي يبدو أنه يصفّي ثأر أقدميه، أو مستقبلياً، مع الجميع

سنوات عجاف من العلاقة

بدأت القطيعة السياسية بين «حماس» والسعودية عقب اتهام الأخيرة للحركة بتخريب «اتفاق مكة» عام 2006، لكن العلاقة بقيت ضمن هذا الحدّ حتى بدأت الاعتقالات والتضييق المالي الذي وصل إلى حد المنع التام للتحويلات أو جمع الأموال في المملكة لمصلحة غزة عموماً و«حماس» خصوصاً. مع تولي سلمان الحكم عام 2015، استبشرت الحركة بسبب وقع دوره السابق في دعم «صندوق الأقصى» ورعاية مشاريع لها علاقة بفلسطين عند توليه إمارة الرياض سابقاً. كما أنه وافق للمرة الأولى منذ القطيعة على أن تزور قيادات «حماس» السعودية وتجري مراسم الحج، ثم سمح لهم بزيارته في مقر إقامته في مكة واستقبلهم بنفسه. آنذاك أفرجت الرياض عن مجموعة من المعتقلين بينهم ماهر صلاح، مسؤول الحركة في الخارج حالياً، بعدما اعتقل لسنوات. أيضاً أبدى محمد بن سلمان، الذي كان ولياً لولي العهد، موافقته على عقد لقاء يجمع الطرفين بعد شهر من لقاء الحركة ووالده، لكن الصورة انقلبت وبدأت حملة تشويه وتشهير سعودية بحق «حماس»، انتهت بإدراجها على «قوائم الإرهاب». ووضعت المملكة علاقة الدوحة مع الحركة كسبب أساسي في هذا الانقلاب، مشترطة على «حماس» مغادرة العاصمة القطرية، فاضطر قياديون في الحركة إلى المغادرة بينهم نائب رئيس المكتب السياسي، صالح العاروري، في توقيت لافت على مستويات عدة، بدأ مثول 68 فلسطينياً وأردنياً ومن ضمنهم كفلاؤهم السعوديون أمس أمام المحكمة الجزائية السعودية في العاصمة الرياض، بتهمة «الانتماء إلى كيان إرهابي وتمويله»، في إشارة إلى حركة «حماس»، وذلك في سابقة بالعلاقة بين المملكة والحركة بعد إدراج الأخيرة ضمن «قوائم الإرهاب». المحاكمات طاولت ممثل «حماس» سابقاً في المملكة، المهندس محمد الخضري، الذي عمل قبل ذلك ضابطاً في الجيش الكويتي وطبيباً معالجاً فيه، علماً بأنه كان صديقاً مقرباً من ولي العهد السابق (المعتقل حديثاً)، محمد بن نايف، ومسؤولين سابقين في الدولة. وبين من يُحاكمون الآن قرابة ثلاثين أردنياً تقول «لجنة أهالي المعتقلين الأردنيين السياسيين في السعودية»، إن السلطات الأردنية لا تفعل شيئاً حيال أزمتهم، بل «تتعامل بسلبية» مع الملف.

في بداية العام الماضي، شنّت السلطات السعودية حملة اعتقال شملت نحو 80 شخصية من بينهم الكفلاء السعوديون للمعتقلين وأبنائهم، خاصة في الحملة الثانية التي جرت في نيسان/أبريل الماضي، وقد أفادوا جميعاً في وقت لاحق بأنهم تعرضوا لتعذيب جسدي ونفسي. والآن يُحاكم 68 بعدما أطلق سراح عدد قليل، على أن المحاكمة تجري بموجب مواد ما يسمى «قانون مكافحة الإرهاب» (المواد 32 و33 و38 و55)، فيما تتضمن مطالبة الادعاء العام «إيقاع أقصى العقوبات بحق المعتقلين وترحيلهم من السعودية بعيد انقضاء محكوميتهم». جراء ذلك، اضطر العشرات من عائلات المعتقلين إلى مغادرة السعودية إلى الأردن وفلسطين (الضفة المحتلة)، على أن تكون الجلسة الثانية في الثاني عشر من رمضان المقبل (قبيل منتصف أيار/مايو المقبل).

وعلمت «الأخبار» من مصادر متابعة للملف أن التهم كثيرة ومتنوّعة، لكنها توصف في بعض حالاتها بـ«المضحك المبكي»، لما تتضمنه من مراجعة المعتقلين حول الأضاحي التي قدمتها مؤسساتهم إلى قطاع غزة رغم معرفة السلطات السعودية بها. وقصرت السلطات حضور الدرجة الأولى في المحاكمة على أقاربهم في ظل جلسات سرية. كما أنها سلّمت لوائح الاتهام للمعتقلين من دون السماح لمحاميهم بالنظر إليها قبل ذلك. وتبعاً للمصادر، لم تنجح الجهود الأممية التي بذلها مبعوث الأمم المتحدة إلى الشرق الأوسط، نيكولاي ملادينوف، وأطراف أخرى، في الإفراج عن المعتقلين أو تجنيبهم المحاكمة التي قد تصل إلى السجن 15 عاماً بتهمة «تمويل الإرهاب». أما «حماس»، فرغم أن رئيس مكتبها السياسي، إسماعيل هنية، أقرّ في مقابلات تلفزيونية أخيرة، بأن العلاقة مع السعودية «تغيّرت» بعدما اعتقلت عدداً ممن يقدمون التمويل إلى الحركة، لا تزال الأخيرة تلتزم الصمت قدر الإمكان حيال المحاكمة على قاعدة منع توتير الأجواء تسهيلاً لعمل الوساطات.

يبدو أن الرياض اعتمدت هذا التوقيت للمحاكمات ضمن ظروف داخلية في المملكة تتعلق بحملة الاعتقالات الأخيرة لعدد من الأمراء، إذ تطغى هذه القضية على غيرها الآن، كما أنها تتزامن مع الزيارات التي يجريها هنية إلى عدد من الدول، خاصة أن الموقف من الرجل تفجّر على صورة هجوم شخصي عليه، فضلاً عن مهاجمة الحركة، من لحظة مشاركته في تشييع جثمان الشهيد قاسم سليماني في العاصمة الإيرانية طهران. وتقول المصادر نفسها إن السلطات السعودية طلبت من «حماس» تخفيف العلاقة مع إيران أكثر من مرة خلال السنة الماضية من جهة، وإرسال الوسطاء لم يجلب شيئاً إلى الحركة ولا ذوي المعتقلين الذين رحلوا إلى الأردن والضفة. أمام عناد ابن سلمان الذي يبدو أنه يصفّي ثأر أقدميه، أو مستقبلياً، مع الجميع.

هنية: السعودية «غيّرت» موقفها منا واعتقلت ممن يقدمون مساعدات إلى شعبنا (الأناضول)

> ممثل «حماس» السابق في المملكة صديق مقرّب من ابن نايف

دون أن تقدم أي تعهد بوقف حملة الاعتقالات أو الإفراج عن المعتقلين، وذلك على صيغة «لي ذراع» الحركة التي تنبهت إلى أن رضوخها في هذه القضية يعني إمكانية الضغط عليها في قضايا أخرى مثل قبول «صفقة القرن».

المحاكمات أثارت ردود فعل فصائلية فلسطينية غاضبة، إذ عبّرت «الجهاد الإسلامي» في استنكارها، واصفة ما يحدث بـ«سابقة خطيرة من النظام السعودي تجاه الداعمين للقضية». وقال القيادي في الحركة أحمد المدلل، في تصريح صحافي أمس، إن «المحاكمات تأتي في سياق المؤامرات التي تحاك ضد القضية لمنع النهوض بمشروع عربي وإسلامي نهضوي يواجه المؤامرة الصهيو-أميركية التي تستهدف القضية وتجزئة الأمة وسرقة مقدراتها». كذلك، قالت «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، على لسان عضو اللجنة المركزية فيها ماهر مزهر، إن «هذه المحاكمات جزء من سياسات ظالمة ينتهجها محمد بن سلمان ضمن دور الرجعية في تصفية القضية ودعم الكيان وتمرير الصفقات المشبوهة»، مضيفاً: «الاعتقالات لن توفر الأمن ولا الحماية لابن سلمان، وستأتي اللحظة التي تحاسبه فيها الجماهير الفلسطينية».

(الأخبار)

تقرير

نحو حكومة برئاسة غانتس؟

يحيى دبوق

هل باتت أزمة إسرائيل السياسية تهدّد مكوناتها وفئاتها الاجتماعية بعد التحذير من إمكان تحوّل السجالات والاتهامات المتبادلة وكذلك التخوين إلى أعمال عنف يصعب تقدير مآلاتها؟ السؤال مشروع في ظلّ تأزم داخلي حاد يزيد التباينات وكذلك التناقضات في الهويات المختلفة للتركيب الاجتماعي الإسرائيلي الذي يبدو إلى الآن منيعاً ولا ينزلق إلى العنف و«الحرب الأهلية»، العبارة التي باتت متداولة في سياقات أزمة الانتخابات والأحسم فيها. قد تكون إسرائيل بعيدة عن حرب أهلية أو عنف داخلي، لكن ما هو مؤكّد أن إصرار رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، على البقاء، يُدخلها حالة تأزم تشبه مرحلة ما قبل اغتيال رئيس الوزراء السابق إسحاق رابين عام 1995، على خلفية التخوين والصراع بين اليمين واليسار بشأن القضية الفلسطينية واتفاقية أوسلو، فهل يعيد التاريخ نفسه؟

رئيس تحالف «أزرق أبيض»، بيني غانتس، مدفوعاً بعامل المصلحة الشخصية، حذّر من تبعات التأزم الذي من شأنه أن يفضي إلى العنف، واتّهم خصمه، نتنياهو، بالتسبّب فيه، قائلاً: «التحريض متفشٍّ في كلّ مكان، وأنت (نتنياهو) ما زلت صامتاً. لن أسمح لك ببثّ الكراهية وإحداث أول حرب أهلية حديثة (بين اليهود). الأجواء مقلقة للغاية». وأضاف غانتس أنه بناءً على قرار الجمهور الإسرائيلي «قررتُ تشكيل حكومة قوية ومستقرّة تعالج ما بات لدى إسرائيل من كراهية وانقسام، ونضع حدّاً أخيراً لحقبة نتنياهو في السياسة». الواضح أن حملة نتنياهو الانتخابية، القائمة على الخشية على أمن إسرائيل في حال تولّي غانتس رئاسة الحكومة، تُلقي بظلال ثقيلة على الجمهور الموالي لنتنياهو، كما تنعكس في مطالبات الجمهور اليميني المناضل بالدعوة إلى التصفيات الجسدية، وهو ما شغل الإعلام العبري في الأيام الأخيرة على خلفية تلقّي غانتس وكبار زعماء كتلة وسط ـ يسار تهديدات بالقتل، الأمر الذي دفع الأجهزة الأمنية إلى تعزيز إجراءات الحماية حول غانتس على نحو ملحوظ جداً.

واحد من عوامل «التحريض» والدعوة إلى أعمال عنف هو الربط بين ترؤس غانتس الحكومة وتعاظم التهديد الأمني الشخصي للإسرائيليين، الربط الذي اعتاد نتنياهو وأقطاب اليمين الحديث عنه، وزاد كثيراً في الأيام الماضية، بل ورد أمس على لسان وزير الأمن نفتالي بينت الذي يخشى من تبلور تسوية ما بين الكتل تكون على حسابه الخاص وفقدانه حقيبة الأمن التي تعدّ أداة تعبّد طريقه نحو هدف طموح، هو رئاسة الحكومة بعد انتهاء حقبة نتنياهو. وقال بينت موجّهاً كلامه إلى قادة «أزرق أبيض» و«إسرائيل بيتنا»: «غانتس و(وزيرا الأمن السابقان) موشيه يعلون و(أفيغدور) ليبرمان يعرّضون أمن مواطني إسرائيل للخطر. أنا أتحدّث بوصفي وزيراً للأمن؛ وجود حكومة إسرائيلية تعتمد على أصوات القائمة العربية المشتركة خطر حقيقي وفوري على حياة المواطنين وجنود الجيش».

حديث بينت يتعلّق بسيناريو كشفت عنه صحيفة «هآرتس» ويجري الإعداد له من وراء الكواليس، ولم يتّضح رغم كون شروطه متوفرة. وفق الصحيفة، تعزّزت فرضية تشكيل غانتس ائتلافاً يعتمد على أصوات «القائمة المشتركة» بعد تقارير أفادت أن يعلون، الذي عارض الفكرة، غيّر رأيه. وفقاً لـ«هآرتس»، ستصوّت «المشتركة» لمصلحة غانتس لمنصب رئيس الوزراء دون أعضاء الكنيست من حزب «بلد» الذين سيمتنعون عن التصويت. وإلى جانب أصوات «إسرائيل بيتنا»، يتلقّى غانتس 59 صوتاً، أي صوت واحد أكثر مما لدى نتنياهو من كتلة اليمين والأحزاب الحريدية، وهو 58 صوتاً، الأمر الذي يكفيه لتشكيل حكومة حتى من دون مشاركة «المشتركة» عبر التوزير، وإنما عبر مناصب في الكنيست وميزانيات الوسط العربي (فلسطينيو 48). الأهم أن يعلون وليبرمان ينوّيان المضي قدماً بهذا السيناريو ما دامت نتيجته إسقاط نتنياهو، توضح «هآرتس». وفي سياق هذه الفرضية، أعلن ليبرمان أمس شروطه الأساسية للانضمام إلى الائتلاف الحكومي المقبل، وكان الأفت خلوّها من ذكر «المشتركة» وإمكان دعمه الائتلاف المقبل، وهو الشرط البارز تقليدياً في أحاديثه السابقة، عندما كان يعلن رفضه الانضمام إلى ائتلاف يدعمه أحزاب فلسطينيو 48، بل جاءت الشروط مقتصرة على شؤون دينية واجتماعية، سارع غانتس إلى قبولها والمطالبة بضرورة المضي قدماً في أعقابها لتشكيل الحكومة.

هل يمكن لهذا السيناريو النجاح، وهل يثبت ليبرمان على موقفه ويستطيع إخراج إسرائيل من أزمتها السياسية بلا تبعات سلبية؟ من ناحية نظرية، نعم، مع «لكن» كبيرة من ناحية عملية. من الواضح أن كتلة اليمين والأحزاب الدينية غير معنيين بإنجاح هذا السيناريو، وهم ثابتون في معارضة أي حكومة غير يمينية لا يرأسها نتنياهو نفسه إلى حدّ استخدام كل الأسلحة المتاحة وغير المعتادة، ومن بينها التحريض والتشويه والدعوة إلى العصيان ورفض إعطاء أي شرعية لحكومة تستند إلى «أصوات القائمة المشتركة الإرهابية» كما ورد على لسان وزير الخارجية من «الليكود»، إسرائيل كاتس، بعدما وصف الائتلاف المقبل من الآن بـ«حكومة سارقي الانتخابات وإرادة الأغلبية». وكان لافتاً تهديد نتنياهو غير المباشر بملايين الإسرائيليين الذين قال إنهم لن يسمحوا بسرقة الانتخابات، في تلميح إلى إمكان تحريك الشارع لمواجهة سيناريوات يجري الإعداد لها للإطاحة به، إذ قال: «غانتس يتّحد مع مؤيدي الإرهاب في القائمة المشتركة في محاولة لإلغاء قرار الشعب. أصدقائي وأنا وملايين المواطنين الذين اخترانا لن نسمح لهذا أن يحدث».

> غانتس لنتنياهو: لن اسمح بحرب أهلية في إسرائيل

هدد نتنياهو بـ«ملايين الإسرائيليين الذين لن يسمحوا بسرقة الانتخابات» (أ ف ب)

السلطة تعتقل رجل دحلان القوي في نابلس

حسام خضر... حين تأكل «فتح» أبناءها

نابلس ــ الأخبار

منتصف ليلة الجمعة الماضي، بعد ساعتين على إعلان السلطة الفلسطينية «حالة الطوارئ» لمواجهة فيروس «كورونا»، اعتقلت قوة من جهاز «الأمن الوقائي» القيادي في حركة «فتح»، النائب السابق في «المجلس التشريعي»، حسام محمود خضر، من منزله في مخيم بلاطة في مدينة نابلس، شمالي الضفة المحتلة. تختصر ابنته أميرة مشهد الاعتقال بالقول إن دورية من «الوقائي» ترافقها قوة مشتركة (من «الأمن الوطني» والشرطة) اقتادتا والدها «بالقوة وبهجمية ووحشية شاهدتها في عامي 2003 و2011 عندما اقتحم العدو الإسرائيلي منزلنا لاعتقال أبي»، متسائلة: «تُرى من تتلمذ على يد مَن؟». وفق المعلومات، حرصت قوة الاعتقال على إبراز مذكرة قانونية لكونها تتعامل مع نائب سابق، ولتتهرب من مساءلة مؤسسات حقوق الإنسان التي دعت السلطة إلى «عدم تجيير الطوارئ المُعلنة لمآرب أخرى».

يروي مصدر في السلطة أن الأخيرة تنوي منذ سنوات اعتقال خضر، والآن استغلت هجومه اللاذع على سياسة رئيسها، محمود عباس، الذي وصف إضراب الأطباء في الضفة بـ«الحقير»، إذ تساءل خضر عن «الصحة النفسية والسلامة العقلية لهذا العجوز»، بل ذهب أبعد من ذلك قائلاً: «أطالب نقابة

> نُقل خضر من سجن نابلس إلى «بيتونيا» خوفاً من شعبيته في بلاطة

الأطباء بتشكيل لجنة طبية لفحصه (عباس) والوقوف على حالته طبياً». لكنّ خضر طالب الأطباء بوقف الإضراب موقّتاً «بسبب تفشي كورونا»، والمفارقة أن اعتقاله جرى بعد أقل من ساعتين على وصفه «الطوارئ» بأنها «قرار وطني جريء ومسؤول... وعلى أبناء شعبنا بكل فئاته التعاون والالتزام». هكذا، لم يوفر الرجل على مدار سنوات مناسبةً إلا وحمل فيها على السلطة واللجنة المركزية لحركته، «فتح»، واصفاً إياهم بأنهم «عبيد العدو... ولا يملكون قرارهم»، وأنهم «مزرعة خدمات أمنية للعدو مقابل الامتيازات وبطاقات VIP». ورغم أن عباس رفع الحصانة عن خمسة نواب في الضفة بتهمة «التجنّح»، أي موالاة القيادي المفصول محمد دحلان، نهاية 2016، فإن ذلك لم يخِفّ خضر خاصة أنه نائب في دورة 1996-2006، بل بقي مستمراً في الهجوم على السلطة وقياداتها. وحسام خضر من مواليد 1961 في قرية كفر رمان شرق طولكرم، وعائلته لاجئة من يافا المحتلة واستقرت لاحقاً في بلاطة، وصار لاحقاً أحد مؤسسي حركة «الشبيبة الطلابية» وأحد قيادات «انتفاضة الحجارة». لكن نجمه سطع في جامعة «النجاح الوطنية» إبّان الانتفاضة الأولى، واعتقله العدو 27 مرة كما فرض الإقامة الجبرية عليه لعامين منذ 1984، إضافة إلى إصابته ثلاث مرات بالرصاص. أما السلطة وأنصارها، فيُصنفونه كشخصية تتبع دحلان، في وقت لا يمكن فيه إنكار شعبية الرجل في الحركة ومكانته مجتمعياً خاصة شمالي الضفة، وتحديداً نابلس، حيث تسانده مجموعة مسلحة كغيره من الشخصيات المحسوبة على دحلان في الضفة ومخيماتها. وعقب اعتقاله بساعات، خرجت تظاهرة نحو منزله للتنديد بذلك، فيما أطلق مسلحون النار في الهواء على مدار اليومين الماضيين وأغلقوا «شارع القدس» المحاذي لمخيم بلاطة، واستمروا في إطلاق النار رغم قدوم أمن السلطة لفتح الطريق.

حذّرت جهات حقوقية من استغلال السلطة «حالة الطوارئ» بسبب كورونا لشنّ اعتقالات (أ ف ب)

مع أن المحسوبين على دحلان كثر في الضفة، فإن اعتقال الرجل يأتي «بسبب جرأته وتسميته الأشخاص»، كما يرى فتحاويون، فضلاً عن أنه يعبر بوضوح عن رفضه بقاء السلطة ولا يعترف بشرعية عباس، في حين أن المنتقدين الآخرين داخل «فتح»، ومنهم مناصرو دحلان، أو ما يسمى «تيار الإصلاح الديمقراطي الفتحاوي»، يبقون من دون مستوى التصعيد المذكور. ولا يخفى أن في هذا الاعتقال تخويفاً لبقية أعضاء التيار الذين يكدّسون السلاح حتى اليوم مثلهم مثل بقية التيارات في الحركة. وعلمت «الأخبار» أن خضر نُقل من سجن الجنيد في نابلس إلى سجن بيتونيا في رام الله، خوفاً من انطلاق تظاهرات أمام السجن الأول، في حين أن رام الله مركز ثقل للسلطة وشعبية خضر فيها أقل من نابلس. ثمة سبب آخر هو تخوّف السلطة من «تقديم عناصر أمن المساعدة إلى الرجل في السجن، سواء من ناحية الرسائل أو الاتصالات الهاتفية وما شابه ذلك». في الوقت نفسه، أعلن خضر إضرابه عن الطعام والماء وحتى الكلام منذ اعتقاله وفق عائلته ومحامي «الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان» الذي زاره قبيل نقله.

في المقابل، أبدى «تيار دحلان» غضباً على الاعتقال، ووصفه بأنه «لا يمت إلى أخلاق فتح والثورة بصلة»، وأن «المس بحرمات المنازل والاعتداء على الأمنين فيها لاختلاف الرأي السياسي أو الانتقاد اللفظي جريمة»، مشيراً إلى أن «قانون الطوارئ» المُعلن بات «أداة إضافية بيد عباس لتكميم الأفواه وسلب حريات وحقوق المناضلين والأسرى المحررين ممن يجرؤون على قول الحق في وجه التنسيق الأمني السيئ الصيت». وفي السياق، قال النائب جمال الطيراوي، المرفوع عنه الحصانة بأمر من «أبو مازن»، إن «الاعتقال جاء في توقيت غريب عجيب، ويشي بمؤشرات خطيرة... حسام قائد سياسي ولا يجوز التعامل معه بهذه الطريقة المهينة، وهذا تجاوز للخطوط الحمر». كذلك، قالت النائبة المحسوبة على دحلان نجاة أبو بكر، إن «فلسطين ليست مصابة بفيروس كورونا صحياً، بل السلطة فيها مصابة بفيروس سياسي»، في وقت وقّعت فيه 150 شخصية عريضة تدعو للإفراج عنه، من بينها شخصيات أكاديمية وسياسية.

سوريا

هل تتكرّر سيناريوات «التمرّد» في الجنوب؟

حدثان أعادا الجنوب السوري إلى الواجهة مجدداً. الأول ما شهدته منذ فترة مدينة السويداء من احتجاجات محدودة، تطالب بمعالجة ظاهرة الغلاء وتحسين الظروف المعيشية. وهو ما أعاد إلى الأذهان مشهد التظاهرات الأولى التي خرجت في درعا قبل نحو تسع سنوات. والحدث الثاني، تمثّل في تحرّك الجيش أخيراً لمعالجة الوضع الأمني في بعض مناطق درعا، حيث كانت البداية مع مدينة الصنمين

زياد غصن

هل هي مجرّد مصادفة أن يكون الجنوب السوري مسرحاً لتظاهرتين شعبيتين، الأولى مثلت شرارة الأزمة الحالية، وانطلقت من مدينة درعا قبل نحو تسع سنوات على وقع شعارات تطالب بالإصلاح والحرية؛ والثانية شهدتها أخيراً الساحة الرئيسية في مدينة السويداء، وطالب المشاركون فيها بتحسين الأوضاع الاقتصادية، وسط مخاوف من إمكانية تكرارها واتساعها في ضوء الضغوط المعيشية السائدة في البلاد، والاحتجاجات المتصاعدة في دول الإقليم؟

قد تكون هذه مجرّد مصادفة، إلا أنها تحمل في طياتها رسائل كثيرة. وبحسب ما يعتقد الكاتب السياسي مازن بلال، فإنّ «ما يحدث في السويداء هو وليد الأزمة بالدرجة الأولى، وخصوصية هذه المنطقة أيضاً، سواء من الناحية السكانية أو بامتداداتها نحو الجولان المحتل، فخلال سني الأزمة تحوّل المزاج العام لأهلها، إن صح التعبير، إلى منطقة جبل العرب، والحساسيات التي ظهرت بين هذه المنطقة وسهل حوران نتيجة العمل المسلح، أدت إلى ظهور واقع مختلف مرشح للتطور، بسبب تبدل العلاقة بين جبل العرب ومؤسسات الدولة عموماً».

وكما هو حال جميع الأقاليم السورية، فقد شهد إقليم الجنوب منذ بداية الأزمة أوضاعاً أمنية واقتصادية واجتماعية صعبة، انعكست تأثيراتها السلبية على أنماط حياة السكان ومستوياتهم المعيشية، وقد زاد من سلبيتها الغياب الفاعل لمؤسسات الدولة وأجهزتها، حتى بعد إنجاز التسويات الشهيرة في كل من درعا والقنيطرة. وهو ما شكّل، بنظر البعض، بيئة مناسبة للفوضى والأعمال غير المشروعة، وهذا تبدّى في عمليات الاغتيال والخطف والتهريب التي تجري في مناطق عدة من الجنوب. ذلك، فإن مثل هذه البيئة، تشجّع على خروج تظاهرات احتجاجية ومطلبية كالتي حدثت أخيراً في السويداء. وبحسب الدكتور خلف المفتاح، عضو القيادة المركزية لحزب «البعث» سابقاً، فإن الأوضاع الاقتصادية «يمكن أن تكون عامل تحريض على التظاهر والاحتجاج، وتُستغل من قبل مجموعات مسلحة وتيار معادٍ للدولة في السويداء»، موضحاً أنه «كان لذلك التيار نشاط سلبي ضد الدولة منذ عدة سنوات، وقام بعمليات احتجاج وخطف في أغلب مناطق السويداء، منها خطف وقتل أمين فرع الحزب بالسويداء قبل أربع سنوات. أما في درعا فإن الحالة الأمنية لم تستقر بشكل كامل، حيث جرت عمليات اغتيال وتفجيرات في بعض المناطق بسبب طبيعة التركيبة الاجتماعية، وتواجد أعداد كبيرة من المسلحين فيها، إضافة إلى تداخل الحدود السورية ـ الأردنية».

من البوابة الاقتصادية!

يتصدّر تدهور الوضع الاقتصادي، والناجم أساساً عن الحصار المفروض أميركياً على البلاد، وتعاظم دور شبكات الفساد وأثرياء الحرب، قائمة الأسباب التي قد تضع الجنوب السوري أو بعض مناطقه أمام مشهد جديد كالذي شهدته السويداء أخيراً، إنما على نطاق أوسع. وربما هذا ما دفع بالرئاسة الروحية للمسلمين الموحدين (الدروز) إلى مطالبة الجهات الحكومية في بيان خاص، بأن «تضع خطة إنقاذ اقتصادية لكبح جماح الفساد واللصوص والخاضعين، ودرء مخاطر الأزمة لننعم كشعب سوري بالطمأنينة والأمان».

وتظهر المؤشرات الاقتصادية لمرحلة ما قبل موجة الغلاء الأخيرة، أن محافظات الجنوب الثلاث (درعا ـ السويداء ـ القنيطرة) تكاد تتصدّر دائماً المحافظات بمشاكلها وتفاقم مؤشراتها، فالبيانات الرسمية تشير إلى أن أعلى نسبة للأشخاص غير الآمنين غذائياً سُجلت في كل من السويداء ودرعا، إذ وفق نتائج مسح الأمن الغذائي المنفّذ عام 2017 بين الحكومة السورية وبرنامج الغذاء العالمي، فقد وصلت نسبة عدد الأشخاص غير الآمنين غذائياً في محافظة السويداء إلى حوالى 46,5%، ولتكون بذلك هي المحافظة الأولى بين المحافظات بعد غير الآمنين غذائياً فيها. ثم جاءت محافظة درعا بنسبة 42,5%، ولتكون أيضاً المحافظة الثانية بنسبة غير الآمنين غذائياً. وليس هذا فحسب، فالمسح المذكور أكد أن حوالى 40,4% من سكان درعا، و39,9% من سكان السويداء، و41,4% من سكان القنيطرة، معرّضون لانعدام أمنهم الغذائي، وهذا ربما ما حدث فعلاً مع موجة الارتفاعات السعرية الأخيرة، التي زادت عن 100% لكثير من السلع الأساسية.

ولا تختلف كذلك نسبة البطالة في محافظات الإقليم الجنوبي، فبيانات المسح الديمغرافي الاجتماعي الأخير الذي أجراه المكتب المركزي للإحصاء، تشير إلى أن المحافظات الثلاث تحتفظ بنسبة مرتفعة من البطالة، فالعلى نسبة للظاهرة في البلاد موجودة في القنيطرة 27,9%، فيما بلغت في السويداء 24,1%، وفي درعا 21,9%، علماً أن هناك شكوكاً متعددة تحيط بهذه النتائج، إذ في الوقت الذي تذهب فيه كل التقديرات إلى القول إن معدل البطالة على مستوى البلاد تجاوز 50% تأتي نتائج هذا المسح لتعلن أن النسبة لم تتجاوز 25%. لكن في كلتا الحالتين، فإن الفجوة التي تتسع يوماً بعد يوم بين الدخل الضعيف ومستوى الأسعار المرتفع، تضيف مزيداً من الفقراء المعدومين إلى القائمة الطويلة المتشكلة منذ سنوات ما قبل الأزمة. ولذلك، فإنه

> **طالبت «الرئاسة الروحيّة» للدروز الدولة بأن تضع خطة إنقاذ اقتصادية لكبح جماح الفساد**

يقاقم المخاوف على مستقبل الجنوب موقعه الجغرافي القريب من حدود فلسطين المحتلة والأردن (الأخبار)

من المنطقي ـ بحسب رأي الكاتب السياسي بلال ـ أن تكون «الأسباب الاقتصادية أساسية لأي حالة عدم استقرار في سوريا أو غيرها من الدول، لكننا في سوريا نقف على عتبة خطرة جداً، لأن الواقع الاقتصادي يأتي في مرحلة تتحدث فيها الحكومة عن التعافي، فهو خلق أزمة ثقة ربما ليست جديدة لكنها الأخطر منذ عقود». ويضيف في حديثه لـ«الأخبار» أنه «على الرغم من أن المؤشرات لا تدفع لتوقع اضطرابات شبيهة لما حدث في لبنان، إلا أن التدهور الاقتصادي يشكل بوابة يمكن استخدامها من أي طرف أقليمي أو حتى داخلي لإثارة اضطراب جديد، فنحن لسنا في مرحلة (التعافي)، بل المواجهة مع الواقع الذي خلّفته الأزمة».

فوضى أمنية واجتماعية

تزداد الصورة قتامة مع ملاحظة أن تراجع الوضع الاقتصادي في محافظات الجنوب يتزامن مع خلل اجتماعي وأمني شكّل غطاءً لكل الأعمال غير المشروعة، التي تبدأ بعمليات الاغتيال للشخصيات المؤيدة للحكومة كما هو الحال في محافظة درعا، وتمرّ بعمليات الخطف والسرقة كتلك التي تعاني منها مدينة السويداء حالياً، وصولاً إلى شبكات التهريب الواسعة المستفيدة من الحدود الواسعة المشتركة مع الأردن، وكذلك مع البادية السورية، وهي بنظر كثيرين الأخطر، كونها تتعامل مع مجموعات تتعدى مصالحها البعد الاقتصادي. هذه جميعها ظواهر سلبية أسهمت في انهيار مؤشر الأمان بنسب مختلفة وفقاً لما خلصت إليه نتائج مسح السكان عام 2014، والتي كشفت عن ظهور جرائم جديدة على المحافظات الثلاث، أو زيادة عدد ما هو موجود منها سابقاً، تماماً كما حدث في جميع المحافظات السورية. ففي محافظة درعا مثلاً، تم تسجيل زيادة في ظاهرة القتل من 0,2 قبل الأزمة إلى 1,7 خلال الأزمة، وفي الخطف من 0,1 إلى 1,7، وفي السرقة من 1 إلى 2,8، وفي التهريب من 0,3 إلى 1,6. كذلك الأمر في السويداء التي سجلت فيها زيادة وأضحة في ظاهرة الخطف من 0 إلى 1,1، وفي السرقة من 0,7 إلى 1,8. وهي ظواهر باتت مؤثرة بشكل عميق على النسيج الاجتماعي للمنطقة، وهذا ما قصده الدكتور المفتاح في حديثه لـ«الأخبار» بأن «ثمة تأثيراً سلبياً للأوضاع الاقتصادية على السلم الأهلي وحالة الاستقرار. وقد تتطور سلباً وتتّسع دائرتها وإن بشكل محدود إذا لم تتحسن الظروف المعيشية للمواطنين، وتتم معالجة جذرية لأسبابها كمكافحة الفساد والحد من ظاهرة التهريب وسوء الإدارة، فضلاً عن أهمية استعادة مناطق الثروة في سوريا، ونقصد منطقة الجزيرة التي تسيطر عليها (قوات سوريا الديمقراطية) والقوات الأميركية».

ما وراء الحدود

عامل ثالث يقاقم المخاوف على مستقبل الجنوب، يتعلق بالموقع الجغرافي القريب من حدود فلسطين المحتلة والأردن، وما يشكله ذلك من محاولات مستمرة يبذلها الأميركي والإسرائيلي للمحافظة على الخلايا والمجموعات التي تعاونت معهما على مدار سنوات الأزمة. لذلك، يبقى الجنوب بنظر الكاتب بلال، «منطقة خطرة نظراً إلى تداخله الجغرافي مع الأردن ومع جبل العرب، لكنه مثل باقي الحدود السورية يشكّل نقاط تماس في حال عدم الاستقرار، فالأزمة الأخيرة ربما أعادت إلى الأذهان إمكانية تصاعد التوتر ابتداءً من أي نقطة حدودية سورية، نتيجة الخارطة السياسية المتشابكة مع الجوار السوري، وهذه المناطق هي أيضاً نقاط توتّر اقتصادي نتيجة التهريب أحياناً أو حتى تجارة الترانزيت، ومن هذه الزاوية، فإن منطقة حوران تبدو أهم، كونها المعبر السوري الأساسي نحو الجنوب».

فبيانات المسح الديمغرافي الاجتماعي الأخير الذي أجراه المكتب المركزي للإحصاء، تشير إلى أن المحافظات الثلاث تحتفظ بنسبة مرتفعة من البطالة، فالعلى نسبة للظاهرة في البلاد موجودة في القنيطرة 27,9%، فيما بلغت في السويداء 24,1%، وفي درعا 21,9%، علماً أن هناك شكوكاً متعددة تحيط بهذه النتائج، إذ في الوقت الذي تذهب فيه كل التقديرات إلى القول إن معدل البطالة على مستوى البلاد تجاوز 50% تأتي نتائج هذا المسح لتعلن أن النسبة لم تتجاوز 25%. لكن في كلتا الحالتين، فإن الفجوة التي تتسع يوماً بعد يوم بين الدخل الضعيف ومستوى الأسعار المرتفع، تضيف مزيداً من الفقراء المعدومين إلى القائمة الطويلة المتشكلة منذ سنوات ما قبل الأزمة. ولذلك، فإنه

> **طالبت «الرئاسة الروحيّة» للدروز الدولة بأن تضع خطة إنقاذ اقتصادية لكبح جماح الفساد**

العراق

عبد المهدي إلى «التكليف» مجدّداً؟

بغداد ـ **الأخبار**

البحث عن بديل لرئيس الوزراء المستقيل عادل عبد المهدي، مستمر. مساع متوازية تبذلها الأحزاب والقوى السياسية للوصول إلى حلّ للخروج من الأزمة المستمرة منذ 1 تشرين الأوّل/ أكتوبر الماضي، في الإطار العام، ثمّة خياران: الأوّل بقاء عبد المهدي، والثاني البحث عن بديل.

في الخيار الأوّل، ثمّة مساران متوازيان. الأوّل هو بقاء عبد المهدي، مصرّفاً للأعمال؛ وبذلك تُسند مهمة إجراء الانتخابات التشريعية المبكرة إلى الحكومة الاتحادية الحالية، وقد سبق أن حدّد عبد المهدي الموعد الأوّلي لإجرائها مطلع كانون الأوّل/ ديسمبر المقبل. أما الثاني، فإعادة تكليف عبد المهدي، وتحديداً من قِبل «الكتلة النيابيّة الأكبر»، أي «تحالف البناء» (يضمّ إلى جانب هادي العامري، نوري المالكي وفالح الفياض وخميس الخنجر ومحمد الحلبوسي وآخرين)، هو أمرٌ واردٌ جدّاً، غير أن هذه الخطوة مرتبطة بـ«ثلاث موافقات»، هي:

1- موافقة عبد المهدي، شخصيّاً، واستمرار بعض الأطراف في الضغط على الرجل ليعود عن قراره في «الغياب الطوعي». ثمة من يقول إن العودة ستكون «تدريجيّة»، بالتوازي مع الاتصالات القائمة. وإن أسفرت المباحثات عن اتفاق على بديل فسيكون عبد المهدي في غنىً عن قرار «العودة». وإن فشلت، فستسلّم الأحزاب والقوى والمجموعات التي تعاونت معهما على نقاط عدّة، أبرزها «عدم تعطيل» الانتخابات المبكرة.

2- موافقة النجف، أي «المرجعية الدينية العليا» (آية الله علي السيستاني). فبعدما دعت القوى السياسية إلى «إعادة النظر» في دعمها لعبد المهدي، أواخر العام الماضي، سارع الأخير إلى تقديم استقالته. ثمّة من يربط بين «تمريره» وبين رفع «الفيتو» عنه. هذا الرفض مردّه إلى موقف النجف، المنحاز إلى الشارع الرافض لاستمرار عبد المهدي في منصبه. لكن، وفي محاولةٍ لـ«الالتفاف» على ذلك، ثمة من يقول إن «النجف وبُعيد موقفها الرافض بالتدخل إيجاباً أو سلباً، في مسألة التكليف، أو حتى التعليق»، منحت القوى السياسية مساحةً لـ«المناورة» وتسمية من تراه مناسباً. في المقابل، ثمّة من يقول إن هذا الموقف لا يسري على إعادة تكليف عبد المهدي. هنا، يُنقل عن مطّلعين على مناخات النجف، إشارتهم إلى «الأحداث الأخيرة، وما نتج منها من رفع الدعم عن عبد المهدي، ومن الصعب أن يُمنح مجدّداً».

3- الشارع، وتحديداً المحتجون منذ 1 تشرين الأوّل/ أكتوبر الماضي، إلى جانب «التيّار الصدري»، بزعامة مقتدى الصدر. موقف الغاضبين من التركيبة الحكوميّة مدعوماً بموقف الصدر، سيواجَه بموقف القوى الداعمة لعبد المهدي. وعليه، من شأن التفاهم مع الصدر، ضبط الشارع. هذه النقطة ـ كما يُنقل عن المطّلعين ـ «دقيقةٌ جدّاً»، فـ«انتزاع القبول من الشارع، مرتبطٌ بتفاهمات القوى السياسية»، وترجمة «دعم» عبد المهدي، في الشارع، مرتبطةٌ أيضاً بالمكاسب السياسية التي سيحقّقها الصدر وتيّاره، في المفاوضات القائمة.

أما في الخيار الثاني، أي في الشقّ المتعلّق بـ«بدلاء» عبد المهدي، فيبرز في «بورصة» الأسماء، الآن، مدير جهاز المخابرات العراقي مصطفى الكاظمي، والمرشّح السابق على قائمة «تحالف الفتح» (ائتلاف الكتل المؤيّدة لخيار «الحشد الشعبي») علي شكري. الأنظار تتجه إلى الأوّل، وخاصّةً أن حظوظه مرتفعةٌ جدّاً، في ظل الدعم الإقليمي والدولي الذي يحظى به بالدرجة الأولى، وقبوله كمرشّح توافقيّ من مختلف الأطراف من القوى «الشيعية» و«السُنّية» و«الكرديّة» (والشارع) أيضاً بالدرجة الثانية، وقدرته على تنفيذ ما هو مطلوبٌ منه في المرحلة المقبلة، أي استعادة «هيبة الدولة» وفرض القانون، وإجراء الانتخابات المبكرة. وفي هذا السياق، وتحديداً في الشقّ المتعلّق بـ«اهتمام» طهران بالكاظمي، كانت لافتة زيارة الأمين العام لمجلس الأمن القومي الإيراني علي شامخاني له، حيث أكد أن «تشكيل حكومة قويّة وفاعلة ومنبثقة من أصوات الشعب العراقي، يمثّل رغبةً إيرانيّةً دائمة».

سقط 32 حاجاً عراقياً وأصيب 77 آخرون، جزّاء اصطدام صهريج للوقود بحافلتي ركّاب وعدد من السيارات على طريق حمص ـ دمشق (أ ف ب)

لقاءات الوفود التقنيّة هذا الأسبوع: هل تصمد تهدئة إدلب؟

رحّل الرئيسان الروسي والتركي نقاطاً خلافية أساسية بخصوص منطقة إدلب، والاتفاق الأخير بينهما، إلى جلسات الموفدين التقنيين التي يُنتظر أن تبدأ هذا الأسبوع في أنقرة. وإلى أن تتضح معالم آليّة تنفيذ الاتفاق، وبعض عناوينه المبهمة، يظهر منذ الآن عدم ثقة أحد من الأطراف بقدرة الاتفاق على الصمود لفترة طويلة. كما يُتوقّع أن تحضّر فصائل إدلب «الفخاخ» المناسبة لإفشاله ميدانياً

يُنتظر هذا الأسبوع، أن يحلّ الوفد الروسي التقني في أنقرة، للقاء الوفد التقني التركي، لتحديد تفاصيل وآلية تطبيق المذكّرة المُلحقة باتفاق خفض التصعيد في إدلب، والتي توصّل إليها الرئيسان، الروسي فلاديمير بوتين، والتركي رجب طيب إردوغان، الأسبوع الماضي، عقب التصعيد الاستثنائي الذي شهدته جبهات أرياف حلب وإدلب وحماة في الأشهر الأخيرة. وتتركّز الأنظار على ما سينتج من لقاءات الوفدين، بخصوص تفاصيل تطبيق الاتفاق، إذ يرى معظم المراقبين أن الخوض في تفاصيل التطبيق يمكن أن يمتدّ إلى وقت طويل، كما يمكن أن لا يجري التوصّل إلى اتفاقات واضحة، على غرار ما نتج من محادثات موسكو الرئاسية، والتي شاركت فيها وفود تقنية، من دون أن ينتج منها اتفاق واضح المعالم، بل عُمد إلى ترحيل النقاط الخلافية، ونقلها إلى ساحة الوفود التقنية التي تلتقي هذا الأسبوع في أنقرة.

ولا يقتصر الأمر على اختلاف الرؤى والأهداف، بين أنقرة وموسكو، بما يخصّ ميدان إدلب. إذ تدخل في القضية عوامل أخرى، لعلّ أهمها الفصائل المسلّحة غير المنضوية بشكل كامل في التحالف مع أنقرة، والتي تحافظ على هوامش واسعة للتحرك بعيداً عن التوجهات التركية. ومن هذه الفصائل، «هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة) التي تنتشر في غالبية ريف إدلب، وتعدّ أقوى الفصائل في المنطقة، و«الحزب الإسلامي التركستاني» الذي ينتشر بشكل خاص في ريف إدلب الجنوبي ومدينة جسر الشغور ومحيطها. وكان بيانٌ لـ«هيئة تحرير الشام»، قد صدر

> **لا توحي التحركات التركية العسكرية المستمرة في منطقة إدلب بثقة انقرة بإتمام الاتفاق وصموده**

أول من أمس، تعليقاً على الاتفاق الروسي ـ التركي، حمل تشكيكاً كبيراً في إمكانية تطبيق الاتفاق، أو صموده لوقت طويل. وشدّد بيان «الهيئة»، على أنّ الاتفاق الأخير «ليس بالشيء الجديد عن سابقه من الاتفاقات، ولن تمضي أيامه حتى (يُغدر بالثورة) مرة أخرى، وذلك لسبب رئيسي أن المحتل الروسي يعمل جهده السياسي والعسكري من أجل تمكين النظام من السيطرة على المناطق مرة أخرى». كذلك، لفت البيان إلى أنّ «هذا الاتفاق يشوبه الغموض والعبارات الفضفاضة العائمة القابلة بشكل سريع. واستخدامه للعدوان من جديد، وفيه كذلك من البنود التي لا يمكن تطبيقها البتّة، بل وتعتبر إهانة لتضحيات عشر سنين متواصلة، كتمكين المحتل الروسي من السيطرة على المناطق من دون حرب وقتال». وينطوي البيان على رفض واضح لـ«الهيئة» لبند فتح ممر آمن بعرض 12 كلم حول الطريق الدولي حلب ـ اللاذقية (M4)، وتسيير دوريات روسية ـ تركية عليه، وهو من أهم بنود الاتفاق. كذلك، ذكر البيان أنّ «الفترة الماضية شهدت استعادة الفصائل المسلّحة المبادرة من جديد، حيث أعادوا 20 قرية في جبل الزاوية وعدّة بلدات في محيط سراقب، وبات العدو مهدداً على جبهات أخرى»، في تهديد واضح عبر الإشارة إلى قدرة الفصائل على تفعيل الجبهات، والعودة إلى العمليات القتالية بشكل سريع.

ويُتوقّع أيضاً أن تسعى الفصائل إلى تأليب سكان المنطقة ضد الاتفاق، والإيحاء بأن المدنيين يتصدون لتطبيقه، وفي هذا السياق، قال المرصد السوري المعارض إنّ «ناشطين دعوا إلى تظاهرات كبيرة بالقرب من مدينة أريحا في ريف إدلب الجنوبي في 15 آذار الجاري، على الطريق الدولي M4 (حلب ـ اللاذقية) لقطع الطريق على الدوريات الروسية ـ التركية، ومنع الدوريات من المسير إلا بعد عودة مناطق اتفاق سوتشي وخروج دبابات ومدافع وراجمات صواريخ ومدرّعات، بحسب المرصد السوري المعارض. وبذلك، يرتفع عدد الشاحنات والآليات العسكرية التي وصلت إلى المنطقة، خلال الفترة الممتدة من 2 شباط/ فبراير الماضي حتى أمس، إلى أكثر من 3580 شاحنة وآلية عسكرية تركية، فيما بلغ عدد الجنود الأتراك الذين انتشروا في إدلب وحلب خلال الفترة ذاتها، أكثر من 8450 جندياً تركياً. وتتناغم تصريحات الرئيس التركي رجب طيب إردوغان مع تحركات قواته ميدانياً، فقد أكد في تصريحات، أمس، أن تركيا «تحتفظ بحقها في تطهير محيط منطقة عملية درع الربيع في إدلب السورية، بطريقتها الخاصة، حال عدم الالتزام بالوعود المقدمة لها».

(الأخبار)

وفيات

وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُم مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ

يَا أَيَّتُهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَى رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّتِي

زوجته: المرحومة إلهام محمد البسير

ولداه: حسن زوجته فاتن بيتم وعائلتها

محمد زوجته زاريا قانصوه وعائلتها

بناته: وفاء زوجة زياد عبد الصمد المرحومة نهى، أمال، منى

أحفاده: علي زوجته بسمة علوش، عماد، عامر، إلهام، تماره

أشقاؤه: المرحوم خالد زوجته المرحومة سهيلة وفا وعائلتها

عثمان زوجته المرحومة ناديا فتح الله وعائلتها

المرحوم دبب زوجته المرحومة سمر هواري وعائلتها

شقيقاته: زينب زوجة المرحوم عمر محمد البسير وعائلتها

ميسر زوجة المرحوم عبد نجارين وعائلتها

ليلى زوجة المرحوم عدنان زيدان وعائلتها

بمزيد من اللوعة والأسى ينعون إليكم فقيدهم الغالي

علي حسن البسير

المنتقل إلى رحمة ربّه متمماً واجباته الدينية صباح الجمعة في 6 آذار

تُقبل التعازي في الثاني والثالث في نادي خريجي الجامعة الأميركية في بيروت - الحمرا بين الساعة الثالثة والسابعة مساءً

الأسفون: آل البسير ونجارين ووفا وفتح الله وزيدان وهواري وعبد الصمد وبيتم وقانصوه وعلوش

إنّا لله وإنّا إليه راجعون

لإعلاناتكم الرسمية والمبوبة والوفيات
الأخبار
هاتف: 759555 ـ 01
فاكس: 759597 ـ 01

إعلانات رسمية

إعلان

شراء وتركيب نظام حصاد للمياه في الريحانية وبنتاعل (قضاء جبيل) - مجموعة واحدة

رقم المناقصة: W9/2019

- حصلت وزارة الزراعة على هبة من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (إيفاد) بهدف تغطية تكاليف مشروع تنفيذ الزراعة الذكية مناخياً: تعزيز قدرات المجتمعات الريفية على التكيّف في لبنان (أغريكال).

وتريد استعمال قسم من هذا التمويل من أجل تغطية تكاليف دفعات مستحقة بموجب عقد شراء وتركيب نظام حصاد للمياه في الريحانية وبنتاعل (قضاء جبيل) - مجموعة واحدة.

- يمكن للعارضين المهتمين الحصول على دفتر الشروط باللغة الإنكليزية من الاثنين حتى الخميس من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الثالثة بعد الظهر والجمعة من الساعة الثامنة صباحاً حتى الساعة الثانية عشرة ظهراً من المشروع الأخضر، بناية بلطجي (الطابق الاول)، مقابل المديرية العامة لأمن الدولة، الجناح، بيروت، لبنان. هاتف: 141 853/ 01 مشروع تنفيذ الزراعة الذكية مناخياً: تعزيز قدرات المجتمعات الريفية على التكيّف في لبنان (أغريكال) - المسؤولة عن التوريدات: المهندسة أمل الدغيلي.

- يجب تقديم العروض نهار الإثنين 30 آذار 2020 عند الساعة الحادية عشرة صباحاً كحد أقصى على العنوان المذكور أعلاه.

- يجب إرفاق جميع العروض بكفالة عرض قيمتها 700 دولار أميركي أو ما يعادلها في الليرة اللبنانية.

- يمكن للعارضين قراءة الإعلان كاملاً من خلال مراجعة الموقع الإلكتروني لوزارة الزراعة:

www.agriculture.gov.lb

التكليف 304

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلب خليل قاسم طه لمورث موكله حمد اسعد سجد ناصر الدين والمعروف ايضاً حمد أسعد سجد سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 271 الهرمل زغرين.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوم

أمين السجل العقاري المعاون

مايا شريك

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلبت ليلى هاني الديراني لموكلها محمد حبيب الديراني سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 287 قصرنبا.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوم

أمين السجل العقاري المعاون

مايا شريك

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلب محمد علي الحاج سليمان لمورثة موكله زهر حيدر احمد الحاج سليمان سند تمليك بدل ضائع بالعقار 1392 بدنايل.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوم

أمين السجل العقاري المعاون

مايا شريك

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلب خليل قاسم طه لمورث موكلته احمد عبد علي بريطع سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 2502 الهرمل.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوم

أمين السجل العقاري المعاون

مايا شريك

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلب عبد الناصر اسعد العجمي لمورث مورثته السيد زين محسن مرتضى سند تمليك بدل ضائع بحصته بالعقار 308 تمنين الفوقا.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوم

أمين السجل العقاري المعاون

مايا شريك

إعلان لأمانة السجل العقاري ببعلبك الهرمل

طلب عبدالله احمد صلح بصفته وكيلاً عن احد ورثة المشتري سند تمليك بدل ضائع للبائع فدعا ابراهيم المعلوف بالعقار 1241 طاريا.

للمعترض المراجعة خلال 15 يوم

أمين السجل العقاري المعاون

مايا شريك

إعلان قضائي

صادر عن محكمة افلاس البقاع في تفليسة وفيق علي الصبوري

بتاريخ 2019/10/15 قرر حضرة القاضي المشرف على اتحاد الدائنين في تفليسة وفيق علي الصبوري الرئيسة نوال صليبا توزيع الديون الى الدائنين وفقاً للجدول التالي:

الاسم المبلغ المقرر

نزار ابراهيم 670,000 - توفيق احمد خلف 654,000 - حسين عبد الله 735,000 - زكريا ابراهيم السيد 649,000 - مؤسسة المحيسن للتجارة العامة والتبريد 891,000 - شركة يونيباك ش.م.ل. 954,000 - ميشال المعلم 675,000 - حسين علي حربي 649,000 - ابراهيم حسين ياسين 765,000 - ابراهيم توفيق الطباع 696,000 - سعد الله الشنتيري 697,000 - شفيق امين مراد 694,000 - عبد الله مصطفى زين الدين 747,000 - احمد علي قاسم 1,175,000 - فرج محمد زنبوط 663,000 - حسين صالح دلول 878,000 - انطوان ساره 634,000 - محمد حسن النميري 660,000 - منير الياس التيني 675,000 - رفيق القاسم 885,000 - عبدو دلول وانطوان ساره 867,000 - هادي زيدان 782,000 - علي خليل الديراني 777,000 - حسين علي الخالد 694,000 - الياس شمعون حمزو 675,000 - جمال ابراهيم 697,000 - حسين محمد اليوسف 713,000 - خليل منذر 652,000 - محمد سعيد الديراني 988,000 - محسن الجردي عن تعاونية حريري وجردي 666,000 - علي حسن بركات 880,000 - ابراهيم السيد هاشم قنديل 875,000 - اديب ابو شعيا 672,000 - زياد سليم حاطوم 1,346,000 - عبد العزيز حسين البطل 2,643,000 - عقل نعمه 965,000 - محمد علي الصبوري 1,493,000 - محمد علي الموسوي 938,000 - محمد وجيه الحاج 1,000,000 - عصمت امين احمد المعروف بعصمت الحاج 1,033,000 - توفيق احمد خلف 701,000 - الشركة المصرفية للشرق الاوسط (بنك مبكو) 1,200,000 - البنك اللبناني الفرنسي 647,000 - محمد اكرم محي الدين شاهين 647,000 - محمد علي الحريري 943,000 - عبد الحي احمد الصمد 4,506,000 - بنك سرادار 1,158,000 و336,000 - حسين عبد الخالق 1,964,000.

لذلك يطلب من جميع الدائنين مراجعة وكيل الاتحاد المحامي سمير خلف في مكتبه الكائن في الزلقا - شارع السوق - سنتر سيتي موسى بلوك (C) - الطابق السادس - رقم الهاتف 399325/03 - 902994/01، وذلك لقبض المبلغ المقرر له وفقاً للجدول المذكور أعلاه، وعلى صاحب الحق الحضور شخصياً أو بواسطة وكيل لديه وكالة حديثة تجيز له القبض، وإحضار معه أصل المستند موضوع الدين.

رئيس الكتبة

حسين الموسوي

إعلان بيع

صادر عن دائرة تنفيذ المتن

بالمعاملة التنفيذية رقم 7/م/2019

المنفذون: جوي شامي وزياد جلوان وكالين العبد ومروان مكرزل وغسان العقار /61/م.م. ضم القرار للمحضر 45، اشارة بطلب من الوصيين على المحجور عليها فريحة عبد الغني غندور بموجب حكم شرعي بعدم السماح بشطب اشارات موضوعة من قبل المحكمة على المحجور عليها حفاظاً على حقوقها، اشارة تأكيد الحجر على فريحة غندور بموجب الحكم الشرعي عدد 36/ 2008، دعوى ازالة شيوع 1961/ 2012 ومحضر وصف رقم 514/ 2019.

قيمة التخمين والطرح: /162500/ دولار أميركي.

المزايدة: ستجري يوم الجمعة في 2020/5/29 الساعة العاشرة قبل الظهر امام رئيس دائرة التنفيذ وفي محكمة المتن. فعلى راغب الشراء ان يودع قبل المباشرة بالمزاد قيمة الطرح او تقديم كفالة معادلة واتخاذ محل اقامة ضمن نطاق الدائرة وخلال ثلاثة ايام تلي الاحالة، عليه ايداع كامل الثمن تحت طائلة اعادة المزايدة بزيادة العشر والا فعلى عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه خلال عشرين يوما دفع الثمن والرسوم والنفقات بما فيه رسم الدلالة 5%.

رئيس القلم

زياد داغر

إعلان بيع

صادر عن دائرة تنفيذ المتن

في المعاملة التنفيذية الرقم 2019/514

المنفذان: مريم طانيوس معوض - هند منصور يشوعي - وكيلهما المحامي رمزي مجاعص.

المنفذ عليها: جمعية الصليب الاحمر اللبناني - وكيلها المحامي نايف الحدثي.

السند التنفيذي: الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية المدنية في المتن - الغرفة التاسعة برقم 2018/323 تاريخ 2018/10/11 (ازالة شيوع).

تاريخ محضر الوصف: 2019/11/19.

تاريخ تسجيله: 2019/12/27.

المطروح للبيع: العقار /51/ العيرون، قطعة ارض بور سليخ ضمنها بعض الاشجار الحرجية، لا بناء عليها ومنحدرة نسبياً، مساحته /1300/م.م، يحده غرباً طريق وحدود منطقة بكفيا شرقا 52 و54 و56 وطريق شمالاً حدود منطقة بكفيا جنوباً 52 و54 وطريق، يستملك من هذا العقار مساحة 79,50 م.م. بالمرسوم 12725/1963 وذلك لاجل الاشغال العائدة لمشروع تموين قرى المتن الشمالي من نبع العسل، ورد قرار وضع يد 5/3989 الطريق الكنيسة المعصره الساحة المستملكة من هذا العرض.

ويمكن لمن يرغب الاشتراك في هذه المناقصة الاطلاع على دفتر الشروط البلدي (الغرفة 203) على العنوان أعلاه، وذلك طيلة أوقات الدوام الرسمي.

تودع العروض خلال أوقات الدوام الرسمي في الصندوق الخاص الموجود في مصلحة أمانة المجلس البلدي، وذلك قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ اجراء هذه المناقصة وتهمل العروض التي تصل بعد هذا الموعد.

تل العمارة في 2 MAR 2020

رئيس مجلس الادارة - المدير العام

ميشال انطوان افرام

التكليف 343

إعلان بيع عقاري صادر عن دائرة تنفيذ بيروت

بالمعاملة رقم 2009/1286

برئاسة القاضي ميرنا كلاب

المنفذ: فرنسبنك ش.م.ل. وكيلته المحامية ماري شهوان

المنفذ عليهم: شركة انترشيب ش.م.م. فؤاد روكز وشركاه وبسام فؤاد روكز.

السند التنفيذي: سند دين بقيمة 709,542,46/ د.أ. عدا اللواحق والفوائد.

تاريخ ابلاغ الانذار: 2009/10/7

تاريخ الحجز: 2009/8/18

تاريخ تسجيله: 2009/8/19

تاريخ وضع محضر الوصف: 2019/2/27

تاريخ تسجيله لدى أمانة السجل العقاري: 2019/3/29

بيان بالعقارات المطروحة للبيع:

2400 سهماً من القسم 42 من العقار 498 الصيفي الطابق السادس جنوبي وهو مكتب مؤلف من مدخل وغرفتان وممر وخلاء مساحته /46/م2 مخمن /115000/ د.أ. وبدل الطرح /69000/ د.أ.

2400 سهماً من القسم 54 من العقار 498 الصيفي الطابق التاسع مؤلف من ست غرف مكاتب وغرفة مكتب ضمت اليه شرفة مقفلة ومدخل وارشيف وخلائين وشرفة مقفلة وممر مساحته /164/م2 مخمنة /459200/ د.أ. وبدل الطرح /275520/ د.أ.

موعد المزايدة ومكانها: الاثنين 2020/4/6 الساعة 10 قبل الظهر في دائرة تنفيذ بيروت.

شروط البيع: على الراغب في الشراء وقبل المباشرة بالمزايدة ايداع مبلغ مواز لثمن الطرح في صندوق الخزينة أو مصرف مقبول باسم رئيس دائرة تنفيذ بيروت او تقديم كفالة مصرفية تضمن المبلغ واتخاذ محل اقامة ضمن نطاق الدائرة كما وعليه وخلال ثلاثة ايام من صدور الاحالة ايداع باقي الثمن تحت طائلة اعادة المزايدة بالعشر على مسؤوليته كما وعليه خلال عشرين يوماً تلي الاحالة دفع الثمن ورسم الدلالة 5% والتسجيل.

مأمور تنفيذ بيروت

وجدي القزي

إعلان بيع بالمعاملة 2019/975

محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيروت

برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري

تباع بالمزاد العلني نهار الاثنين في 2020/3/23 ابتداءً من الساعة 2:00 بعد الظهر سيارة المنفذ عليها انا بيترا اكيفا ماركة فولكسفاكن TOUAREG موديل 2004 رقم /374236/ ج الخصوصية تحصيلاً لدين طالب التنفيذ بنك بيبلوس ش.م.ل. وكيلته المحامية جويل بطرس البالغ /5313/ $ عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ /4492/ $ والمطروحة بسعر /3100/ $ او ما يعادلها بالعملة الوطنية وان رسوم الميكانيك قد بلغت حوالي /491,000/ ل.ل.

فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد الى مرآب مجاعص في بيروت خلف قصر العدل مصحوباً بالثمن نقداً أو شيك مصرفي و5% رسم بلدي.

رئيس القلم

قاسم اللقيس

إعلان بيع بالمعاملة 2018/119

محكمة تنفيذ عقود السيارات في بيرت

برئاسة القاضي جويل عيسى الخوري

تباع بالمزاد العلني نهار الاثنين في 2020/3/23 ابتداءً من الساعة 2:00 بعد الظهر سيارة المنفذ عليها هشام نبيل الحلبي ماركة هيونداي GRAND-i10 موديل 2015 رقم /578493/ب الخصوصية تحصيلاً لدين طالب التنفيذ بنك بيروت والبلاد العربية ش.م.ل. وكيله المحامي رمزي هيكل البالغ /17,352,61/ $ عدا اللواحق والمخمنة بمبلغ /5017/ $ والمطروحة بسعر /3500/ $ او ما يعادلها بالعملة الوطنية ويترتب عليها ميكانيك منذ العام /2015/.

فعلى الراغب بالشراء الحضور بالموعد المحدد الى مرآب مجاعص في بيروت خلف قصر العدل مصحوباً بالثمن نقداً أو شيك مصرفي و5% رسم بلدي.

رئيس القلم

قاسم اللقيس

إعلان بيع عقاري صادر عن دائرة تنفيذ بيروت

بالمعاملة رقم 2009/1286

برئاسة القاضي ميرنا كلاب

المنفذ: فرنسبنك ش.م.ل. وكيلته المحامية ماري شهوان

المنفذ عليهم: شركة انترشيب ش.م.م. فؤاد روكز وشركاه وبسام فؤاد روكز.

السند التنفيذي: سند دين بقيمة 709,542,46/ د.أ. عدا اللواحق والفوائد.

تاريخ ابلاغ الانذار: 2009/10/7

تاريخ الحجز: 2009/8/18

تاريخ تسجيله: 2009/8/19

تاريخ وضع محضر الوصف: 2019/2/27

تاريخ تسجيله لدى أمانة السجل العقاري: 2019/3/29

بيان بالعقارات المطروحة للبيع:

2400 سهماً من القسم 42 من العقار 498 الصيفي الطابق السادس جنوبي وهو مكتب مؤلف من مدخل وغرفتان وممر وخلاء مساحته /46/م2 مخمن /115000/ د.أ. وبدل الطرح /69000/ د.أ.

2400 سهماً من القسم 54 من العقار 498 الصيفي الطابق التاسع مؤلف من ست غرف مكاتب وغرفة مكتب ضمت اليه شرفة مقفلة ومدخل وارشيف

ضمن اوقات الدوام الرسمي علماً بأن ثمن كل نسخة عن دفتر الشروط هو خمسون الف ليرة لبنانية.

ترسل العروض مباشرة بالبد الى ادارة مصلحة الابحاث العلمية في محطة تل العمارة - رياق - البقاع خلال الدوام الرسمي على ان تصل العروض قبل الساعة الثالثة عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ اجراء هذه المناقصة وتهمل العروض التي تصل بعد هذا الموعد.

تل العمارة في 2 MAR 2020

رئيس مجلس الادارة - المدير العام

ميشال انطوان افرام

التكليف 343

إعلان بيع عقاري صادر عن دائرة تنفيذ بيروت

بالمعاملة رقم 2009/1286

برئاسة القاضي ميرنا كلاب

المنفذ: فرنسبنك ش.م.ل. وكيلته المحامية ماري شهوان

المنفذ عليهم: شركة انترشيب ش.م.م. فؤاد روكز وشركاه وبسام فؤاد روكز.

السند التنفيذي: سند دين بقيمة 709,542,46/ د.أ. عدا اللواحق والفوائد.

تاريخ ابلاغ الانذار: 2009/10/7

تاريخ الحجز: 2009/8/18

تاريخ تسجيله: 2009/8/19

تاريخ وضع محضر الوصف: 2019/2/27

تاريخ تسجيله لدى أمانة السجل العقاري: 2019/3/29

بيان بالعقارات المطروحة للبيع:

2400 سهماً من القسم 42 من العقار 498 الصيفي الطابق السادس جنوبي وهو مكتب مؤلف من مدخل وغرفتان وممر وخلاء مساحته /46/م2 مخمن /115000/ د.أ. وبدل الطرح /69000/ د.أ.

2400 سهماً من القسم 54 من العقار 498 الصيفي الطابق التاسع مؤلف من ست غرف مكاتب وغرفة مكتب ضمت اليه شرفة مقفلة ومدخل وارشيف

ويمكن لمن يرغب الاشتراك في هذه المناقصة الاطلاع على دفتر الشروط البلدي (الغرفة 203) على العنوان أعلاه، وذلك طيلة أوقات الدوام الرسمي.

تودع العروض خلال أوقات الدوام الرسمي في الصندوق الخاص الموجود في مصلحة أمانة المجلس البلدي، وذلك قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ اجراء هذه المناقصة وتهمل العروض التي تصل بعد هذا الموعد.

تل العمارة في 2 MAR 2020

رئيس مجلس الادارة - المدير العام

ميشال انطوان افرام

التكليف 343

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لتأمين آليات المؤسسة ضد الغير والمسؤولية المدنية ولتأمين الشاحنات والصهاريج ضد كافة الأخطار لمدة سنة، موضوع استدراج العروض رقم ث4ب/11982 تاريخ 2019/11/18، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2020/4/3 تاريخ نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

يمكن للمراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 150/ ل.ل.

تسلم العروض باليد إلى امانة كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي.

علماً بأن آخر موعد لتقديم العروض هو نهار الجمعة الواقع في 2020/4/3 عند نهاية الدوام الرسمي.

بيروت في 2020/3/4

بتفويض من المدير العام

مدير الشؤون المشتركة بالانابة

المهندس واصف حنيني

التكليف 346

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لتدمير جورتي فصل واستحداث جورتي فصل في مناطق الخزانات في معمل الذوق الحراري، موضوع استدراج العروض رقم ث4ب/9161 تاريخ 2018/9/18، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2020/4/3 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

يمكن للراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 150/ ل.ل.

علما بأن العروض التي سبق وتقدم بها بعض الموردين لا تزال سارية المفعول ومن الممكن في مطلق الاحوال تقديم عروض جديدة افضل للمؤسسة.

تسلم العروض باليد الى أمانة سر كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي.

بيروت في 2020/3/4

بتفويض من المدير العام

مدير الشؤون المشتركة بالانابة

المهندس واصف حنيني

التكليف 345

إعلان

تجري مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية مناقصة عامة بواسطة الظرف المختوم لتلزيم تامين (الزامي وشامل وضد الغير وخدمة طوارئ) للسيارات والآليات التابعة للمصلحة الأبحاث العلمية الزراعية.

المكان: محطة تل العمارة الزراعية - رياق - البقاع

الزمان: الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم الثلاثاء الواقع بتاريخ 2020/3/31 فعلى من يهمه الامر الحصول على دفتر الشروط الخاص المودع نسخاً عنه في محطة تل العمارة - رياق - البقاع لدى قسم المناقصات وفي محطة الفنار - جديدة المتن لدى السيد غي قاروط العقار /61/م.م. ضم القرار للمحضر 45، اشارة بطلب من الوصيين على المحجور عليها فريحة عبد الغني غندور بموجب حكم شرعي بعدم السماح بشطب اشارات موضوعة من قبل المحكمة على المحجور عليها حفاظاً على حقوقها، اشارة تأكيد الحجر على فريحة غندور بموجب الحكم الشرعي عدد 36/ 2008، دعوى ازالة شيوع 1961/ 2012 ومحضر وصف رقم 514/ 2019.

قيمة التخمين والطرح: /162500/ دولار أميركي.

المزايدة: ستجري يوم الجمعة في 2020/5/29 الساعة العاشرة قبل الظهر امام رئيس دائرة التنفيذ وفي محكمة المتن. فعلى راغب الشراء ان يودع قبل المباشرة بالمزاد قيمة الطرح او تقديم كفالة معادلة واتخاذ محل اقامة ضمن نطاق الدائرة وخلال ثلاثة ايام تلي الاحالة، عليه ايداع كامل الثمن تحت طائلة اعادة المزايدة بزيادة العشر والا فعلى عهدته فيضمن النقص ولا يستفيد من الزيادة وعليه خلال عشرين يوما دفع الثمن والرسوم والنفقات بما فيه رسم الدلالة 5%.

رئيس القلم

زياد داغر

إعلان بيع

صادر عن دائرة تنفيذ المتن

في المعاملة التنفيذية الرقم 2019/514

المنفذان: مريم طانيوس معوض - هند منصور يشوعي - وكيلهما المحامي رمزي مجاعص.

المنفذ عليها: جمعية الصليب الاحمر اللبناني - وكيلها المحامي نايف الحدثي.

السند التنفيذي: الحكم الصادر عن المحكمة الابتدائية المدنية في المتن - الغرفة التاسعة برقم 2018/323 تاريخ 2018/10/11 (ازالة شيوع).

تاريخ محضر الوصف: 2019/11/19.

تاريخ تسجيله: 2019/12/27.

المطروح للبيع: العقار /51/ العيرون، قطعة ارض بور سليخ ضمنها بعض الاشجار الحرجية، لا بناء عليها ومنحدرة نسبياً، مساحته /1300/م.م، يحده غرباً طريق وحدود منطقة بكفيا شرقا 52 و54 و56 وطريق شمالاً حدود منطقة بكفيا جنوباً 52 و54 وطريق، يستملك من هذا العقار مساحة 79,50 م.م. بالمرسوم 12725/1963 وذلك لاجل الاشغال العائدة لمشروع تموين قرى المتن الشمالي من نبع العسل، ورد قرار وضع يد 5/3989 الطريق الكنيسة المعصره الساحة المستملكة من هذا العرض.

ويمكن لمن يرغب الاشتراك في هذه المناقصة الاطلاع على دفتر الشروط البلدي (الغرفة 203) على العنوان أعلاه، وذلك طيلة أوقات الدوام الرسمي.

تودع العروض خلال أوقات الدوام الرسمي في الصندوق الخاص الموجود في مصلحة أمانة المجلس البلدي، وذلك قبل الساعة الثانية عشرة من آخر يوم عمل يسبق تاريخ اجراء هذه المناقصة وتهمل العروض التي تصل بعد هذا الموعد.

تل العمارة في 2 MAR 2020

رئيس مجلس الادارة - المدير العام

ميشال انطوان افرام

التكليف 343

إعلان

تعلن كهرباء لبنان بأن مهلة تقديم العروض لتأمين آليات المؤسسة ضد الغير والمسؤولية المدنية ولتأمين الشاحنات والصهاريج ضد كافة الأخطار لمدة سنة، موضوع استدراج العروض رقم ث4ب/11982 تاريخ 2019/11/18، قد مددت لغاية يوم الجمعة 2020/4/3 عند نهاية الدوام الرسمي الساعة 11:00 قبل الظهر.

يمكن للمراغبين في الاشتراك باستدراج العروض المذكور اعلاه الحصول على نسخة من دفتر الشروط من مصلحة الديوان - امانة السر - الطابق 12 (غرفة 1223)، مبنى كهرباء لبنان - طريق النهر وذلك لقاء مبلغ قدره /000 150/ ل.ل.

تسلم العروض باليد إلى امانة كهرباء لبنان - طريق النهر - الطابق «12» - المبنى المركزي.

علماً بأن آخر موعد لتقديم العروض هو نهار الجمعة الواقع في 2020/4/3 عند نهاية الدوام الرسمي.

بيروت في 2020/3/4

بتفويض من المدير العام

مدير الشؤون المشتركة بالانابة

المهندس واصف حنيني

التكليف 345

إعلان

تجري مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية مناقصة عامة بواسطة الظرف المختوم لتلزيم تامين (الزامي وشامل وضد الغير وخدمة طوارئ) للسيارات والآليات التابعة للمصلحة الأبحاث العلمية الزراعية.

المكان: محطة تل العمارة الزراعية - رياق - البقاع

الزمان: الساعة الثانية عشرة ظهرا من يوم الثلاثاء الواقع بتاريخ 2020/3/31 فعلى من يهمه الامر الحصول على دفتر الشروط الخاص المودع نسخاً عنه في محطة تل العمارة - رياق - البقاع لدى قسم المناقصات وفي محطة الفنار - جديدة المتن لدى السيد غي قاروط

إعلان

شراء مطبوعات لزوم المديرية العامة للجمارك

بطريقة استدراج العروض

في تمام الساعة الثانية عشرة من يوم الثلاثاء الواقع فيه الحادي والثلاثين من شهر آذار من العام الفين وعشرين، تُجري المديرية العامة للجمارك في مركزها الكائن في ساحة رياض الصلح - بناية البنك العربي - الطابق السابع - مكتب المراقب اول لدائرة الشؤون المالية، استدراج عروض لتلزيم شراء مطبوعات لزوم المديرية العامة للجمارك.

قيمة التأمين المؤقت /1,500,000/ل.ل. (فقط مليون وخمسماية الف ليرة لبنانية).

تُقدم العروض وفق نصوص دفتر الشروط الخاص الذي يمكن الاطلاع والحصول عليه من المديرية العامة للجمارك - دائرة الشؤون المالية.

يجب ان تصل العروض الى الدائرة المذكورة قبل الساعة الثانية عشرة من يوم الإثنين الواقع فيه الثلاثين من شهر آذار من العام الفين وعشرين.

بيروت في 5 آذار 2020

مدير عام الجمارك

بدري ضاهر

التكليف 358

إعادة إعلان مناقصة عمومية

تعلن بلدية بيروت مجدداً عن إجراء مناقصة عمومية لتلزيم اعمال تشغيل وتنظيف مبنى بيت بيروت القائم على العقار 1237/الاشرفية.

وذلك في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الثلاثاء الواقع في 2020/4/7، في مقر المجلس البلدي في - الكائن في مركز القصر البلدي في وسط بيروت التجاري - شارع ويغان - الطابق الثاني، وذلك طيلة أوقات الدوام الرسمي.

تبليغ فقرة حكمية

من المحكمة الابتدائية في جبل لبنان، المتن، الغرفة التاسعة الناظرة بالدعاوى العقارية، المؤلفة من القاضي سيلفر ابو شقرا والقاضيين محمد فرحات واوجينا نصير الى المستدعى ضدهم البزابيت اسد ابي شديد وكلوفيس ابي شديد ونسطا وستوت وبدر الخوري بطرس المجهولي محل الاقامة، انه باستدعاء ازالة الشيوع رقم 2019/1283 المقدم من المستدعي نجيب ابي شديد بواسطة وكيله المحامي ابلي متى، صدر الحكم رقم 2020/37 تاريخ 2020/2/11 قضى بازالة الشيوع في العقار 82 الرامولد العقارية عن طريق طرحه للبيع بالمزاد العلني للعموم ولصالح الشركاء على ان يعتمد اساساً للطرح في المزايدة الاولى المبلغ المقدر من الخبير /96300/ د.أ. وتضمينهم النفقات والرسوم بنسبة حصة كل منهم في الملك مهلة الاستئناف خلال ثلاثين يوماً تلي مهلة النشر.

رئيس القلم كيوان كيوان

إعلان عن مناقصة عمومية

في تمام الساعة الواحدة بعد الظهر من يوم الثلاثاء الواقع فيه 2020/3/31 تجري مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان مناقصة عمومية بطريقة الظرف المختوم عائدة لـ«تشغيل وصيانة محطات الصرف الصحي ضمن نطاق مؤسسة مياه بيروت وجبل لبنان للعام 2020» وفقاً لدفتر الشروط الخاص الموضوع لهذه الغاية وذلك في المكتب الرئيسي الكائن في شارع سامي الصلح - ملك الشدراوي - بيروت.

يمكن لمن يرغب الاشتراك في هذه المناقصة الاطلاع والحصول على هذا الدفتر الاتصال بدائرة الصفقات والمشتريات في الطابق الاول - من مركز المؤسسة الكائن في وادي خطار - الحازمية - قرب مستشفى قلب يسوع لقاء مبلغ /500,000/ل.ل. يدفع في صندوق المؤسسة لقاء ايصال يضم الى

مطلوب

مطلوب دكتورة نسائية، جراحة وولادة للعمل في مركز طبي فاخر بالدوحة قطر. خبرة لا تقل عن ١٠ سنوات. الرجاء ارسال السيرة الذاتية على:

hr.sac@sac-qa.com

إعلام تبليغ

تدعو وزارة المالية – مديرية المالية العامة – مديرية الواردات – دائرة تحصيل بيروت المكلفين الواردة اسماؤهم في الجدول المرفق للحضور الى مركز الدائرة الكائن في بيروت – شارع بشارة الخوري – مبنى فيعاني – الطابق الثاني، لتبلّغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلام، والا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار اليها اعلاه، علماً انه سيتم نشر هذا الاعلام على الموقع الالكتروني لوزارة المالية.

http://www.finance.gov.lb

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون	تاريخ الزيارة الثانية	تاريخ اللصق
سهيل محمد عدنان صيداني	94425	RT000164398LB	2020/01/24	2020/02/21
نادين باسم محيو	605676	RT000161169LB	2020/01/31	2020/02/20
نزيه حسن كاظم عمرو	605812	RT000163159LB	2020/01/30	2020/02/20
حسان زكي نقاش	87802	RT000163969LB	2020/01/29	2020/02/21

تبدأ مدة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ

مدير الواردات

لؤي الحاج شحادة

التكليف 336

إعلام تبليغ

تدعو وزارة المالية – مديرية المالية العامة – مديرية الواردات – دائرة التشريع الضريبي ومتابعة الاعتراضات – قسم العلاقات الضريبية الدولية، المكلفين الواردة اسماؤهم في الجدول المرفق للحضور الى مركز الدائرة الكائن في بيروت – كورنيش النهر – مبنى وزارة المالية – بلوك A – الطابق الخامس، لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الاعلام، والا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار، علماً انه سيتم نشر هذا الاعلام على الموقع الالكتروني لوزارة المالية. http://www.finance.gov.lb

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون
Societe Tunisienne d assistance et de Service StAS	3661194	RR180183824LB

تبدأ مدة الاعتراض المحددة بشهرين من اليوم التالي لتاريخ التبليغ

مدير الواردات

لؤي الحاج شحادة

التكليف 317

سينما

The Way Back... فيلم الفرص الثانية

يقدم بن أفليك أفضل أداء له منذ سنوات

شفيق طبارة

هناك دائماً متعة غامضة تشعر بها عند مشاهدة الأفلام الرياضية أو أفلام الفداء والفرصة الثانية في الحياة وحكايات المستضعفين. غالباً ما تأخذ هذه القصص بطريقة شخصية، وفي كلّ الأوقات تتحمّس وتشجّع الفريق الرئيسي في لعبة رياضية ما.

«طريق العودة» للمخرج الأميركي غافين أوكونور، حكاية ليست جديدة. هو فيلم بروح قديمة وأداء شخصي رائع من بن أفليك. شريط رياضي بالمعنى الواسع، لكنّه ليس عن كرة السلة فقط، بل عن رجل تعثّر في الحياة واستخدم كرة السلة كمخرج شجرة تعلّق به لتفادي السقوط النهائي.

كان جاك كانتغهام (بن أفليك) ذات يوم ممتلئاً بالوعود. في المدرسة الثانوية، شكّل ظاهرة في كرة السلة مع منحة كاملة، قبل أن يبتعد فجأة عن اللعبة، ويفقد مستقبله. بعد سنوات من تلك اللحظة، سيتدهور وضع جاك أكثر لأسباب عديدة: يغرق في إدمان الكحول كلفة طلاقه وفقدانه أي أمل بحياة أفضل. عندما يُطلب منه تدريب فريق كرة السلة في مدرسته القديمة، بعدما تراجع كثيراً عن أيام مجده، يقبل جاك على مضض. ومع بدء الفتيان العمل كفريق واحد ومن ثم الفوز، وجد جاك ربما أخيراً سبباً لمواجهة شياطينه. لكن هل يكفي هذا لملء الفراغ وتضميد جراح الماضي الغائرة ووضعه على درب الخلاص؟

«طريق العودة» فيلم يجذب الجماهير التي تحبّ الدراما والإثارة الرياضية، ليس فقط بسبب وجود ممثل ذي كفاءة عالية أمام الكاميرا (أفضل أداء لبن أفليك منذ سنوات)، بل أيضاً بسبب قصة أفليك الشخصية التي شكّلت تحدّياً خاصّاً للممثل: فقد عانى أفليك من مشاكل الإدمان، ما كلّفه انفصاله عن زوجته السابقة جينيفر غارنر عام 2018 بعد زواج استمر ثلاثة عشر عاماً. هذا ما

> رجل تعثّر في الحياة واستخدم كرة السلة كمخرج شجرة تعلّق به

صرّح به حين قال إنّ الفيلم كان بشكل من الأشكال علاجاً بالنسبة إليه في خضم مشاكله الخاصة مع إدمان الكحول وعملية إعادة التأهيل. إلى جانب المعنى الواضح لأفليك، يحقّق الفيلم نجاحاً، ليس لأنه يعيد ابتكار شيء جديد في هذا النوع من الأفلام، بل إنّه فيلم رياضي تقليدي، ولكن بسبب جهود المخرج في عدم الوقوع في المألوف والكليشيهات (الموجودة لكن ليس بشكل كبير)، والواقعية القاسية للبيئة، واللعبة، وأيضاً لأنّ أفليك لم يكن يخشى أن يكون ضعيفاً أمام الكاميرا، إذ عمل على إصلاح نقاط الضعف في طريق محفوف بالمخاطر لدراما حزينة ورصينة.

أقوى نقاط «طريق العودة» بالتوازي مع أداء أفليك، هو عندما تكون لعبة كرة السلة في ذروتها حيث المشاهد التحفيزية ترغمنا على دعم الفريق. عندما يقوم جاك بتوجيه لاعبيه وتعليمهم وسائل لتحسين أدائهم، لا يحاول الشريط تبسيط كرة السلة بل يقدّم الإستراتيجيات، واللعبة كانك تشاهدها في الواقع. وهناك الدراما الخاصة بجاك الذي يواجه مشاكله الخاصة من خلال تدريب الشباب... هذا الخلط في الدراما مع الفصل الأخير في الفيلم الذي يتم الكشف عن إنسانية التعافي، قدّم العاطفة المطلوبة لفيلم دراما رياضي.

طبعاً، لا يخلو العمل من الكليشيهات، ليس بسبب قلة مهارة المخرج أو الإفتقار إلى نَص جيد، بل بكل بساطة لأنّه لا يمكن أن نشاهد الفيلم من دونها، فهي مطلوبة في هذه النوع من الأفلام، خاصة أنّ القصة ليست جديدة بل قُدّمت ضمن قالب جديد (يكون هذا النوع من الأفلام عادةً قصصاً حقيقية). إلا أنّ الشريط وقع في مطبّ التركيز على شخص واحد، في حين أنّ القصص الثانوية فيه توازي بأهميتها القصة الرئيسية. لم يمنحنا فرصة استثمار عواطفنا في الشخصيات الأخرى أو الفريق، ولا التعرّف إلى فريق كرة السلة بشكل أعمق، فبناء شخصيات ثانوية كان ليعطي الفيلم دفعة أقوى. كذلك، بالغ المخرج في تقديم المشاهد التي نرى فيها جاك يجرّ نفسه إلى الأسفل أكثر، خصوصاً أنّنا مللنا المشاهد التي يدمّر فيها حياته. مشاهد أفقدت روح الفيلم الرياضي السريع المليء بالأدرينالين والقلوب الخافقة ونقاط الثواني الأخيرة.

«طريق العودة» فيلم غير متطلّب وممتع، بخاصة في مشاهد كرة السلة واللعبة وحركة الكاميرا مع الطابة واللاعبين. يقدم دفعة درامية ممزوجة بأدرينالين كافية لجذبنا. لكنّه لا يبقى معنا لفترة طويلة. ما يمكن أن نتذكره هو أداء أفليك عندما لا تفارق الكاميرا وجهه. لهواة هذه النوع من الأفلام، يقدم هذا العمل المطلوب، لكنه ليس في مستوى أفلام القصص الحقيقية مثل Hoosiers (1986) أو «المدرب كارتر» (2005)/ متوافر على نتفليكس) أو «طريق المجد» (2006) وبالتأكيد لا يصل إلى مستوى الفيلم الوثائقي Hoop Dream (1994) لمخرج الوثائقيات الأميركي ستيف جيمس.

The Way Back: حالياً في الصالات اللبنانية

مشهد من «إلى الأمام»

أنيميشن

Onward: رحلة على بساط... السحر

ماذا لو أنّ للألعاب حياة خاصة، تتكلم وتعيش بمجرد مغادرة البشر الغرفة؟ ماذا لو لم يكن الأطفال يخافون الوحوش، بل الوحوش تخشى الأطفال؟ ماذا لو لم تكن المشاعر مجرّد عواطف، بل أشخاص يعيشون في الرأس؟ ماذا لو أنّ السيارات تتكلم وتتسابق في ما بينها؟ ماذا لو أن الأسماك والحشرات تتكلم ولديها مشاكلها الخاصة؟ ماذا لو أنه في مكان ما، هناك جامعة خاصة للوحوش؟

لطالما طرحت استديوات «بيكسار» للرسوم المتحركة أسئلة كهذه منذ فيلمها الروائي الطويل الأول «قصة لعبة» (1995)، ومن ثم أجابت عنها بإبداع وذكاء وحبّ وجمال وكوميديا. وفي «إلى الأمام» (Onward)، فيلمها الثاني والعشرون (قدّم في عروض خاصّة ضمن «مهرجان برلين» الأخير)، تطرح «بيكسار» والمخرج دان سكانلون (فيلمه الثاني بعد «جامعة الوحوش» 2013) سؤالاً جديداً: ماذا لو كان السحر موجوداً يمكن استعماله بطريقة جيدة لأهداف شخصية عاطفية؟ النتيجة فيلم مغامرة كوميدي مؤثر ومسلٍّ.

السحر كان جزءاً لا يتجزّأ من الحياة اليومية، لكنّه لم يعد يلعب دوراً في حياة المخلوقات الأسطورية. التكنولوجيا مثل الهواتف وغيرها من الأجهزة الحديثة تفوّقت على الـ«أباراكا دابرا»، عندما يحتفل الجني الصغير «إيان لايت فوت» (صوت: توم هولاند) بعيد ميلاده السادس عشر، يشعر بالدهشة من هدية أعطتها والدته لورال لايت فوت (صوت: جوليا لويس دريفوس) له ولشقيقه الأكبر بارلي لايت فوت (صوت: كريس برات) بالنيابة عن والدهما المتوفى منذ سنوات: عصا ودليل سحريان، يعيدان الأشخاص الغائبين لمدة 24 ساعة. لسوء الحظ، تمّ استخدام العصا والدليل بشكل خاطئ من قبل الشقيقين، بحيث أعادا فقط سيقان والدهما. ومن أجل استحضار بقية الجسد، يذهب الشقيقان في مغامرة للبحث عن جوهرة سحرية جديدة.

«إلى الأمام» رحلة لإعادة اكتشاف الذات وجذور الأسرة وتقاليد الفرد الثقافية. رحلة لتكريم عالم اندثر تحت وطأة التكنولوجيا. يحفر الشريط قليلاً داخلنا، ويدعونا إلى تذوّق طعم الإثارة السحرية، في رحلة وهمية مليئة بالمشاهد والمغامرات الممتعة بمعدّل عاطفي

> إعادة اكتشاف الذات وتكريم عالم اندثر تحت وطأة التكنولوجيا

مرتفع (حتى البكاء في النهاية). يتبع فيلم دان سكانلون الأنماط الكلاسيكية لأفلام «بيكسار» وأفلام المغامرة وسينما الأفلام المتحركة الحديثة.

في النهاية، تسقط جميع القطع في مكانها بدقة، وتندمج الأفكار السحرية في إطار مألوف. يوازن الفيلم بين التوتّر والفكاهة والعاطفة والسحرة والتنانين، ويتمّ إعطاء الشقيقين مساحة كبيرة للتعبير عن حزنهما لفقدان والدهما. يقدّم الشريط مراراً لحظات تهريجية هزلية خاصة بسبب زوج السيقان غير المنضبط. لكن «بيكسار» لم تقدم شيئاً جديداً هنا، إذ لا يُعتبر العمل من أجمل أفلامها، لكنه بالتأكيد تكملة لرحلتها في عالم الروائح الترفيهية. يخلق العمل بيئة مثيرة للإعجاب بصرياً، مليئة بالتفاصيل الساحرة التي نغارها بشعور لذيذ بعد ساعة وأربعين دقيقة مسلّية.

لطالما قدّمت «بيكسار» في أفلامها مواضيع أكثر عمقاً من القصة الرئيسية. و«إلى الأمام» يلقي نظرة عميقة إلى الحزن والطرق المختلفة لمواجهة الموت. المدهش في أفلام «بيكسار» ليس اختيار معالجة مثل هذه المواضيع، بل الطريقة التي يتم فيها تعميق هذه القضايا ضمن فيلم رسوم متحركة. فمن الناحية النظرية، هذه الأعمال «المصمّمة للأطفال»، منذ «قصة لعبة» إلى «إلى الأمام»، تتحدث في هذه المواضيع، متوجهةً إلى البالغين أكثر من الأطفال لأنها تكون مخفية قليلاً بالنسبة إلى الصغار. تنجح «بيكسار» دوماً في معالجة المشاكل النفسية بطريقة مسلية. مثلاً عدم وجود جزء من جسد الوالد، ولا تمكّنه من التحدث إلى أطفاله، مشاهد تدعونا إلى النظر إلى قيمة ما في يدينا الآن، وليس ما هو خارج عن متناولنا. تعرف «بيكسار» جيداً كيف تجعل الرسوم المتحركة طفولية جداً وفي الوقت نفسه واقعية جداً للبالغين، أو على الأقل تشكّل انعكاساً لهم.

الفيلم ليس أصيلاً تماماً، لكنّه يُقدم بذكاء، ومؤلّفوه يعرفون الأزرار التي يجب الكبس عليها. لكن بعد 21 فيلماً، نعرف كمشاهدين متى وأين تضغط الأزرار، فالفيلم خال من المفاجآت على عكس أكثرية وأفضل أعمال الاستديو.

شفيق...

Onward: حالياً في الصالات اللبنانية

zoom

«بعلم الوصول»: رسالة أمل في عز اليأس

القاهرة ـ عصام زكريا

بعد جولة استمرت ستة أشهر في المهرجانات الدولية والعربية بدأت بـ«تورونتو» في كندا، وانتهت بافتتاح مهرجان «أسوان لسينما المرأة»، مروراً بـ«مونبلييه» في فرنسا، و«ساو باولو» في البرازيل، و«قرطاج» في تونس وغيرها، انطلق العرض العام التجاري لفيلم «بعلم الوصول» (إخراج وتأليف هشام صقر) في مصر. ينتمي «بعلم الوصول» إلى ما يُعرف بالسينما المستقلّة، التي تحفر لنفسها هامشاً ضيقاً داخل السينما السائدة منذ حوالى 20 عاماً، لم تستطع فيها أن تهزّ عرش السينما التجارية أو تنافسها، ولكنها على الأقل استطاعت أن تثبت نفسها عبر مشاركات معقولة في المهرجانات العالمية، وجمهور محدود داخل مصر والعالم العربي.

يشكل عام، يتشارك «بعلم الوصول» مع معظم أفلام هذا الهامش «المستقل» بكثير من العناصر والملامح الفنية، قصة بسيطة عن شخصية عادية لكن أكثر حساسية ووعياً بذاتها من المتوسّط. واقعية الأماكن والحوار والتفاصيل، لكن مع بلاغة شعرية، حقيقية أو مفتعَلة، في التصوير وبعض الجمل الحوارية أو التعليقات الصوتية للشخصيات. سرد تأملي وإيقاع هادئ أو بطيء، مع توليف (مونتاج) يهتمّ بالتفاصيل الصغيرة أكثر من الأفعال والأحداث الدرامية الكبيرة. تمثيل يقترب من روح الارتجال يختلف بوضوح عن التمثيل السائد في السينما التجارية. وفوق ذلك كلّه روح حزينة متشائمة ولو غلّفتها نهاية متفائلة أحياناً.

يدور الفيلم حول زوجة شابة وأم حديثة اسمها «هالة» (تؤدّي دورها بسمة)، تعاني من رغبة في الانتحار والاكتئاب. نعلم أنه أصابها عقب موت والدها الذي كانت تحبه ومرتبطة به أكثر من أمها دائمة التذمّر والشكوى.

تتفاقم أزمة هالة عند توقيف زوجها، رفل عبد القادر، الموظف في أحد البنوك بعد ارتكابه خطأ تسبب في اتّهامه باختلاس مبلغ مالي كبير. وتحت ضغط الظروف، تضطر للعودة إلى منزل أمها والعمل كمدرّسة للغة العربية.

في الوقت نفسه، لهالة صديقة واحدة، بسنت شوقي، جارتها في المبنى الذي تقطن فيه مع زوجها، تعيش مع والدها المريض الذي يحتضر، محمد سرحان، وتساعدها هالة أحياناً في البقاء، مع الأب لغاية انتهاء الجارة من عملها، أو لقاءاتها المختلسة مع شاب تزوجته سراً.

تتقدم الأحداث ببطء، حيث تتعقد قضية الزوج الذي لا يستطيع إثبات براءته، ويموت والد الجارة. وفي بيت العائلة القديم تواجه هالة أشباح الماضي مع أمها وأختها المراهقة المتمرّدة الفنانة، كما كانت هالة في مثل عمرها. ووسط كلّ هذا اليأس، تكتشف هالة وجود رسالة من امرأة مجهولة تتحدث باسمها عن مشاكل تشبه مشاكلها، تعقبها رسائل أخرى على فترات متباعدة. هذه الرسائل تمثّل الجانب الشعري، الذي سبقت الإشارة إليه، وسط بناء سرديّ واقعيّ يهتم برصد تفاصيل الحياة في الأحياء الشعبية المتوسطة، وبالشخصيات والأحداث العادية.

الفيلم من تأليف وإخراج ومونتاج هشام صقر، الذي عمل مؤلّفاً و«مونتيراً» في العديد من الأفلام المستقلة. وشارك في كتابته ابراهيم البطوط، أحد رواد السينما المستقلّة في مصر، وأول مخرج منهم يصنع فيلماً روائياً طويلاً هو «ايثاكا» أعقبه بفيلم «عين شمس» الذي فتح الباب أمام هذا التيار عالمياً. اختفى البطوط منذ أكثر من خمس سنوات مكتئباً ومنعزلاً، قبل أن يشارك ككاتب وممثل في أحد المشاهد، والفيلم بشكل ما يروي بعضاً من سيرته.

يتّسم أسلوب هشام صقر بالنفَس الهادئ، والاهتمام بعنصر التصوير بشكل خاص، والذي برع مدير التصوير مصطفى الشيشتاوي في إضاءته وتلوينه، وبالأداء الواقعي للممثلين، وقد أجاد صقر اختيارهم وتوجيههم واختيار الزوايا التي يلتقط من خلالها انفعالاتهم وأحاسيسهم.

أهم ما في هذه النوعية من الأفلام هو المزاج والشعور العام الذي يغلّف العمل ويعطيه معناه، وتلخّصه عبارة تقولها بطلة الفيلم هالة: «إزاي نقدر نعيش لما الفقد والعجز والظلم يبقوا أحاسيس ثابتة في يومنا؟!».

ومع أنّ الفيلم يركّز على شخصية هالة الموجودة في معظم المشاهد، إلّا أن الفكرة الرئيسية هي أنّ الموت والمرض والظلم تضرب الناس جميعاً، وأن البؤس والاكتئاب يغلّفان الحياة كلها، لكن في النهاية ينبغي أن نستمر وأن نحاول حتى لو لم يكن لمحاولاتنا جدوى.

عيب الفيلم الوحيد، في رأيي، هو بطء الجزء الأخير سردياً، حيث كان يحتاج إلى مزيد من الاختزال والسرعة النسبية، مقارنة بالجزء الأول، والمشكلة ليس سببها بطء الإيقاع أو سرعته، ولكن عدم التنويع والحركة داخل الإيقاع. فالعمل السريع يحتاج إلى إبطاء، نسبي في بعض الأجزاء، وكذلك العمل البطيء يحتاج إلى التسريع في بعض الأجزاء، مثلما يحدث في الموسيقى، ويجب على المخرج أن يفكّر في عمله كمقطوعة موسيقية، تُعزف من خلال إيقاع اللقطات والمشاهد والدراما، وهذا هو ما ينقص العمل، وليس البطء بحدّ ذاته كما اعتقد البعض.

«بعلم الوصول» أحد الأعمال المصرية النادرة التي تُصنع هذه الأيام خارج منظومة السوق التي باتت لا تعرف سوى الأكشن والكوميديا، وتكاد تخلو من الأفلام الفنية التي كنا نراها حتى في أسوأ الأعوام والمواسم الفنية. لذلك هو يستحقّ التحية، والمشاهدة، مع الاحتفاظ بالملاحظات النقدية وأمل أن يصنع هذا المخرج الموهوب عملاً جديداً أفضل، وأن لا يلقى مصير الكثير من أبناء جيله الذين يجلسون في بيوتهم سنوات من دون عمل.

«بعلم الوصول» رسالة أمل مثل الرسائل التي تتلقاها هالة، تخفّف من كآبة الواقع السينمائي الذي يخنق أيّ إبداع أو تجديد أو خروج على السائد والمألوف.

مشهد من الفيلم

ستريمينغ

ما أشبه حالة لبنان بـ «العجز الكبير»

كريستيان بايل في الفيلم

عندما تشغلنا الحكومات ومؤسساتها بأمور صغيرة وتافهة، وتتجاهل الصحافة التي يفترض أن تكون حليفة المواطن، أقوى الأخبار وأهمها... يعني ذلك أنّ هناك شيئاً خطيراً على وشك الحدوث. من هنا إليكم فيلم «العجز الكبير» (2015) من إخراج آدم مكاي بشكله الأنيق وعمقه الدراماتيكي ووجهه الكوميدي، المقتبس عن كتاب بالاسم نفسه من تأليف مايكل لويس، عن إفلاس قطاع العقارات في الولايات المتحدة الأميركية (2008). ما أدى إلى أزمة عميقة في النظام الرأسمالي. البنكوك الكبيرة والمؤسسات الرأسمالية لا تقول عادة شيئاً عن الانهيار الحتمي للاقتصاد، وكيف أن الرأسمالية هي فقاعة صابون كبيرة قد تنفجر في غضون ثوان. من هنا يبدأ مكاي فيلمه بأربع قصص لأربع شخصيات مختلفة (حقيقية) رأت الأزمة قبل حدوثها، وتكلّمت عن فقاعة القطاع العقاري التي سبقت الانهيار الاقتصادي في العالم.

أسلوب آدم مكاي السينمائي لا يتغيّر، فهو سريع تتداخل فيه القصص والحوارات والمشاهد لتشكّل فسيفساء كبيرة إذا أمعنّا النظر فيها ضعنا، أما إذا رأيناها من بعيد وبانفتاح لما يقدّم، فهمناها ببساطة.

فيلم مكاي عن خصوصيات وعموميات وول ستريت، مؤامرة ذكية عن دخول أربعة خبراء ماليين استراتيجيين في واحد من شقوق النظام، واشتمّوا رائحة الانفجار وتظاهروا بالسخرية بينما أفادوا من ذلك ليصبحوا من أصحاب الملايين.

ما أشبه الأزمات المالية في النظم الرأسمالية ببعضها، وما أشبه الأزمات المالية العالمية بأزمة لبنان اليوم، من حجم الأشخاص غير المطّلعين على ما يجري، عن كيفية عمل البنوك والمساهمين في أموال الناس، عن الصحافة التي تتجاهل الحقائق... يسعى فيلم «العجز الكبير» قدر الإمكان لتسهيل فهم هذه المعضلة المالية، بطريقة كوميدية درامية حول الذين لا يأبهون، وحول كيفية خروج البنوك دائماً رابحة من المعمعة، وكيفية وضع اللوم في النهاية على «المهاجرين والفقراء»!

ش. ط

The Big Short (2015) متوافر على نتفليكس

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 9 آذار 2020 العدد 4000

صورة وخبر

شهد المسرح الرئيسي في استديوات «والت ديزني» في بربانك في كاليفورنيا، أخيراً، العرض الأوّل لمسلسل الأنيميشن الجديد Mira, Royal Detective (ميرا، المخبرة الملكية) الذي سيبصر النور على قناة «ديزني جونيور» في 20 آذار (مارس) الحالي. يتتبع العمل الشجاعة «ميرا» البالغة ثمانية أعوام. فتاة من عامة الشعب تم تعيينها لتأدية دور مخبرة من قِبل الملكة، فتسافر عبر مملكتها لمساعدة أفراد العائلة المالكة والعامة على حدّ سواء. شاركت في تأدية أصوات الشخصية مجموعة كبيرة من الفنانين، من بينهم ليلا لادنييه، أوتكارش أمبودكار وفريدا بينتو. (آيمي ساسمان ـ أ ف ب)

نزيه أبو عفش

يوميات ناقصة

تلك التي لا سِواها

نعم؛ أنا في حاجةٍ لتمضيةِ ما بقي مِن هذه الليلةِ بصحبةِ نفسي...

نفسي الخائفةْ/ نفسي التي تظلّ خائفةْ/ نفسي التي لا يُرضيها، ولا يُرضيني، أنْ تَظلّ خائفةْ/ نفسي التي يُخيفُها الجميعُ ولا يَخافُها أحد: نفسي التي تُخيفني...

نفسي المخطوفةِ الخائفة/ نفسي التي لا أحدَ محتاجٌ إلى صحبتِها/ نفسي عديمةِ الجدوى تلك التي، على ضآلةِ شأنها وجدواها، لا أحدَ يَتَحَنَّنُ بِفَكِّ أسرِها ويَتَصدّقُ بها عليّ...

تلك التي لا سِواها: أريدُ أنْ أكونَ بصحبتِها.

نفسي التي ضيَّعتُها...

نفسي التي أرغبُ في استعادتِها:

نفسي التي ضَيَّعَتني.

غسّان سحّاب والأصدقاء: علي شعيب... بطلنا

في نشاط يعدّ تحية «إلى علي شعيب»، يدعو مقهى «تاء مربوطة» ومبادرة «مِعْزَفْ» الموسيقية، يوم الجمعة المقبل، إلى حضور حفلة بعنوان «علّوا الصوت» يحتضنها «مسرح المدينة» (الحمرا ـ بيروت). في الصفحة الخاصة بالسهرة على فايسبوك، يصف القائمون عليها الموعد المرتقب أنّه «حفلة موسيقيّة غنائيّة ـ واقعيّة». يشارك في الأمسية الفنانون: غسّان سحّاب (قانون)، محمد عاصي (غناء)، وسام زين الدين (غناء)، مرتضى حريري (عود) ومجدي زين الدين (إيقاع).

«علّوا الصوت»: الجمعة 13 آذار (مارس) الحالي ـ الساعة الثامنة مساءً ـ «مسرح المدينة» (الحمرا ـ

جاز ولاتيني مع Teaspoon

إذا كنتم من محبّي الجاز والموسيقى الآتية من البرازيل وأميركا اللاتينية، فحفلة «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» مساء اليوم الاثنين مخصّصة لكم. في السيوفي (الأشرفية) وتحت عنوان Teaspoon، ستجتمع مجموعة من الفنانين الأصدقاء لتقديم مختارات شهيرة تمتّع الحاضرين. وهم: سارة مارون (غناء)، إيلي بشارة (غيتار)، سيفاغ قيومجيان (باص) وبوني شحادة (درامز). يعود ريع هذه السهرة لدعم برنامج «أونوماتوبيا» لتطوير المهارات الموسيقية.

حفلة Teaspoon: اليوم الاثنين ـ الساعة الثامنة والنصف مساءً ـ «أونوماتوبيا ـ الملتقى الموسيقي» (السيوفي ـ الأشرفية/ بيروت). للاستعلام: 01/398986

فرج حنّا: «شرقي» في NOW Beirut

يضرب فرج حنّا (1991 ـ الصورة) موعداً جديداً مع الجمهور، بعد غدٍ الأربعاء، في NOW Beirut (الأشرفية). الفنان اللبناني الذي يحظى بشعبية واسعة في أوساط الشباب الذي يخاطبه بلغته بعيداً عن الابتذال والتكرار، سيقدّم برنامجاً يمزج فيه بين الأغنيات اللبنانية والعربية الراسخة في الذاكرة بنفحة عصرية «تبعث على التفاؤل وتحمّس على الرقص». فهو لطالما أكّد أنّه يهدف من خلال إعادة تأدية الأعمال المعروفة على طريقته الخاصة إلى «مشاركة الناس الأمور التي أحبّها. أحب أن أقدّم أعمالاً تضع البسمة على وجوه الآخرين»، وفق ما قال في تصريح سابق لـ«الأخبار».

وكما جرت العادة، لن يتخلّى صاحب أغنية «صار وقت الجيزة» عن البزق على المسرح، كما سيؤدّي باقة من أغنياته الخاصة التي كان آخرها في نهاية العام الماضي «شو العيد؟». في هذه الأغنية، تولّى فرج شخصياً مهمّة الكتابة والتلحين، فيما كان الفيديو كليب من إخراج كارل سلامة.

حفلة شرقية مع فرج حنّا: بعد غدٍ الأربعاء ـ الساعة التاسعة والنصف مساءً ـ NOW Beirut (شارع سليم بسترس ـ الأشرفية ـ بيروت). للاستعلام: 01/211122

استديو لبن يحيي ... رائعة سارة كاين

«صرخة للنجدة في عالم لا يسمع». هذا هو العنوان العريض لمسرحية «ذُهان 4:48» (للبريطانية سارة كاين) التي تُعرض في «استديو لبن» (الصنائع ـ بيروت)، غداً الثلاثاء. يحمل العرض القصير توقيع المخرج زياد سبلاني (الصورة)، فيما يتشارك التمثيل كل من: شربل أبي نادر، جنيفر نصر الله وترايسي يونس. يتبع العرض سرد لقصص عن مواضيع الصحّة النفسية والاكتئاب. علماً بأنّ المسرحية مؤدّاة باللغة العربية، والترجمة مؤمّنة للنص والسرد.

مسرحية «ذُهان 4:48»: غداً الثلاثاء ـ الساعة الثامنة والنصف مساءً ـ «استديو لبن» (زيكو هاوس ـ الصنائع/ بيروت). للاستعلام: 71/880564

الإثنين 9 آذار 2019 العدد 95
Lundi 9 March 2019 no95

الأخبار

رأس المال

سندات اليوروبوندز في آخر يوم تداول قبل إعلان إعادة الهيكلة: توزّعها، خسائرها

تاريخ الإستحقاق	القيمة الإسمية	القيمة السوقية
2020/03/09	1200	648
2020/04/14	700	295
2020/06/19	600	246
2021/04/12	2092	573
2022/05/27	500	136
2022/10/04	1540	435
2023/01/27	1100	314
2023/05/26	500	134
2024/04/22	700	188
2024/11/04	538	145
2024/12/03	250	67
2025/02/26	800	210
2025/06/12	800	208
2026/11/27	1600	416
2027/03/23	1250	317
2027/11/29	1000	254
2028/11/03	893	241
2028/03/20	1700	397
2029/05/25	1000	250
2029/11/27	1500	343
2030/02/26	1400	355
2031/04/22	300	77
2031/11/20	2500	575
2032/03/23	1000	251
2033/05/17	1500	330
2034/05/17	1500	330
2035/11/02	600	151
2035/07/27	1500	328
2037/03/23	750	270

المصدر: بلومبرغ، وزارة المال — تصميم: رامي علّيان

في العدد

02
جود القادري
كوستاس لابافيتساس: اللجوء إلى الـIMF خطأ فادح

03
حسن دياب
الخسائر بالمعيار الدولي IFRS9

04
مجلس الإنماء والإعمار: 3,5 مليارات دولار لـ 14 شركة

06
من تجربة إيرلندا: تأميم المصارف هو الحلّ الأفضل

08
زياد حافظ
الدولة النيوليبرالية: التناقضات

حزب الـIMF مستنفر بوجه الحلّ الداخلي

محمد وهبة

وأخيراً، تجرّأت الدولة على سلوك طريق التخلّف عن السداد وإعادة هيكلة الدين بعدما تدنّت الاحتياطات بالعملات الأجنبية لدى مصرف لبنان إلى مستوى حرج وخطير. وعرض رئيس الحكومة حسان دياب، في خطاب علني، الخطوط العامة للخطّة التي ستُعرض على الدائنين أثناء التفاوض معهم: إعادة التوازن إلى المالية العامة أي تصفير العجز، إعادة هيكلة القطاع المصرفي، حماية صغار المودعين، تأمين موارد إضافية للإنفاق على التعليم والصحة والبنية التحتية، إقرار نظام ضريبي أكثر إنصافاً، وشبكة أمان اجتماعية لحماية الأشد فقراً، واستراتيجية وطنية لمكافحة الفساد.

هذه الخطوط هي خلاصة الاجتماعات التي عقدتها لجنة الإنقاذ في السراي الحكومي حيث عرضت الكثير من الأفكار بشأن التعامل مع تداعيات هذا القرار على التعامل مع الدائنين الأجانب الذين يحملون 11,6 مليار دولار من سندات اليوروبوندز، والمصارف المحلية التي تحمل 12 مليار دولار من هذه السندات، ومصرف لبنان الذي يحمل 5,7 مليارات. إلا أن كل هذه الاجتماعات لم تتوصل إلى نتيجة حاسمة ونهائية. السبب هو انقسام فريق اللجنة إلى قسمين: حزب صندوق النقد الدولي، وحزب الحلّ الداخلي. كلّهم كانوا يدفعون في اتجاه إعلان التخلّف عن السداد، إلا أن أهدافهم لم تكن واحدة. حزب الصندوق يراهن على أن التخلّف لن يترك أمام الجميع سوى خيار اللجوء إلى الصندوق، فيما حزب الحلّ الداخلي يعتقد أنه مرغم على هذه الخطوة عاجلاً أم آجلاً وأنه بسبب حساسية ودقة المرحلة يجب البدء عاجلاً بهذه الخطوة.

من أين نبدأ؟ هناك دين حكومي إجمالي بقيمة 91,6 مليار دولار منه دين داخلي بقيمة 77,4 مليار دولار ودين خارجي بقيمة 14,2 مليار دولار. ويتوزّع هذا الدين بين 57,8 مليار دولار دين بالليرة اللبنانية و33,8 مليار دولار بالعملة الأجنبية. المصارف تحمل من مجمل هذا الدين نحو 28,7 مليار دولار منه نحو 12 ملياراً بالعملة الأجنبية. ومصرف لبنان يحمل نحو 33,6 مليار دولار منها 5,7 مليارات دولار بالعملة الأجنبية. والأجانب يحملون 11,6 مليارات دولار بالعملة الأجنبية.

وهناك نحو 7,5 مليارات دولار بالليرة محمولة من الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ومؤسسة ضمان الودائع، إلى جانب 2,1 مليار دولار من الدين بالعملة الأجنبية محمول من أطراف متفرقة.

إعادة هيكلة الدين سترتب خسائر على كل طرف بحسب حصّته من الدين وقيمة الاقتطاع التي يمكن أن تقوم بها الدولة. حتى الآن لم تتوصل لجنة الإنقاذ إلى احتساب النسبة المحدّدة للاقتطاع من الدين بالليرة وبالعملة الأجنبية، ولم تقرّر إذا كان مستوى الاقتطاع نفسه سيُفرض على الدائنين الأجانب والدائنين المحليين. وهناك تركيز على الدين بالعملة الأجنبية، وخصوصاً المحمول من جهات خارجية لأنه يستوجب معالجة خاصة ويضع لبنان أمام مقصلة التدويل لأن الدائنين الأجانب، مهما اعتبروا الدولة تعمل بنية حسنة سيرفعون دعاوى قضائية في المحاكم الخارجية في محاولة للحجز على أصولها ضماناً لديونهم.

وإعادة الهيكلة ستطلق عملية تصحيح واسعة بالاستناد إلى توزيع الخسائر. هذا هو محور الصراع اليوم. من يدفع الفاتورة؟ هل ستفرض الحكومة هيركات على الودائع؟ هل ستتمكن من إطلاق الاقتصاد؟ هل ستكفي الاحتياطات الحالية لتمويل استيراد السلع الأساسية؟. الوزير السابق شربل نحاس احتسب الاحتياطات الباقية بنحو 14 مليار دولار من ضمنها احتياطات إلزامية للمصارف مقابل الودائع، فهل تكفي؟ ما هي التسوية التي سيرضى بها الدائنون المحليون والأجانب؟ عملياً، ستكون هناك تسوية مع الداخل تتضمن إجراءات محاسبية لخفض ميزانيات المصارف من خلال شطب قيم متساوية من الأصول والالتزامات، وفي المقابل ستكون هناك مفاوضات مع الخارج للتوصل إلى اتفاق. المفاوضات ستكون صعبة وشاقّة وسط حملة تهويل حزب صندوق النقد، لكن مجرد إعلان إعادة الهيكلة يخفف الضغوط عن الحكومة في الدفع أملاً في إيجاد تسوية مع الدائنين.

كذلك، فإن إعادة الهيكلة وتسجيل الخسائر في القطاع المصرفي، ستطلق موجة أخرى من إعادة هيكلة مصرف لبنان الذي يحمل 76 مليار دولار من الالتزامات للمصارف بالعملات الأجنبية، ونحو 23 مليار دولار من الالتزامات بالليرة اللبنانية و18 مليار دولار احتياطات إلزامية.

وسط كل هذا الضجيج، لم يبدأ الحديث عن الاقتصاد ببعده النقدي (سعر صرف الليرة) وبأدوات وآليات استعادة النموّ، بعد رغم أنهما المسألة الأساسية التي يجب الالتفات إليها بوصفها المهمة الأصعب، لأنها يفترض أن تحمي المقيمين في لبنان من نتائج إعادة الهيكلة.

مقابلة | إجراها جود القادري

كيف ننتقل من اقتصاد يتّسم بهيمنة رأس المال ويعزّز المصالح المالية للطبقة الحاكمة الى اقتصاد منتج؟ لا يحدث هذا الامر إلّا إذا كانت لدى المصرفيين وسواهم من الراسماليين والاثرياء ذوي الصلة، قوّة هائلة بحسب الخبير اليوناني كوستاس لابافيتساس. يعتقد ان اسوأ الخيارات هو صندوق النقد الدولي. كلامه يستند إلى تجارب عديدة مثل اليونان والارجنتين. فلبنان اليوم مفلس وهناك خسائر يجب توزيعها. يتم الامر عبر الفعل السياسي، اي التخلّف الاحادي عن السداد. اما طلب الإنقاذ من صندوق النقد الدولي فهو خطأ فادح لان برامج الصندوق «لن تدفع نحو تعديلات جذرية في بنية الاقتصاد مثل تقليص حجم القطاع المصرفي والحدّ من القطاع العقاري وتعزيز القطاعين الاول والثانوي. ليس للصندوق سجلّ حافل في تحقيق هذا التغيير، وليس هناك سبب للاعتقاد بأنه سيأتي به الى لبنان»

كوستاس لابافيتساس

- يجب إعادة التوازن إلى اقتصاد لبنان
- اللجوء إلى الـIMF خطأ فادح

■ لبنان يستورد أكثر ممّا ينتج. هل الأمر مرتبطٌ باتّجاه عالمي حيث يتركّز رأس المال في النشاط الاقتصادي؟

ـ لبنان يعاني من عجز كبير في الحساب الجاري. يتضمن عجزاً في الميزان التجاري. يستورد أكثر مما يصدّر. لذا من الأفضل القول إنه غير قادر على المنافسة، وأن لديه عجزاً كبيراً في حسابه الجاري، ولا يولّد مدّخرات كافية لدعم الاستثمار. الوضع ليس شاذاً في جميع أنحاء العالم. ففي إيطاليا فائض في الميزان التجاري وفي الحساب الجاري أيضاً. كذلك تمكّنت اليونان من تقليص عجز حسابها الجاري (حتى في البداية لم يكن بحجم العجز في لبنان) ثم تراجع إلى مستويات أدنى بكثير مما هو عليه اليوم في لبنان.

في لبنان، هناك أزمة في سعر الصرف والتحويلات الخارجية. هي أزمة كلاسيكية في البلدان النامية في عصر الأموَلة (تركّز النشاط المالي ورأس المال في القطاعات الاقتصادية)، ترتبط هذه الأزمة ارتباطاً وثيقاً بسياسة تثبيت سعر الصرف التي أثبتت أنها مدمّرة والتي اختارتها الطبقة الحاكمة تحت إدارة مصرف لبنان والحكومة لفترة طويلة. فاقتصاد لبنان يقع تحت ضغط كبير لأنّ العملة الأجنبية القوية ضربت قدرة لبنان التنافسية وأفسحت المجال أمام نموّ الإقراض الداخلي.

تثبيت سعر العملة هو أحد خصائص سياسة «الأمولة» التي تُمليها مصالح رأس المال في عدد من البلدان النامية. إنها السياسة المفضّلة للمصارف ولكبار المموّلين. تثبيت سعر الصرف مرتبطٌ بشكل وثيق بالتحكّم في التضخّم. ما يتيح لرأس المال تأمين الأرباح وإخراجها من البلاد بأمان، فيما يدفع رأس المال الصناعي عقوبة التنافسية المنخفضة. هذه الظواهر هي سمة من سمات التبعيّة المالية في البلدان النامية التي تعكس الدور المهيمن لرأس المال. لبنان في حالة تبعية مالية شديدة واقتصاده تدمّر على حساب تعزيز المصالح المالية.

■ إن لم يتمسّك لبنان بثبيت سعر الصرف بشدّة، فهل تعتقد أنه قد ينافس وتسمح له السوق العالمية بذلك؟

ـ أنا لا أقترح للحظة أن تعديل سعر الصرف سيؤدّي ببساطة إلى معالجة الأزمة. فلبنان يعاني أيضاً من مشاكل حادّة في اقتصاده الحقيقي: ضعف في قطاعَي الزراعة والصناعة مقابل توسّع مفرط للقطاع العقاري... هناك الكثير من القضايا التي تتطلّب إقرار سياسات مستدامة، إلّا أن الحكومات اللبنانية، على مرّ السنين، جعلت هذه المشاكل أسوأ. اللافت أن المشترك الوحيد بين كلّ ذلك هو سياسة تثبيت سعر صرف الليرة لمدّة طويلة. السبب أن رأس المال المحلّي يفضّل سياسة تثبيت العملة لأنها تسهّل الاقتراض الكثيف من الخارج بأسعار منخفضة، وإيداعها في الداخل لتحقيق الأرباح من أسعار الفائدة المرتفعة. هناك حرص على تثبيت سعر العملة المحليّة مقابل الدولار لمصلحة رأس المال والأعمال التجارية المرتبطة به. في الواقع، هناك العديد من الدول الناشئة التي تبنّت هذه السياسة ظاهرياً، لكن شدّتها في لبنان مذهلة. في تلك البلدان هناك ممارسات عمليّة لكنّ لبنان استثنائي. فمن الواضح أن التثبيت يعكس المصالح السياسية والاجتماعية للبلد. لا يحدث هذا الأمر إلا إذا كانت لدى المصرفيين وسواهم من الرأسماليين والأثرياء ذوي الصلة بهم، قوّة هائلة. وإذا استمرّ لبنان بتثبيت سعر العملة فسيجد صعوبة أكبر في مواجهة الأزمة، وسيكون التأثير على الاقتصاد المحلّي أكثر حدّة. هذا يعني حصول تغييرات هيكلية في بنية السلطة والحفاظ على امتيازات الأثرياء.

■ هل تعتقد أن نمط عيش اللبنانيين دفع تثبيت سعر العملة ليبقى دائماً؟

ـ من الواضح أن الربط في لبنان سمح للطبقة المتوسطة باستهلاك السلع الفاخرة والسفر والدراسة في الخارج. أعلم أن هناك طبقة متوسطة لبنانية واسعة تحبّ الحياة الرفيعة وتنفق بما يفوق قدراتها، لكن المجتمع اللبناني أكثر تعقيداً من ذلك، إذ هناك العديد من المصالح القويّة. ففي ظلّ هيمنة رأس المال وسياسة تثبيت سعر العملة المحلية، عندما تدخل الدولة إلى السوق العالمية تشجّع الرساميل النقدية القابلة للإقراض على التحرك بحريّة عبر الحدود. لقد اتخذت النخبة اللبنانية الحاكمة هذا القرار منذ فترة، ونجم عن ذلك تحوّل المصارف إلى الطرف الأقوى المموّل بالتدفقات الرأسمالية الخارجية. لذا كان ضرورياً ضمان عائد مرتفع للغاية على هذه التدفقات من خلال رفع أسعار الفائدة المحلية، وضمان حرية الانتقال.

هكذا نشأ اقتصاد غير متوازن جذب تدفقات كبيرة الشتات اللبناني في الاغتراب ومن أصحاب الدولارات الأخرى في العالم العربي الباحثين عن ربح مالي آمن. تلقائياً، تضخّمت المصارف أكبر بكثير من الاقتصاد (موجودات المصارف تصل إلى أربعة أضعاف الناتج المحلي الإجمالي). لكن المصرف المركزي (مصرف لبنان) أسهم في تعقيد الأمر عندما بدأ يقترض من المصارف بالعملة الأجنبية فيما استمرّ عجز الموازنة.

يمكن اعتبار الأمر برمّته بمثابة مخطّط بونزي هائل يستمر طالما تدفّقت رؤوس الأموال إلى لبنان. كذلك يمكن اعتباره آلية غير مستقرّة للغاية تسمح للبنان بالحفاظ على عجز في الحساب الجاري من خلال وجود فائض في حساب رأس المال.

إن الأرباح المرتفعة التي حقّقها الموعدون على ودائعهم بالدولار لم تكن انعكاساً للعوائد الحقيقية التي يمكن تحقيقها في النشاطات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني. لقد مثّلوا هذه الأرباح من الودائع الجديدة. هذه العملية لم تكن مستدامة، ففي النهاية، بات واضحاً أن هناك التزامات بالدولار في دولة إيفاؤها إضافة إلى الحاجة لتمويل ثمن الواردات واستحقاقات الديون بالدولار أيضاً. وعندما ظهرت الشكوك حول سيولة المصارف وملاءتها المالية، بدأ يتردّد الموعدون الجدد في إرسال الأموال، ثم بدأت المشاكل. أوضح دليل على ذلك، انخفاض احتياطات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية، وهي علامة حقيقية على الأزمة. هذا هو واقع لبنان الذي يثير سؤالاً أساسياً: ماذا نفعل؟

■ يعتقد الاقتصاديون اللبنانيون أنه «يجب ألّا نسير في طريق فنزويلا». ألا يجب أن نسير في هذا الطريق؟

هناك القليل من القواسم المشتركة بين لبنان وفنزويلا، والهدف من المقارنة بينهما بثّ الخوف عند الشعب اللبناني. المقارنة مع فنزويلا في سياق لبنان هو أمر مضلّل. خلال الأزمة الأوروبية، استمرّ المحافظون في الحديث عن الأرجنتين ووجوب عدم اتّباع اليونان لهذا المسار «الكارثي»، ما خلق التباساً عند اليونانيين. تتمتّع فنزويلا بتجربة مختلفة عن لبنان، ويُعزى ذلك جزئياً إلى سوء إدارة إنتاج النفط، وإلى حدّ ما، بسبب العقوبات الأميركية القاسية. رغم ذلك، فمن ناحية سياسية، إذا كان الهدف من التحذير بشأن تكرار التجربة الفنزويلية في لبنان، أن يوقف لبنان أيّ قرار أحادي يتعلّق بوقف دفع الديون، عندئذ يكون العكس صحيحاً. يحتاج لبنان إلى اتّخاذ إجراءات أحادية وأن يتجنّب الاعتماد على صندوق النقد الدولي.

تعريف

كوستاس لابافيتساس خبيرٌ اقتصادي من اليونان ■ حالياً يدرّس الاقتصاد في جامعة لندن ■ انتُخب عضواً في البرلمان اليوناني لحكومة سيريزا في كانون الثاني 2015 ■ غادر من أجل تشكيل الوحدة الشعبية في أب 2015 عندما وقّع سيريزا خطّة إنقاذ مع الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي ■ من أعماله The Left Case Against EU Polity Press 2018. الربح بلا إنتاج: كيف يستغلّنا المال جميعاً (2013). الأزمة في منطقة اليورو (2012). المؤسّسات الاجتماعية للسوق، والاتّصالات (Routledge 2003) ■ يُعرف لابافيتساس بمقاربته الماركسية لمسألة «الأمولة» كمفهوم يعكس التاريخ الحديث للنيوليبرالية (المستمدّة من المفهوم الماركسي لرأس المال، الذي طوّره رودولف هيلفردنج). الأمولة مؤشّر على النهايات المتزايد بين الإنتاج ورأس المال خلال العقود الأربعة الماضية ■ من الخصائص البارزة للأمولة ارتفاع الأرباح المحقّقة بواسطة العمليات المالية. إنّها تجربة البلدان الناشئة في عصر الأمولة فكانت قاسية وبمثابة مدبج للبلدان المتقدّمة، وخصوصاً للولايات المتحدة الأميركية المهيمنة المصدّرة للدولار

■ ما رأيك في اقتراحات الخبراء التي تدفع في اتّجاه الاستعانة بصندوق النقد الدولي؟

ـ إنها نصيحة سيئة. لا شك بأن لبنان أفلس بالفعل. فالدين غير قابل للاستمرار، واحتياطات البنك المركزي منخفضة للغاية، وهناك مدفوعات سندات اليوروبوند التي يتعيّن سدادها في شهر آذار (اليوم) وليس واضحاً إن كانت الدولارات متوافرة لذلك، وليس هناك نموّ اقتصادي. في هذه الحالة، ترتكب الدولة اللبنانية خطأ فادحاً في طلب الإنقاذ من صندوق النقد الدولي واعتماد سياسات التكيّف الهيكلي الخاصة به. ربما يكون هذا الطلب أسوأ شيء يمكن أن يفعله لبنان، لأن برنامج صندوق النقد يركّز على التقشّف بهدف الاستدامة المالية. سيضغط ذلك على الطلب الكلّي ويدفع الاقتصاد نحو الركود، فضلاً عن أنه يخلق جميع أنواع المشاكل الاجتماعية. برنامج الصندوق لن يدفع نحو تعديلات جذرية في بنية الاقتصاد مثل تقليص حجم القطاع المصرفي والحدّ من القطاع العقاري وتعزيز القطاعَين الأولي والثانوي. ليس للصندوق سجلّ حافل في تحقيق هذا التغيير، وليس هناك سبب للاعتقاد بأنه سيأتي به إلى لبنان.

فعلى سبيل المثال، وقّعت اليونان برنامجاً مع صندوق النقد الدولي (والاتحاد الأوروبي) من عام 2010 إلى عام 2018 علماً بأن مفاعيله لا تزال سارية إلى اليوم من دون أن يحصل تغيير بنيوي في الاقتصاد اليوناني على الإطلاق: قطاعات الزراعة والصناعة ضعيفة جداً، مقابل تضخّم في قطاع الخدمات، ونموّ متواضع في الإنتاج، إلى جانب معدلات بطالة مرتفعة، وفرص نموّ متدنية. الاقتصاد اليوناني في حالة نموّ منخفض ويتمتّع بنوع من الاستقرار من دون الكثير من التوقعات المستقبلية. يمكن للبنان أن يتوقّع تطوّرات مماثلة إذا سار على طريق صندوق النقد الدولي.

■ ماذا يجب أن نتوقّع من صندوق النقد الدولي؟

ـ لا يمكن توقّع أيّ شيء جيّد من صندوق النقد الدولي. إنّها قاعدة موثوقة أن البلدان النامية يجب أن تكون متشكّكة للغاية. لا ينبغي دعوة الصندوق إلى التدخّل في السياسات المحلية، ويجب التعامل مع نصيحته بحذر شديد.

ورغم أن الصندوق عدّل طريقة عمله في السنوات العشر الماضية وأقرّ، على سبيل المثال، بأن ضوابط رأس المال قد تكون ضرورية في بعض الحالات، وأن الديون قد لا تكون مستدامة ويجب على الدائنين القبول بإعادة الهيكلة (منذ أيام قالها عن الأرجنتين، إلا أنه لا يجب الثقة به، لأنه لا يحترم السيادة الوطنية ولا يعمل لمصلحة العمال. سجلّ الصندوق كارثيّ وآخرها في الأرجنتين. سيفرض الصندوق سياسات تشمل تقييد الأجور والقدرة التنافسية، وخفض الإنفاق على الرعاية الاجتماعية إلى جانب التقشّف والتحرير (الخصخصة).

يجب على لبنان تبنّي نهج أحادي، وأن تطالب القوى التقدميّة بمجموعة جذريّة من السياسات من ضمنها التخلّف انتقائياً عن سداد الديون وفرض الخسائر على المصارف. تبنّي هذا النهج يترك للبنان فرصة وضع سياسات صناعية تنشط الاقتصاد وتعزّز القطاع الأساسي والثانوي وتقليص حجم القطاع المالي.

■ يعتقد بعض الاقتصاديين، أن لبنان بحاجة إلى ضخّ نقدي من صندوق النقد الدولي لمساعدته على تجاوز الأزمة، فإلى أيّ مدى هذا الأمر صحيح؟

ـ قد يزوّد صندوق النقد لبنان «بضخ نقدي» لتعزيز احتياطات البنك المركزي بالدولار، لكن هذا «الحقن النقدي» يأتي بشروط وتعديلات هيكلية؛ سيطلب الصندوق قمع الأجور، وسيدفع نحو تدهور ظروف العمل، وإلغاء دعم السلع الاستهلاكية، والمحروقات، ومساعدات الرعاية الاجتماعية، وما إلى ذلك، فضلاً عن الانفتاح السريع للبلاد على المنافسة الدولية.

يُرجّح أن «الضخ النقدي» يتيح للبنان شراء المزيد من الوقت ويجنّبه التخلّف الفوري عن السداد، لكن المشكلة الحقيقية تكمن في إعادة هيكلة الاقتصاد وتقليص الدور المهيمن للمصارف. الصندوق لن يساعد لبنان على وضع الاقتصاد على طريق النمو وخلق فرص العمل وزيادة المداخيل، بل الأرجح أنه بعد سنوات على هذا «الضخ النقدي» سيجد لبنان نفسه في وضع مماثل لما هو عليه اليوم.

تبنّت الأرجنتين بقيادة ماكري الذي انتُخب في كانون الأول 2015، سياسات نيوليبرالية وسرعان ما تدهور أداء الاقتصاد الأرجنتيني. ففي عام 2018 استدعت حكومة ماكري صندوق النقد الدولي الذي قدّم 57 مليار دولار، وطلب التقشّف ومزيداً من التحرير. اليوم الأرجنتين مفلسة بالتأكيد. ما حدث هو أن ماكري اشترى لنفسه بعض الوقت. يجب على لبنان ألّا يسير في هذا الطريق.

■ يقول الوزير السابق جبران باسيل وسياسيون آخرون إن استغلال احتياطات النفط سيحلّ جميع مشاكلنا. هل تعتقد أن هذا صحيح؟

ـ هذا تفكير بالتمنّي. كان لدينا الكثير منه في اليونان. إن عائدات النفط والغاز في البحر الأبيض المتوسط هي بعيدة في المستقبل إذا تحققت. إفلاس لبنان سيبدأ قبل وقت طويل من أن تصبح هذه الأموال متاحة. إيرادات النفط والغاز قد تثبت أهميتها إذا حدثت إعادة هيكلة جذرية للاقتصاد، بعد التعامل مع الديون، أي اقتصاد موجّه نحو الإنتاج في ظلّ حكومة غير فاسدة ونظام حكم ديمقراطي يدافع عن مصالح العمال. عندئذٍ يمكن أن توفر احتياطات النفط والغاز حيوية. لكن يجب على لبنان حلّ أزمته أولاً.

هناك أمر أساسي وهو أن لبنان أحد أكثر الاقتصادات المالية في العالم، وهو نموذج شديد التبعية المالية مع نظام تثبيت للعملة، وتدفقات رأس المال الحر وقطاع مالي مهيمن. في الواقع لقد تدمّر النسيج المنتج للاقتصاد، فيما يحتاج لبنان إلى تطوير قطاعَي التعليم الابتدائي والثانوي. لقد خسر نشاط التمويل باعتباره اتّجاهاً عالمياً منذ عام 2008-2007، ولم تعُد لديه الديناميكية نفسها. هناك ركود راسخ في القطاع الإنتاجي في البلدان المتقدّمة، والقطاع المالي لم يعد يولّد الأرباح السابقة، وهناك أيضاً فقاعة سوق الأسهم العالمية بسبب الأموال الرخيصة التي ضخّتها الحكومات. يسود العالم الغربي نوع من الرأسمالية المريضة التي لا يمكنها البقاء لفترة أطول. هناك حدود لمدى تحقيق الأرباح اعتماداً على رأس المال وليس على الإنتاج. في هذا السياق يحتاج لبنان إلى إلغاء الأمولة وإعادة تنظيم اقتصاده لصالح العمال.

■ ماذا عن فرض قصّ الشعر (هيركات) والتخلّف عن سداد الديون؟

ـ إذا لم يلجأ لبنان بصندوق النقد الدولي، فعليه التفكير في التخلّف عن سداد الديون وإعادة هيكلتها. التخلّف عن السداد فعل سيادي وأحادي، لكن ما هي الخيارات المتاحة؟ إذا أرادت الحكومة أن تتخلّف عن السداد، سيرتب على مصرف لبنان التخلّف عن السداد أيضاً إلى جانب قصّ الديون، فمن سيتحمّل الخسائر: المودعون، الدائنون، المصارف، المساهمون في المصارف؟

المصارف اللبنانية مملوكة لبعض أثرى الناس وأكثرهم نفوذاً في لبنان وهم أكثر من استفاد من السياسات الاقتصادية السخية ولديها معدلات عالية من كفاية رأس المال. يجب أن تقع الخسائر على مساهمي المصارف وأصحاب السندات المصرفية أولاً وليس على المودعين. من المهمّ أن نتعلم من الأزمة القبرصية في 2013 المشابهة لأزمة لبنان لجهة التوسّع المفرط للقطاع المصرفي، والأنشطة المالية المضاربة، والاقتصاد غير المتوازن. لكن قبرص فرضت قصّ الودائع وسلبت مدّخرات الآف الناس من دون تغيير هيكل الاقتصاد. على لبنان تجنّب هذا الطريق.

> المصارف مملوكة من أثرى الناس وأكثرهم نفوذاً وهم أكثر من استفاد وعليهم تحمّل العبء الأكبر في تخفيف الديون

> اقتصاد لبنان عبارة عن مخطّط بونزي غير مستقرّ للغاية لأنه ينتج عجزاً في الحساب الجاري من خلال فائض في حساب رأس المال

الخسائر بالمعيار الدولي IFRS9

حسن دياب

أعلن رئيس الحكومة حسان دياب يوم السبت الماضي أن احتياطيات لبنان بالعملات الأجنبية بلغ مستوى حرجاً وخطيراً، ما يدفع الحكومة إلى تعليق سداد استحقاق 9 آذار (اليوم) من سندات اليوروبوند مع العمل على إعادة هيكلة الديون بالتفاوض مع الدائنين. ما هي انعكاسات هذا القرار على المركز المالي وبيان الأرباح والخسائر للمصارف والمؤسّسات المالية العاملة في لبنان وفقاً للمعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) المتعلّق بالأدوات المالية، والواجب التطبيق اعتباراً من عام 2018 بموجب مذكّرة لجنة الرقابة على المصارف رقم 2015/18.

النشأة والهدف

نشأ المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS9 بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة في نهاية 2008 وأدّت إلى إفلاس العديد من المصارف والمؤسّسات المالية حول العالم نتيجة التقييم الخاطئ لمخاطر الائتمان والتقليل من مخاطر الرهن العقاري عند التخلّف عن سداد الديون.

يهدف هذا المعيار إلى احتساب القيمة العادلة للأدوات المالية والخسائر المتوقعة منها. يُقصد بالأداة المالية أيّ عقد ينشأ عنه أصل مالي أو التزام مالي أو حقوق ملكية لجهة ما (دولة، أو شركة)، كالأسهم وسندات الدين والسندات السيادية (سندات الخزينة) والودائع المصرفية. ويُقصد بالقيمة العادلة، القيمة التي يمكن بموجبها تبادل هذه الأدوات أو تسوية الالتزامات بين الأطراف الراغبة في تبادل هذه العقود أو الأدوات، وعلى بيّنة من الحقائق يتم التعامل بإرادة حرّة.

تصنيف الأصول المالية

تُصنّف الأصول المالية عند الاقتناء، أي عندما تصبح الجهة المصدّرة أو الحاملة له طرفاً بموجب ارتباط تعاقدي مع الغير بناء على نموذج أعمال يشمل خصائص التدفق النقدي. ويُقصد بنموذج الأعمال الطريقة التي تمارس بها هذه الجهة نشاطها المتعلق بإدارة أصولها المالية. لذا قد تحتفظ بمحفظة أصول من ضمنها السندات السيادية) التي تديرها بهدف الاستثمار (التدفق النقدي التعاقدي أي أن يكون الأصل المالي يولّد تدفقات نقدية بتواريخ محددة أو قابلة للتحديد كالسندات مثلا) أو المتاجرة.

ووفقاً للمعيار IFRS9، توزّع الأصول المالية على ثلاث فئات:

- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر: هي الأصول المالية التي اشتراها المصرف بهدف المتاجرة (المضاربة) من خلال بيعها وتحقيق الأرباح من تقلّبات أسعارها القصيرة الأجل كشراء وبيع الأسهم والسندات والمشتقات المالية والخيارات في البورصة. يؤثّر التغيير في القيمة العادلة لهذه الفئة على بيان الأرباح والخسائر.

- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل: تمثّل هذه الأصول الاستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل، مثل التملّك في حقوق ملكيّة شركات أخرى (شراء أسهم). كذلك يؤثّر التغيّر في القيمة العادلة لهذه الفئة على حقوق الملكية للمساهمين من دون التأثير مباشرة على بيان الأرباح والخسائر.

- أصول مالية بالتكلفة المطفأة (المستنفدة): هي الأصول التي تحتفظ بها إدارة المصرف لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية بتاريخ الاستحقاق (أصل الدين + الفائدة)، كالاستثمار في سندات الدين وسندات الخزينة واليوروبوند والودائع المصرفية لمؤسّسات الأعمال. ويفرض هذا المعيار على المصارف ومؤسّسات الأعمال التحوّط تجاه المخاطر الائتمانية المتوقعة، وقيد قيمة هذه الخسائر في بيان الأرباح والخسائر.

نموذج الهبوط (الانخفاض في القيمة)

يفرض المعيار الدولي المذكورة على المصارف ومؤسّسات الأعمال بالأداة المالية أيّ عقد ينشأ عنه أصل مالي أو التزام مالي أو حقوق ملكية لجهة ما (دولة، أو شركة)، كالأسهم وسندات الدين والسندات السيادية (سندات الخزينة) والودائع المصرفية. يتضمّن القيمة العادلة، القيمة التي يمكن بموجبها تبادل هذه الأدوات أو تسوية الالتزامات بين الأطراف الراغبة في تبادل هذه العقود أو الأدوات، وعلى بيّنة من الحقائق يتم التعامل بإرادة حرّة.

تصنيف الأصول المالية

تُصنّف الأصول المالية عند الاقتناء، أي عندما تصبح الجهة المصدّرة أو الحاملة له طرفاً بموجب ارتباط تعاقدي مع الغير بناء على نموذج أعمال يشمل خصائص التدفق النقدي. ويُقصد بنموذج الأعمال الطريقة التي تمارس بها هذه الجهة نشاطها المتعلق بإدارة أصولها المالية. لذا قد تحتفظ بمحفظة أصول من ضمنها السندات السيادية) التي تديرها بهدف الاستثمار (التدفق النقدي التعاقدي أي أن يكون الأصل المالي يولّد تدفقات نقدية بتواريخ محددة أو قابلة للتحديد كالسندات مثلا) أو المتاجرة.

ووفقاً للمعيار IFRS9، توزّع الأصول المالية على ثلاث فئات:

- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر: هي الأصول المالية التي اشتراها المصرف بهدف المتاجرة (المضاربة) من خلال بيعها وتحقيق الأرباح من تقلّبات أسعارها القصيرة الأجل كشراء وبيع الأسهم والسندات والمشتقات المالية والخيارات في البورصة. يؤثّر التغيير في القيمة العادلة لهذه الفئة على بيان الأرباح والخسائر.

- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل: تمثّل هذه الأصول الاستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل، مثل التملّك في حقوق ملكيّة شركات أخرى (شراء أسهم). كذلك يؤثّر التغيّر في القيمة العادلة لهذه الفئة على حقوق الملكية للمساهمين من دون التأثير مباشرة على بيان الأرباح والخسائر.

- أصول مالية بالتكلفة المطفأة (المستنفدة): هي الأصول التي تحتفظ بها إدارة المصرف لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية بتاريخ الاستحقاق (أصل الدين + الفائدة)، كالاستثمار في سندات الدين وسندات الخزينة واليوروبوند والودائع المصرفية لمؤسّسات الأعمال. ويفرض هذا المعيار على المصارف ومؤسّسات الأعمال التحوّط تجاه المخاطر الائتمانية المتوقعة، وقيد قيمة هذه الخسائر في بيان الأرباح والخسائر.

نموذج الهبوط (الانخفاض في القيمة)

يفرض المعيار الدولي المذكورة على المصارف ومؤسّسات الأعمال بالأداة المالية أيّ عقد ينشأ عنه أصل مالي أو التزام مالي أو حقوق ملكية لجهة ما (دولة، أو شركة)، كالأسهم وسندات الدين والسندات السيادية (سندات الخزينة) والودائع المصرفية. يتضمّن القيمة العادلة، القيمة التي يمكن بموجبها تبادل هذه الأدوات أو تسوية الالتزامات بين الأطراف الراغبة في تبادل هذه العقود أو الأدوات، وعلى بيّنة من الحقائق يتم التعامل بإرادة حرّة.

تصنيف الأصول المالية

تُصنّف الأصول المالية عند الاقتناء، أي عندما تصبح الجهة المصدّرة أو الحاملة له طرفاً بموجب ارتباط تعاقدي مع الغير بناء على نموذج أعمال يشمل خصائص التدفق النقدي. ويُقصد بنموذج الأعمال الطريقة التي تمارس بها هذه الجهة نشاطها المتعلق بإدارة أصولها المالية. لذا قد تحتفظ بمحفظة أصول من ضمنها السندات السيادية) التي تديرها بهدف الاستثمار (التدفق النقدي التعاقدي أي أن يكون الأصل المالي يولّد تدفقات نقدية بتواريخ محددة أو قابلة للتحديد كالسندات مثلا) أو المتاجرة.

ووفقاً للمعيار IFRS9، توزّع الأصول المالية على ثلاث فئات:

- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر: هي الأصول المالية التي اشتراها المصرف بهدف المتاجرة (المضاربة) من خلال بيعها وتحقيق الأرباح من تقلّبات أسعارها القصيرة الأجل كشراء وبيع الأسهم والسندات والمشتقات المالية والخيارات في البورصة. يؤثّر التغيير في القيمة العادلة لهذه الفئة على بيان الأرباح والخسائر.

- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل: تمثّل هذه الأصول الاستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل، مثل التملّك في حقوق ملكيّة شركات أخرى (شراء أسهم). كذلك يؤثّر التغيّر في القيمة العادلة لهذه الفئة على حقوق الملكية للمساهمين من دون التأثير مباشرة على بيان الأرباح والخسائر.

- أصول مالية بالتكلفة المطفأة (المستنفدة): هي الأصول التي تحتفظ بها إدارة المصرف لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية بتاريخ الاستحقاق (أصل الدين + الفائدة)، كالاستثمار في سندات الدين وسندات الخزينة واليوروبوند والودائع المصرفية لمؤسّسات الأعمال. ويفرض هذا المعيار على المصارف ومؤسّسات الأعمال التحوّط تجاه المخاطر الائتمانية المتوقعة، وقيد قيمة هذه الخسائر في بيان الأرباح والخسائر.

يهدف هذا المعيار إلى احتساب القيمة العادلة للأدوات المالية والخسائر المتوقعة منها. يُقصد بالأداة المالية أيّ عقد ينشأ عنه أصل مالي أو التزام مالي أو حقوق ملكية لجهة ما (دولة، أو شركة)، كالأسهم وسندات الدين والسندات السيادية (سندات الخزينة) والودائع المصرفية. يتضمّن القيمة العادلة، القيمة التي يمكن بموجبها تبادل هذه الأدوات أو تسوية الالتزامات بين الأطراف الراغبة في تبادل هذه العقود أو الأدوات، وعلى بيّنة من الحقائق يتم التعامل بإرادة حرّة.

تصنيف الأصول المالية

تُصنّف الأصول المالية عند الاقتناء، أي عندما تصبح الجهة المصدّرة أو الحاملة له طرفاً بموجب ارتباط تعاقدي مع الغير بناء على نموذج أعمال يشمل خصائص التدفق النقدي. ويُقصد بنموذج الأعمال الطريقة التي تمارس بها هذه الجهة نشاطها المتعلق بإدارة أصولها المالية. لذا قد تحتفظ بمحفظة أصول من ضمنها السندات السيادية) التي تديرها بهدف الاستثمار (التدفق النقدي التعاقدي أي أن يكون الأصل المالي يولّد تدفقات نقدية بتواريخ محددة أو قابلة للتحديد كالسندات مثلا) أو المتاجرة.

ووفقاً للمعيار IFRS9، توزّع الأصول المالية على ثلاث فئات:

- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر: هي الأصول المالية التي اشتراها المصرف بهدف المتاجرة (المضاربة) من خلال بيعها وتحقيق الأرباح من تقلّبات أسعارها القصيرة الأجل كشراء وبيع الأسهم والسندات والمشتقات المالية والخيارات في البورصة. يؤثّر التغيير في القيمة العادلة لهذه الفئة على بيان الأرباح والخسائر.

- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل: تمثّل هذه الأصول الاستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل، مثل التملّك في حقوق ملكيّة شركات أخرى (شراء أسهم). كذلك يؤثّر التغيّر في القيمة العادلة لهذه الفئة على حقوق الملكية للمساهمين من دون التأثير مباشرة على بيان الأرباح والخسائر.

- أصول مالية بالتكلفة المطفأة (المستنفدة): هي الأصول التي تحتفظ بها إدارة المصرف لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية بتاريخ الاستحقاق (أصل الدين + الفائدة)، كالاستثمار في سندات الدين وسندات الخزينة واليوروبوند والودائع المصرفية لمؤسّسات الأعمال. ويفرض هذا المعيار على المصارف ومؤسّسات الأعمال التحوّط تجاه المخاطر الائتمانية المتوقعة، وقيد قيمة هذه الخسائر في بيان الأرباح والخسائر.

يهدف هذا المعيار إلى احتساب القيمة العادلة للأدوات المالية والخسائر المتوقعة منها. يُقصد بالأداة المالية أيّ عقد ينشأ عنه أصل مالي أو التزام مالي أو حقوق ملكية لجهة ما (دولة، أو شركة)، كالأسهم وسندات الدين والسندات السيادية (سندات الخزينة) والودائع المصرفية. يتضمّن القيمة العادلة، القيمة التي يمكن بموجبها تبادل هذه الأدوات أو تسوية الالتزامات بين الأطراف الراغبة في تبادل هذه العقود أو الأدوات، وعلى بيّنة من الحقائق يتم التعامل بإرادة حرّة.

تصنيف الأصول المالية

تُصنّف الأصول المالية عند الاقتناء، أي عندما تصبح الجهة المصدّرة أو الحاملة له طرفاً بموجب ارتباط تعاقدي مع الغير بناء على نموذج أعمال يشمل خصائص التدفق النقدي. ويُقصد بنموذج الأعمال الطريقة التي تمارس بها هذه الجهة نشاطها المتعلق بإدارة أصولها المالية. لذا قد تحتفظ بمحفظة أصول من ضمنها السندات السيادية) التي تديرها بهدف الاستثمار (التدفق النقدي التعاقدي أي أن يكون الأصل المالي يولّد تدفقات نقدية بتواريخ محددة أو قابلة للتحديد كالسندات مثلا) أو المتاجرة.

ووفقاً للمعيار IFRS9، توزّع الأصول المالية على ثلاث فئات:

- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر: هي الأصول المالية التي اشتراها المصرف بهدف المتاجرة (المضاربة) من خلال بيعها وتحقيق الأرباح من تقلّبات أسعارها القصيرة الأجل كشراء وبيع الأسهم والسندات والمشتقات المالية والخيارات في البورصة. يؤثّر التغيير في القيمة العادلة لهذه الفئة على بيان الأرباح والخسائر.

- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل: تمثّل هذه الأصول الاستثمارات في أدوات الملكية بغرض الاحتفاظ بها على المدى الطويل، مثل التملّك في حقوق ملكيّة شركات أخرى (شراء أسهم). كذلك يؤثّر التغيّر في القيمة العادلة لهذه الفئة على حقوق الملكية للمساهمين من دون التأثير مباشرة على بيان الأرباح والخسائر.

- أصول مالية بالتكلفة المطفأة (المستنفدة): هي الأصول التي تحتفظ بها إدارة المصرف لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية بتاريخ الاستحقاق (أصل الدين + الفائدة)، كالاستثمار في سندات الدين وسندات الخزينة واليوروبوند والودائع المصرفية لمؤسّسات الأعمال. ويفرض هذا المعيار على المصارف ومؤسّسات الأعمال التحوّط تجاه المخاطر الائتمانية المتوقعة، وقيد قيمة هذه الخسائر في بيان الأرباح والخسائر.

يؤدّي هذا الإجراء المحاسبي إلى زيادة خسائر هذه المصارف بشكل كبير، فضلاً عن انخفاض بما يوازيه في قيمة أصولها المالية وحقوق الملكية، نظراً إلى الحجم الكبير التي تحمله المصارف اللبنانية من هذه السندات.

يترك هذا الأمر أثره أيضاً على بيئة الأعمال في لبنان. ففي حين ينبغي على المصارف إعادة تقييم القروض الممنوحة للمؤسّسات الأعمال في لبنان واحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة، خصوصاً في ظلّ انخفاض قيمة الضمانات العقارية. يتوجب على هذه المؤسّسات في المقابل، وفقاً للمعيار، تقييم مدى قدرة المصارف على سداد قيمة الودائع في تواريخ استحق

مجلس الإنماء والإعمار للمقاولات
3,5 مليارات دولار لـ 14 شركة

باستثناء عقدَي سوكلين وميز، بلغت قيمة العقود التي وقّعها مجلس الإنماء والإعمار بين عامي 2007 و2019 نحو 4,8 مليارات دولار توزّعت على 270 مشروعاً فازت بها 82 شركة تعهدات ومقاولات.

هناك أربع فئات استحوذت على هذه العقود:

- الفئة الأولى للعقود التي تتفوق قيمتها 100 مليون دولار: بلغت القيمة الإجمالية لهذه العقود 3,55 ملايين دولار واستحوذت عليها 14 شركة فقط.
- الفئة الثانية للعقود التي تتراوح قيمتها بين 50 مليون دولار ولغاية 100 مليون دولار: بلغت قيمة العقود الإجمالية 278,5 مليون دولار واستحوذت عليها أربع شركات.
- الفئة الثالثة للعقود التي تتراوح قيمتها بين 10 ملايين دولار ولغاية 50 مليون دولار: بلغت قيمة العقود الإجمالية 808,7 ملايين دولار واستحوذت عليها 27 شركة.
- الفئة الرابعة للعقود التي تقلّ قيمتها عن 10 ملايين دولار: بلغت قيمة العقود الإجمالية 173 مليون دولار واستحوذت عليها 37 شركة.

من أصل 82 شركة فازت بالعقود، هناك 45 شركة أو تحالف شركات فاز بعقد واحد فقط ولم يتمكّن من المشاركة أو الفوز بأيّ عقد جديد طوال السنوات الـ13 الماضية. ومن بين الشركات التي فازت لأكثر من مرّة وعددها 37 شركة، تبيّن أن 12 شركة استحوذت على حصّة متواضعة من العقود لا تزيد نسبتها عن 1,3% أو ما يوازي 62,3 مليون دولار.

هذا التركّز المرتفع في تلزيمات المجلس يعكس حقيقة متداولة عن وجود شراكة ما بين الطبقة السياسية وشركات المقاولات. فالمجلس عبارة عن مجموعة من مندوبي القوى السياسية، والشركات هي الأدوات التي تؤمّن لهم مصالح زبائنية ـ مالية وتحقّق لأصحابها أرباحاً سخيّة من المال العام.

تعليب المناقصات هو السمة الأساسية لهذا التركّز وعدم قدرة أكثر من 45 شركة المشاركة مجدّداً في مناقصات المجلس. هذا التعليب يتم عبر بنود في دفاتر الشروط تفرض على الشركات توافر معيار حاسم للسماح لها بالمشاركة في المناقصة أو استبعادها تلقائياً: الخبرة. غالبية دفاتر الشروط فرضت أن يكون لدى الشركات الخبرة على مدى عدد معيّن من السنوات (غالباً تكون خمس سنوات) في تنفيذ أشغال مماثلة للعقد المطروح للمناقصة. عدم الفوز بأيّ مناقصة في المجلس لفترة خمس سنوات متتالية يُفقد الشركة حقّها بالمشاركة. ربما تكون الشركة قد فازت في مناقصات لدى وزارة الأشغال أو لدى بلدية بيروت أو أيّ جهة رسمية أخرى، لكنها إذا لم تفز ضمن عدد محدّد من السنوات بأيّ التزام أشغال من المجلس، فإنها ستفقد حقّها في المشاركة.

هكذا، على مرّ السنوات بدأ يتقلّص عدد الشركات المشاركة أو التي يحقّ لها المشاركة في مناقصات تلزيمات مجلس الإنماء والإعمار، وبدأت المنافسة تصبح محصورة أكثر فأكثر بمجموعة من الشركات، فيما بات الفوز متركّزاً بيد مجموعة أصغر من الشركات. الجهة التي تحدّد شروط المشاركة، هي قيادة مجلس الإنماء التي يعدّ أركانها بمثابة مندوبين للقوى السياسية في المجلس. في بعض الأحيان تحدّد معايير المشاركة بالمناقصات بالتنسيق مع الممول، وخصوصاً في المشاريع الممولة من جهات خارجية تربط موافقتها على التمويل بإضافة بند في دفتر الشروط يُقصي عن المناقصة أيّ شركة محلّية صرف ويفرض عليها أن تكون متحالفة مع شركة أجنبية (غالباً تكون شركة من بلد الممول). إذاً، المعيار الذي يجب تأمينه للمشاركة في المناقصة لا يؤمّن المنافسة الحقيقية. فعلى الرغم من أن مجلس الإنماء والإعمار مؤسسة

> **على مرّ السنوات بدأ يتقلّص عدد الشركات المشاركة أو التي يحقّ لها المشاركة في مناقصات تلزيمات مجلس الإنماء والإعمار**

مستقلّة في هيكلية القطاع العام ويتبع مباشرة لرئاسة مجلس الوزراء، إلّا أنه ليس كياناً مستقلاً بحدّ ذاته لتكون تصنيفاته للشركات ومعايير الاشتراك في المناقصات (بنود الخبرة وحجم الأعمال المتراكم وسواها) مستقلّة عن تصنيفات الجهات الحكومية الأخرى مثل وزارة الأشغال والبلديات، ووزارة الطاقة والمياه... لماذا ليس هناك تصنيف موحّد لكلّ الشركات في لبنان يمسح لها بالتقدّم إلى كلّ المناقصات الرسمية؟ أصلاً من هي الجهة التي يجب أن تصنّف؟ في الواقع، كلّ جهة لديها دكانها أو هم شركاء في دكان واحد، وكلّ دكان لديه مموّليه وشركاته، لكن الدكان الأكبر هو في مجلس الإنماء والإعمار وفي وزارة الأشغال العامة حيث قيم المناقصات وخطوط التعامل معها أصبحت مكشوفة ومعروفة سواء نُفذت مناقصات عمومية أو استدراجات عروض محصورة. في النتيجة، إن هيمنة مجموعة من الشركات على تلزيمات مجلس الإنماء والإعمار ووزارة الأشغال والهيئة العليا للإغاثة وبلدية بيروت واضحة للعيان من خلال التركّز في العقود بيد شركات معينة تعمل في مناطق معينة. هذا التركز يعكس تمازج رأس المال مع المصالح المالية للطبقة الحاكمة. بمرور الوقت، تزداد حدّة هذا التمازج، وتتوسّع الشركات أكثر فأكثر وتصبح أكثر قدرة على حسم التلزيمات لمصلحتها بأدنى جهد ممكن.

تصنيف الشركات حسب قيمة العقود الملتزمة (منفذة وغير منفذة) من عام 2007 لغاية 2019

14 شركة بعقود 100 مليون دولار ومافوق بقيمة 3566.99 مليون دولار ونسبة 74%

1	شركة ورد / الخرافي/ STFA	494,58
2	شركة الجهاد للمقاولات	484,28
3	شركة خوري للمقاولات	451,68
4	مؤسسة هومان المحدودة / ورد / CMC	336,75
5	مؤسسة التاج	304,77
6	شركة دنش / Research Italy	278,50
7	معوض -اده	234,73
8	مؤسسة نسيم ابو حبيب	199,21
9	شركة حورية للتجارة والمقاولات	183,00
10	باتكو - بدوي ازعور	145,05
11	مكتب حميد كيروز	139,96
12	شركة البنيان	109,44
13	شركة رامكو	104,95
14	شركة الاتحاد للهندسة والمقاولات / قاسيون	100,09

27 شركة بعقود ما بين 10 و50 مليون دولار بقيمة 808.75 مليون دولار ونسبة 17%

19	ابنية	49,94
20	شركة حمود للتجارة والتعهدات	48,97
21	المجموعة المشتركة - الجنوب للاعمار	48,80
22	المد الاخضر - green line	48,06
23	نزيه بريدي / copri	47,59
24	ايلي سلوان مكتب	46,17
25	بناء وعمران + معلوف	42,00
26	بوادي - كويتية	38,00
27	الفرد متى وجاك متى + متى شركة	34,30
28	ASD - al mousawi	33,10
29	Televent (ادارة السير)	30,00
30	شركة اسطفان	28,30
31	سليمان حداد - SHG - مكتب المهندس سليمان الحداد	27,72
32	الشركة الوطنية للهندسة اردنية	27,72
33	حنا خوري واولاده	27,71
34	السويز الدولية في لبنان	23,73
35	الشركة العربية للاعمال المدنية	23,00
36	نسما سعودية	23,00
37	Control center (AREVA)	22,60
38	OTV	22,60
39	AKARIA	20,00
40	ابناء عبدالله الخضري	18,87
41	I.R.A.C.S ITALY	18,16
42	الشركة العامة للكسارات والتعهدات	18,14
43	جلخ واولاده - CMC	16,73
44	سابا مخلوف	12,00
45	شركة معلوف للتجارة	11,54

4 شركات بعقود ما بين 50 و100 مليون دولار بقيمة 278.57 مليون دولار ونسبة 6%

15	انطوان مخلوف / شركة الجهاد	94,66
16	butec / Degremont	78,00
17	GENECO	53,06
18	شركة نقولا السروجي	52,85

37 شركة بعقود ما دون 10 ملايين دولار بقيمة 173.26 مليون دولار ونسبة 4%

46	الريان	9,81
47	Under contracting	9,20
48	اعمار ش م ل	9,07
49	AZETEC	8,90
50	المهندس ايلي معلوف	8,40
51	ابكو بيطار	8,15
52	ducan + nead	8,00
53	اشادا	7,80
54	الحمرا كويتية	7,47
55	Arab business compnay	7,34
56	COPRI KUWAIT	7,00
57	مؤسسة يامن	6,57
58	HICON	5,41
59	HYDRO	5,41
60	emco engineering	5,40
61	رفعت سعد	5,06
62	الشركة الدولية للتعهدات ICD	4,49
63	تراست كومباني	4,20
64	خالد الساروط	4,00
65	شركة المتحدة الانماء والتعهدات	4,00
66	بناء واعمار	3,90
67	الكا	3,78
68	مؤسسة بدوي	3,41
69	العالم العربي دبوسي	3,37
70	United Comp	2,62
71	منير ابو عزى	2,49
72	افاق	2,43
73	جون مفرج	2,40
74	شركة التجارة و التعهدات	2,30
75	تجارة والبناء	2,17
76	شركة الريم للهندسة / احمد دنش	2,00
77	الحشيمي	1,69
78	ليماكو /عبدو سكرية	1,50
79	ISOPACK	1,15
80	مارون شقور	1,13
81	غلوبال انتر - حسان بشراوي	1,00
82	جورج صفير	0,24

مجموع الشركات: 82 إجمالي المشاريع: 4,827,57

المصدر: مجلس الإنماء والإعمار

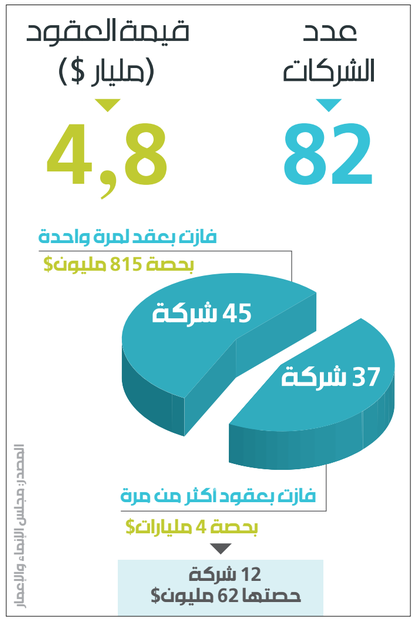

توزيع الشركات العشرة الاولى على المحافظات (الارقام بملايين الدولارات) (ضمن سقف 100 مليون دولار وما فوق للعقد الواحد)

	الشركات	بيروت الادارية	جبل لبنان	لبنان الشمالي	البقاع	الجنوب
1	شركة ورد / الخرافي/ STFA	-	-	-	84,50	410,08
2	شركة الجهاد للمقاولات	158,37	274,66	51,25	-	-
3	شركة خوري للمقاولات	4,59	143,79	73,67	-	229,63
4	مؤسسة هومان المحدودة / ورد / CMC	-	208,50	112,06	16,19	-
5	مؤسسة التاج		260,00	28,50	16,27	
6	شركة دنش / Research Italy	-	41,15	53,66	1,39	182,30
7	معوض - اده	6,56	155,47	72,70	-	-
8	مؤسسة نسيم ابو حبيب		99,82	99,39	-	-
9	شركة حورية للتجارة والمقاولات	12,00	171,00	-	-	-
10	باتكو - بدوي ازعور	7,00	56,86	81,19	-	-
11	مكتب حميد كيروز	-	-	136,11	-	3,85
12	شركة البنيان	-	-	-	49,53	59,91
13	شركة رامكو	16,72	88,23	-	-	-
14	شركة الاتحاد للهندسة والمقاولات / قاسيون	9,95	-	-	21,81	68,33
		215,19	1499,48	708,53	189,69	954,10

المصدر: مجلس الإنماء والإعمار

هكذا نجبي 16 مليار دولار فوراً

سمير ضاهر

بعدما خرج الدين العام عن السيطرة، يجب خفضه بشكل ملحوظ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وبالقيمة المطلقة في ضوء الركود الاقتصادي، والأسوأ منه، الانكماش. فنظراً إلى المستوى الحالي للمديونية مقارنة بالإنتاج الاقتصادي، لا يمكن وضع الدين على طريق مستدام من دون إصلاحات جذريّة في السياسات العامة بالتوازي مع جهد ضخم على صعيد المالية العامة. وقد يكون ذلك غير ممكن من أجل توليد فوائض أولية كبيرة في الموازنة تبلغ 5% من الناتج المحلي الإجمالي سنوياً على مدى السنوات العشرين المقبلة.

لقد تشكّل إجماع عام على أن إعادة الهيكلة أمرٌ حتمي لمعالجة الديون الهائلة المتراكمة. (تنطوي إعادة الهيكلة على: إعادة الجدولة أي تأجيل الأقساط، خفض مدفوعات الفائدة، والأكثر تأثيراً، خفض قيمة المبالغ الأساسية المستحقّة). من الناحية القانونية، يُعتبر الفشل أو التأخّر في سداد أصل الدين أو الفائدة على أنّه تخلّف عن السداد. التوقف عن دفع استحقاق واحد يُطلق عملية شاملة في التخلّف عن السداد وتُعتبر جميع الديون مُستحقّة فوراً. سوف يُترجم التخلّف عن السداد بطريقة تلقائية إلى خفض التصنيف السيادي للبنان إلى أدنى مستوى، ويعيق قدرة لبنان لفترة طويلة على ولوج أسواق الاستدانة الدولية إلّا بكلفة هائلة، وحتى هذا قد لن يكون مُتاحاً.

إعادة هيكلة الديون ليست عملية بسيطة، إلّا أن حالة لبنان قد تستدعي مقاربة خاصة نظراً إلى مسألتين:

- من إجمالي دين الخزينة البالغ 90 مليار دولار أميركي، الثلث فقط مقوّم بالعملة الأجنبية، و12% فقط مملوكة من الدائنين الأجانب، مقابل 88% من الجهات المحلية (البنك المركزي، المصارف التجارية، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مؤسسة ضمان الودائع). يستلزم هذا التوزيع معالجات مختلفة بين الديون بالعملة المحلية والأجنبية، كما بين الدائنين المحلّيين والأجانب، إذ أن تسوية الديون بالليرة، ورغم أهميتها، تأتي في المرتبة الثانية ويمكن معالجتها بشكل منفصل لا سيما مع انخفاض قيمة الليرة.
- التركّز الكبير للودائع في النظام المصرفي؛ 50% من إجمالي الودائع، أو ما يعادل 86 مليار دولار، مملوكة من 1% فقط من الحسابات – سنطلق عليها اسم «الصفّ الأول». كذلك، فقد بات من المسلّم به أن خفض الدين سيؤثر حتماً على ميزانيات المصارف من خلال شطب حقوق المساهمين والمودعين («قص الشعر»).

يُظهر هذان العاملان مجتمعَين، أنه يمكن مقاربة مسألة الدين عبر خطّين متوازيَين، يُعالج الأول الديون بالعملة الأجنبية البالغة 32 مليار دولار، ونصفها، أي 16 مليار دولار، محمول من المصارف التجارية المحلية. ولكي يكون أيّ تدبير لإعادة الهيكلة مُنصفاً ومقبولاً اجتماعياً، يجب أن يتحمّل أعباءه أولاً الأثرياء، أي الحسابات الكبرى. لذا قد ترى السلطات اللبنانية شطب سندات يوروبوندز بقيمة 16 مليار دولار من ميزانية المصارف المجمعة عبر شطب ودائع مساوية من حسابات «الصفّ الأول» البالغة قيمتها 86 مليار دولار. وسيتم هذا الأمر، من الناحية القانونية، عبر ضريبة «تضامن وطني» بمعدّل 20% تُجبى لمرة واحدة على حسابات «الصفّ الأول»؛ ويمكن أن ينصّ الإجراء القانوني أيضاً على تعويض مستقبلي للمودعين على شكل أسهم في المصارف، على سبيل المثال.

هذا الإجراء الضريبي في سياق برنامج تسوية الديون، لا يعتبر تخلّفاً عن السداد، لأن لكلّ دولة السيادة المطلقة على سياستها المالية، ويمكن لها أن تغيّر قانون الضرائب الخاص بها حين وكيفما تشاء. من خلال هذا الإجراء الجريء ضمن حزمة إعادة هيكلة الديون، ستُظهر السلطات اللبنانية تصميمها على معالجة مشكلة الديون، ما يسهم في تعزيز موقفها في مفاوضات إعادة الهيكلة مع حاملي الديون الخارجية.

قد يمكن الاعتراض بأن هذا النهج المالي مُتسَرّع وغير منصف لأنه يبدأ بمعاقبة المودعين بينما يبرئ أصحاب المصارف، أي حملة الأسهم الذين يجب أن يتحمّلوا الخسارة الأولى في أيّ مخطّط تسوية الديون. لكن رغم أن الضريبة المقترحة على الودائع تُعفي المصارف مرحلياً من خسائر إضافية في رؤوس أموالها المتآكلة أصلاً، إلّا أنها لا تمنع ولا يجب أن تمنع أن يطال الأمر المساهمين عند إعادة هيكلة الديون بالليرة.

من المهمّ ألا تُصمّم ضريبة التضامن المقترحة، وألا يُنظر إليها على أنها عمل انتقامي ضد الأثرياء، لأن لعمل كهذا آثار سلبية قد تؤدّي إلى خروجهم من الاقتصاد الوطني. وتفادياً لذلك، يجب قياس الوقع الحقيقي لهذه الضريبة

> **الخسارة الحقيقية لـ«الصف الاول» نتيجة الضريبة المقترحة اقلّ من ارباح الإيداعاته جرّاء الفوائد المرتفعة في المصارف**

عن السداد، لأن كلّ دولة السيادة المطلقة على سياستها المالية، ويمكن لها أن تغيّر قانون الضرائب الخاص بها حين وكيفما تشاء. من خلال هذا الإجراء الجريء ضمن حزمة إعادة هيكلة الديون، ستُظهر السلطات اللبنانية تصميمها على معالجة مشكلة الديون، ما يسهم في تعزيز موقفها في مفاوضات إعادة الهيكلة مع حاملي الديون الخارجية.

قد يمكن الاعتراض بأن هذا النهج المالي مُتسَرّع وغير منصف لأنه يبدأ بمعاقبة المودعين بينما يبرئ أصحاب المصارف، أي حملة الأسهم الذين يجب أن يتحمّلوا الخسارة الأولى في أيّ مخطّط تسوية الديون. لكن رغم أن الضريبة المقترحة على الودائع تُعفي المصارف مرحلياً من خسائر إضافية في رؤوس أموالها المتآكلة أصلاً، إلّا أنها لا تمنع ولا يجب أن تمنع أن يطال الأمر المساهمين عند إعادة هيكلة الديون بالليرة.

من المهمّ ألا تُصمّم ضريبة التضامن المقترحة، وألا يُنظر إليها على أنها عمل انتقامي ضد الأثرياء، لأن لعمل كهذا آثار سلبية قد تؤدّي إلى خروجهم من الاقتصاد الوطني. وتفادياً لذلك، يجب قياس الوقع الحقيقي لهذه الضريبة

انجلا بوليغان ـ المكسيك

المقترحة على «الصفّ الأول» من المودعين. إحدى طرق القيام بذلك، هي عبر مقارنة عوائد الودائع المصرفية في لبنان مع العوائد في الأسواق الخارجية في الفترة نفسها. وتوضح المقارنة أن الخسارة الاقتصادية الحقيقية لـ«الصفّ الأول» نتيجة الضريبة المقترحة أقلّ من الأرباح الجذابة التي جناها هذا الصفّ على إيداعاته جرّاء الفوائد المرتفعة في المصارف اللبنانية.

فلنأخذ في الاعتبار فترة الأربع سنوات الماضية ابتداء من عام 2016 عندما أطلق البنك المركزي الهندسات المالية رافعاً أسعار الفائدة، ما يشير إلى زيادة منسوب التوتر والمخاطر في السوق المالية المحلية. فالمودعون الكبار الذين اختاروا الاحتفاظ بأموالهم في المصارف اللبنانية، قد فعلوا ذلك وهم على بيّنة من واقع الأسواق آخذين في الاعتبار مستوى العوائد نسبةً إلى المخاطر. فقد حصلوا خلال هذه الفترة على عائد نسبته 31% (على افتراض معدل فائدة مركب يبلغ 7% سنوياً). هذا يعني أن ودائع «الصفّ الأول» البالغة حالياً 86 مليار دولار، كانت لا تتعدّى 66 مليار دولار (86 مقسومة على 1,31) في عام 2016. بذلك، فإنهم حقّقوا أرباحاً بقيمة 20 مليار دولار على مدى السنوات الأربع. أما المستثمرون الذين حوّلوا أموالهم إلى أسواق أكثر أماناً (الولايات المتحدة أو أوروبا) فقد حقّقوا أرباحاً بمعدل 1,5% سنوياً أو ما يوازي 4 مليارات دولار على المبلغ الأصلي البالغ 66 مليار دولار. وبالتالي، فإن «اقتطاع» الدولة مبلغ 16 مليار دولار من أصل 20 مليار دولار حصل عليها «الصفّ الأول» خلال هذه الفترة، سيترك لهم أرباحاً بقيمة 4 مليارات دولار – ما يُنقيهم على قدم المساواة مع ما جناه المستثمرون الذين قرّروا الهروب من المخاطر المرتفعة في لبنان، وكانوا بذلك على صواب. أضف إلى ذلك أن ودائع هذه «المجموعة الذهبية»، مثلها مثل جميع الودائع في النظام المصرفي للبلاد، تم احتجازها بأيّ حال من الأحوال. وبالتالي فإنّ «الاستيلاء» على المكاسب «الدفترية» المتراكمة على الحسابات «الافتراضية» لا يمكن اعتباره بمثابة اقتطاع حقيقي من الثروة.

قراءات

وجهة نظر

من تجربة إيرلندا: تأميم المصارف هو الحلّ الأفضل *

وقّعت عشرون شخصية اقتصادية أكاديمية في إيرلندا وثيقة تطالب بتأميم المصارف مشيرة إلى أن الحكومة أخطأت بشدّة عندما قرّرت سلوك طريقة "ناما" (وكالة إدارة الأصول الوطنية التي خلقتها الحكومة الإيرلندية في أواخر 2009 من أجل مواجهة الأزمة المالية والفقاعة العقارية) لتنظيف الفوضى المصرفية التي خلقتها فقاعة العقارات: التأميم الموقّت والشامل للمصارف هو الطريقة الوحيدة لذلك.

نص الوثيقة

على مدى الشهر الأخير، حصلت تغييرات غير عادية في المشهد المالي والمصرفي الإيرلندي. نعتقد أننا الآن في مرحلة حرجة في تاريخ الاقتصاد الإيرلندي. ومن المهم أن تسير الحكومة على الطريق الصحيح في معالجة مشاكل القطاع المصرفي.
هناك قناعة بأن القطاع المصرفي توقّف عن الإقراض على نطاق واسع. بمعزل إذا كانت هذه القناعة صحيحة أم خاطئة، فإن الأمر يجب معالجته. نعتقد أن الإجراء الصحيح الذي يجب اتخاذه الآن هو تأميم القطاع المصرفي، أو ما هو مرتبط بالأزمة على الأقل.
هذه النصيحة غير مبنية على موقف أيديولوجي. ففي الظروف العادية، لن يوصي أي منّا بتأميم المصارف، لكننا اليوم بعيدون جداً عن الظروف العادية، ونعتقد أنه في ظل الظروف الحالية أصبح التأميم هو الخيار الأفضل المتاح للحكومة.
كذلك، ننصح بالتأميم كإجراء موقّت فقط. بمجرد التنظيف، وإعادة الرسملة، وإعادة التنظيم عبر هيكلية إدارية جديدة، وربما إعادة تسويق، نوصي بإعادة المصارف إلى الملكية الخاصة.
عندما قدّم وزراء الحكومة، وبيتر بايكون، والاستشاري المكلف من الحكومة، اقتراحاً للوكالة الوطنية لإدارة الأصول (ناما) يشير إلى أن خطّتهم ستكون نتائجها أفضل بكثير من التأميم، فإننا نختلف معهم بشدّة، لأن التأمين برأينا هو النتيجة الحتمية لإعادة الرسملة المطلوبة للمصارف وهي تتم بشروط عادلة لدافعي الضرائب.
يمكننا تلخيص مقاربة التأميم ضد مقاربة الحكومة المتمثّل في إعادة الرسملة المحدودة وإدخال وكالة إدارة الأصول لإنقاذ المصارف، تحت أربعة عناوين:
نحن نعتبر أن التأميم سيحمي مصالح دافعي الضرائب بشكل أفضل، وينتج حلاً أكثر فاعلية وأطول أمداً لمشاكل القطاع المصرفي، ويكون أكثر شفافية لجهة تسعير الأصول المتعثّرة، ويكون أكثر احتمالاً لإنتاج نظام مصرفي محرّر من السمعة السيئة التي استحقتها المؤسسات المالية بجدارة.

حماية دافعي الضرائب

مصارفنا منحت الكثير من القروض الرديئة وخصوصاً لتجار العقارات. تحقيق هذه الخسائر سيؤدي إلى تآكل كبير في قاعدتها الرأسمالية. تشترط المعايير المالية الدوليّة نسباً معينة من معدلات كفاية رأس المال لتكون المصارف قادرة على العمل. وبالإضافة إلى ذلك، فمع تصاعد الركود، ستصبح الكثير من القروض الاستهلاكية والتجارية مصنّفة (معدوم)، ما يعني أن المصارف ستحتاج إلى رساميل جديدة لتعويض الخسائر المتوقّعة من القروض. في ظل الظروف الحالية تعتبر الحكومة الإيرلندية هي المستثمر الوحيد المستعد لتوفير هذه الرساميل.
الحكومة وضعت "ناما" كأداة لسحب القروض الرديئة من المصارف بسعر مخفّض، إلى حدود تسجيل الخسائر الناتجة من هذه القروض وانعكاسها على رساميل المصارف، ثم أبدت الحكومة استعدادها لتوفير رساميل مقابل الأسهم. والأهم من ذلك أن التقديرات الحكومية تشير إلى أن الخسائر مخففة جداً، ما يعني أن الأمر قد ينتهي إلى تمويل إضافي مقابل الأصول السيئة.

> بدلاً من إنشاء مصارف تتمتع بالصحة الكاملة وقادرة على العمل من دون مساعدة الدولة، قد تؤدي هذه العملية إلى بقاء مصارف الزومبي التي لا تزال تتطلّب آلة دعم الحياة

على سبيل المثال، هناك مصرف AIB وبنك إيرلندا. قدّر المحلّلون مراراً وتكراراً حجم القروض المتعثّرة في هذه المصارف بما لا يقل عن 20 مليار يورو. من شأن خسائر بهذا الحجم أن تقضي فعلياً على كامل رساميل هذه المصارف البالغة 27 مليار يورو. وهذا يعني أنه إذا اشترت الحكومة هذه القروض بالقيمة السوقية العادلة، فسيترتب عليها توفير أموال لإعادة بناء كامل الرساميل، وبالتالي سينتهي الأمر بالملكيّة الكاملة لهذه المصارف.
لذا، هناك تناقض أساسي في موقف الحكومة. تدّعي أنها تستطيع في وقت واحد: (أ) شراء القروض الرديئة بسعر يعكس قيمتها السوقية الحقيقية؛ (ب) الاحتفاظ بالمصارف بشكل جيد؛ (ج) إبعادها عن ملكية الدولة.
هذه النتائج الثلاث هي ببساطة غير متلائمة، ونحن قلقون للغاية من أن وكالة إدارة الأصول قد تعمل للحفاظ على بلوغ الأهداف الثلاثة عبر الفشل في تلبية الشرط الأول. يحصل ذلك إذا اشترت الوكالة القروض الرديئة بحسم، إلا أنها ستكون أعلى من القيمة السوقية.
شراء قروض بقيمة 90 مليار يورو يرتب عواقب بالغة على دافعي الضرائب من خلال تمويل إضافي لشراء الأصول السيئة بنسبة تتراوح بين 10% و30%. لوضع هذه الأرقام في نصابها الصحيح، المفاعيل في سنة كاملة حفظ الخزينة من إنفاق مبلغ 5 مليارات يورو.
بيتر بيكون وآخرون يعتقدون أنه ليس مهماً من يملك المصارف على اعتبار أن هيكلة الملكية لا يغير الحجم الأساسي لخسائر القروض. هذه حجة واهية.
لا أحد يدّعي أن التأميم يغيّر الخسائر، لكن ما سيتغير هو من يملك الأسهم الذي طالب أولاً بزيادة قيمتها بعد إعادة الرسملة. إذا تم تأميمه، فسيحقّق دافع الضرائب عائداً على الاستثمار في الأسهم بعد بيع المصارف للقطاع الخاص في غضون بضع سنوات، وهذا من شأنه أن يخفض الكلفة الأساسية لدافعي الضرائب إلى حد كبير.
كذلك، فإن التأمين يوفّر فرصة، إذا ارتأت الحكومة، المشاركة مباشرة مع دافعي الضرائب في استعادة الصحة المصرفية. قد تنطوي هذه العملية على فرصة لتوفير حوافز اقتصادية من دون كلفة جديدة على الخزينة.

المزيد من الحلّ الأخير

مع تكليف وكالة إدارة الأصول ضمن الأهداف الثلاثة المتناقضة يمكن ألا يتحقق هدف إعادة الرسملة بالكامل. بعبارة أخرى فإنه يجب أن تعمل الحكومة لشراء الأصول السيئة بحسم معقول من دون أن ترغب في الحصول على حصة كبيرة في الملكية، وقد ينتهي بها الأمر إلى تقليل برنامج إعادة الرسملة. وبالتالي، بدلاً من إنشاء مصارف تتمتع بالصحة الكاملة وقادرة على العمل من دون مساعدة الدولة، قد تؤدي هذه العملية إلى بقاء مصارف الزومبي التي لا تزال تتطلّب آلة دعم الحياة التي ترعاها الدولة وهي ضمان المسؤولية.
بمجرد التأميم في ظل وعود بإيرادات مستقبلية للدولة، سيكون الحافز للحكومة إنشاء مصارف برساميل يمكن خصخصتها بأسرع وقت ممكن. التأميم الكامل الآن سيؤدي إلى إخراج الدولة من تدخّلها في الأعمال المصرفية بشكل أسرع من النهج الحالي الذي تتبعه الحكومة. في المقابل، فإن الظروف التي تتطلب رسملة بالتقسيط ستكون الأسوأ في جميع النتائج الممكنة.

الشفافية

تطرّق بيتر بيكون ووزراء الحكومة إلى ضرورة إبقاء المصارف خارج القطاع العام حتى تكون العملية شفّافة. الحقيقة هي العكس تماماً. كل يورو إضافي تنفقه الدولة لشراء الأصول السيئة يذهب إلى المساهمين الحاليين. شراء الأصول السيئة سيكون عبارة عن عملية مثيرة للجدل. بعض المحللين يعتبرون أنه يجب شطب ما بين 15% و50% من قيمة هذه الأصول. مع ذلك، فإن تسعير هذه الأصول، سواء من خلال شركات المحاسبة، أو المزادات، أو المستشارين الاقتصاديين، فمن غير المرجح أن تعتبر شفّافة وعادلة.
في المقابل، لا يتطلب التأميم عملية تسعير للأصول تثير الجدل. لا يزال ممكناً أن يشمل التأميم المصارف و"ناما" أيضاً إذا كانت الحكومة تعتقد أنه من الأفضل إلغاء بعض القيود من الدفاتر أو شطب قيمتها بحسب السعر السوقي. في هذه الحال، ستمتلك الحكومة ناما والمصارف، وبالتالي لن يكون مهماً التسعير. التجربة السويدية للمصارف السيئة انطوت على مجلس تقييم الأصول الذي حدّد سعر الأصول المنقولة من المصارف المؤمّمة من دون أي مشاكل.
والحجة ذات الصلة التي أثارها المسؤولون الحكوميون ضد التأميم هي أنها ستزيل وظيفة سوق الأوراق المالية ومراقبة السوق فضلاً عن أن ملكية الحكومة للمصارف تثير الشكوك بشأن جودتها، إلا أن تجربة السنوات الأخيرة تثير الشكوك حول قدرة الأسواق على المراقبة الفعّالة للمؤسسات المالية.

السمعة السامة

من المرجّح أن خطة الحكومة تقضي ببقاء إدارات المصارف الحالية. فعلى سبيل المثال، من شأن حسومات صغيرة على قروض معدومة أن تسمح لمصرف إيرلندا الحفاظ على مستويات الرسملة من دون الحصول على تمويل إضافي من الحكومة أكثر من الـ3,5 مليارات يورو التي حصل عليها بالفعل. هذا النوع من التغيير التدريجي لن يفعل الكثير لاستعادة السمعة المدمّرة للمصارف الإيرلندية. سيكون صعباً تجنّب ادّعاءات الرأسمالية الوخيمة والدوائر الذهبية، إذا كانت مليارات الدولارات تودع في المصارف مع الحدّ الأدنى من التغييرات في هيكلها الإداري.
يوفر التأميم الفرصة لبداية جديدة للخدمات المصرفية الإيرلندية. ينبغي أن تدير الدولة المصارف المؤمّمة موقّتاً باعتبارها عمليات مستقلّة نصف حكومية ترأسها مجالس مستقلة للغاية تضمّ كبار الشخصيات بأقصى درجات النزاهة. يجب محاسبة الرؤساء التنفيذيين لهذه المصارف. هذا الأمر سيؤدي إلى تغيير في القيادة التنفيذية للمصارف لتحسين ممارسات إدارة المخاطر، واستعادة العلامة التجارية للمصارف والمالية الإيرلندية، وإعادة المصارف إلى الملكية الخاصة في إطار زمني قصير إلى حد معقول ، لأعلى سعر ممكن للسهم.
نعتبر أن نهج الحكومة المتمثّل في إعادة الرسملة المحدودة عبر "ناما" ليس سوى حل جزئي لن يحمي دافعي الضرائب، بل إن تأميم المصارف مع تفويض لإعادة هيكلتها والتعويض بعد بيعها سيكون نهجاً مفضلًا في هذا الوقت.

* نُشر في أيريشتايمز

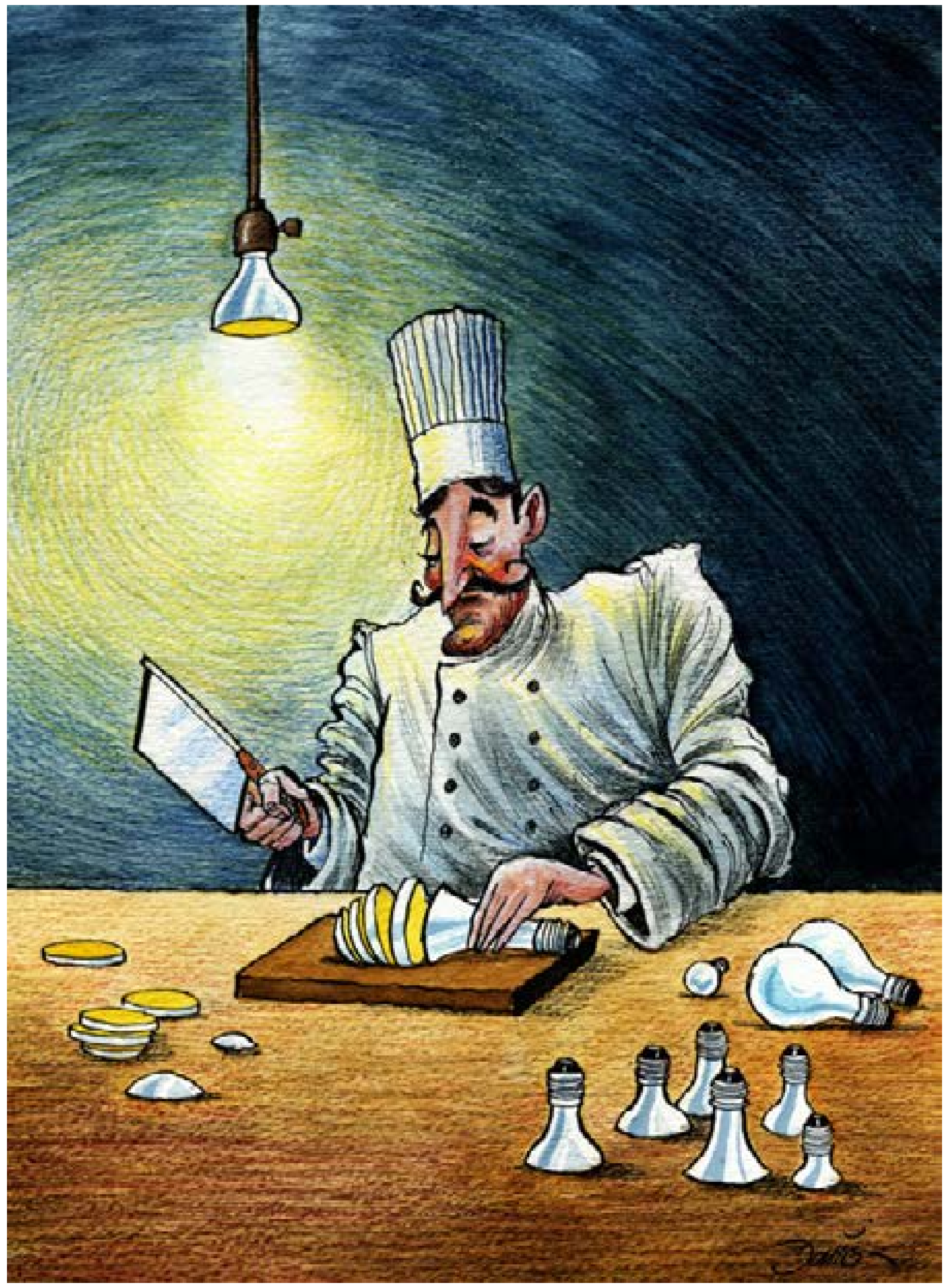
(داريو كاستيليخوس ـ المكسيك)

هل فعلاً انتصرت المصارف؟

غسان العيّاش

صبيحة اليوم الذي تلا القرار العاصف للنائب العام المالي بمنع التصرف بموجودات المصارف، صدرت جريدة "الأخبار" بعنوان رئيسي على صفحتها الأولى: "دولة المصارف تنتصر". من يعرف تاريخ النظام المصرفي اللبناني جيّداً لا يُفاجأ بوقوع أزمات جدّية متقطّعة بينه وبين النظام السياسي، رغم ما يجمعهما من مصالح، لكن لا يمكن التسليم بسهولة بأن النصر يمكن أن يكون حليفاً للمصارف في وجه النظام.
في مرحلة مبكّرة من فترة الشباب، وبتأثير الثقافة اليسارية التي انتشرت في سبعينات القرن الماضي، رسخ في أذهاننا أن الحكم في لبنان هو "للطغمة المالية". المقصود بهذه الفئة من الرأسماليين هي طبقة التجار والمصرفيين والوسطاء الذين يجنون الثروات الطائلة من خلال أعمال الوساطة وخارج إطار الإنتاج الحقيقي. كذلك رسخ أن الطبقة السياسية، الممسكة بالسلطة، هي أداة في يد الطغمة المالية، مهمّتها خدمة هذه الأخيرة ورعاية مصالحها والسهر على حماية نشاطها المالي والتجاري، وأن الطبقتين السياسية والتجارية ـ المالية هما فئة واحدة وجسمٌ واحدٌ يمسك بخناق الشعب ويقتات من لحمه ودمه.
مع الوقت عرفنا بأن هاتين الفئتين هما فرعان للنظام نفسه، إلا أنهما هيئتان قد تتمايزان لجهة طبيعتهما ودورهما ونسبة نفوذ كل منهما في النظام. الواحدة منهما مفيدةٌ للأخرى، فالفرع المالي يدير النظام الاقتصادي الذي يؤمّن للفرع السياسي الموارد المالية الضرورية له و"لدولته". ومن واجبات الفرع السياسي، في المقابل، تأمين الشروط الحيوية لنشاط النظام المالي والتجاري بقوّة التشريع والتنظيم، وبالقوّة الأمنية عند الاقتضاء.
تبادل المنافع تجلّى بأوضح صوره في ظل أزمة المالية العامّة، ولا سيما في ربع القرن الأخير. أمّنت المصارف للنظام السياسي تمويلاً سخيّاً وبلا سقوف ما أتاح لمكوّناته ممارسة الهدر والفساد والزبائنية من دون تحفّظ، لقاء معدّلات لا مثيل لها من الأرباح والفوائد لمساهمي المصارف وكبار المودعين فيها.
وعندما اقتضت مصلحة النظام أن تعيد المصارف بعضاً من الأرباح التي كدّستها، لكي ترفع عن كاهل الدولة "وصمة" إعلان الإفلاس أمام الأسواق الخارجية، تلكّأت المصارف، فكانت المعركة الأخيرة التي مثّل القضاء المالي فيها جانب النظام. هذه المعركة اعتبرت "الأخبار" أن نتيجتها كانت

> لا يجوز لمصرف لبنان إقراض القطاع العام إلا في حدود ضيّقة وفي ظروف استثنائية بالغة الخطورة

انتصاراً للمصارف، وهو أمرٌ يحتاج إلى نقاش.
أن تنتصر المصارف على النظام هو أمرٌ غريب، وغير معتاد في تاريخ لبنان المصرفي. فالنظام يملك القوّة السياسية والقانونية والقضائية التي تجعله متفوّقاً في أي معركة مع الفرع المالي ـ التجاري. هذا ما تظهره القراءة السريعة لبعض المحطّات في التاريخ المالي للبنان.
المعركة الأولى بين الطرفين وقعت سنة 1963، عندما كلّف الرئيس فؤاد شهاب المصرفي القدير جوزف أوغورليان ليضع مشروع قانون النقد والتسليف. وكان هذا القانون في نظر شهاب أحد الأعمدة الرئيسية في مشروعه الإصلاحي الشامل، وهو يهدف إلى تأسيس مصرف لبنان كسلطة مسؤولة عن شؤون النقد، وكذلك إلى وضع شروط حديثة وصارمة لنشاط المصارف العاملة في لبنان، التي كانت تعيش قبل تلك الفترة مرحلة من الفوضى الكاملة.
ورد في الكتاب الذي وضعتُه سنة 2000 مع الدكتور جورج عشّي بعنوان "تاريخ المصارف في لبنان"، أن الخبير Kessing الذي انتدبه صندوق النقد الدولي ليكون بتصرّف الحكومة اللبنانية "استهلّ تقريره بالإشارة إلى أن التنظيم النقدي والمصرفي في لبنان متأخّر عن الواقع ثلاثين سنة، فهو يلبّي الاحتياجات التي كانت قائمة سنة 1920، ولا يستجيب لمتطلّبات التطوّر الحديث". من جهته، ذهب جوزف أوغورليان إلى أبعد من ذلك، فقد كتب سنة 1956: "تصوّروا النظام الاقتصادي لبريطانيا وفرنسا قبل حرب 1914 فتتعرّفوا إلى جوهر الاقتصاد اللبناني ومؤسّساته الحالية".
جمعية مصارف لبنان الحديثة النشأة وقتذاك، رفضت مشروع أوغورليان، رفضاً حاسماً. اعتبر المصرفيون اللبنانيون أن إخضاع المصارف اللبنانية لشروط صارمة في ممارسة المهنة المصرفية يجعلها غير قادرة على منافسة المصارف الأجنبية العاملة في لبنان، لأن العامل الذي يتيح للمصارف اللبنانية أن تستمرّ وتحقّق الأرباح، هو قدرتها على ممارسة الحريّة الواسعة والخروج على الأصول.
اقترحت الجمعية أن يقتصر قانون النقد والتسليف على الجزء المتعلّق بتأسيس المصرف المركزي وتنظيم النقد، مقترحة تأجيل التنظيم المصرفي إلى وقت آخر، وهدّدت باللجوء إلى الإضراب إذا أصرّت الدولة على هذا التنظيم وقوننته. لكن الرئيس فؤاد شهاب، بنظرته الإصلاحية وإصراره، جابه جمعية المصارف وبقي عند موقفه، "فانتصر على المصارف" وأصدر قانون النقد والتسليف في آب من سنة 1963.
استغلّت الدولة في عهد الرئيس شارل حلو أزمة بنك انترا، فأصدرت قوانين جديدة تعزّز المنحى التنظيمي للنشاط المصرفي، غير عابئة برغبات الأسرة المصرفية ممثّلة بجمعية المصارف. ومن أبرز التعديلات التي أقرّت آنذاك إنشاء لجنة الرقابة على المصارف، التي كانت في النصّ الأساسي لقانون النقد والتسليف مجرد دائرة من دوائر مصرف لبنان وتابعة له. فأصبحت بعد التعديلات المشار إليها هيئة تمارس عملها باستقلال عن الحاكم والمجلس المركزي، وتراقب أدقّ العمليات التي تمارسها كل المؤسّسات المصرفية.
مصرف لبنان ليس مصرفاً تجارياً ولا هو شخصاً من أشخاص القانون الخاصّ، مع ذلك فهو بحكم القانون مستقلّ عن الدولة ويشكل جزءاً من النظام المصرفي، إلى جانب المصارف التجارية.
حظّر قانون النقد والتسليف على مصرف لبنان إقراض الدولة، لأن تمويله التضخّمي للقطاع العام هو من أكبر مصادر التضخّم في الاقتصاد، ويهدّد سلامة النقد ويزعزع استقرار الأسعار. ولا يجوز لمصرف لبنان إقراض القطاع العام إلا في حدود ضيّقة وفي ظروف استثنائية بالغة الخطورة.
لكن الدولة التي فقدت سيطرتها على مواردها بعد حرب سنة 1975 واجهت عجزاً كبيراً ومستمرّاً في موازناتها السنوية، فاعتبرت الاقتراض من مصرف لبنان لتمويل عجزها المالي مورداً مشروعاً تلجأ إليه من دون التقيّد بأي شروط، بحكم الظروف الاستثنائية التي كانت سائدة في البلاد. كبرت قروض مصرف لبنان للدولة بموازاة تعاظم التضخّم وهبوط القيمة الداخلية والخارجية لليرة اللبنانية.
قرّر حاكم مصرف لبنان وقتها، المرحوم ادمون نعيم، وقف ممارسات الدولة وإجبارها على تحسين جباية مواردها الضريبية وضبط نفقاتها، فأخذ يضع العراقيل أمام اعتمادها على تمويل مصرف لبنان. فكان أحياناً يوافق على طلبات التمويل وأحياناً أخرى يصعّبها. وفي سنة 1992 وصل به موقفه هذا إلى رفض عدّة طلبات للتمويل واردة من الوزارات والإدارات العامّة، مستنداً إلى الاستقلالية الواسعة التي خصّ بها مصرف لبنان المركزي قانون النقد والتسليف.
كان نعيم يقرأ على مسمع من الحكومة مواد قانون النقد والتسليف التي تحظّر إقراض القطاع العام وتلك التي تحفظ استقلال المصرف المركزي. لكن الحكومة لم تكن تعير القانون أي اعتبار، ولم تعترف بالتعويذات القانونية التي كان يكرّرها الحاكم نعيم. وعندما ضاقت حكومة الطائف الأولى ذرعاً بمواقف مصرف لبنان الاستقلالية، أرسل وزير الداخلية قوّة مسلّحة لجلب الحاكم إلى مكتبه بالقوّة. رفض الحاكم الامتثال للقوّة غير الشرعية والذهاب مع المسلحين إلى مكتب الوزير فتعرّض للاعتداء الجسدي ومحاولة خطفه بالقوّة.
أمام هذه الحادثة اتّحد معظم السياسيين وراء وزير الداخلية ورفضوا مطلب استقالته عقاباً له على محاولة خطف الحاكم. وحدة النظام السياسي أدّت إلى إلحاق هزيمة نكراء بمصرف لبنان الذي بات بعد ذلك، وحتى اليوم، لا يرفض أي طلب للتمويل وارد من القطاع العام.
لم تشهد علاقة مصرف لبنان مع الدولة في عهد الحاكم رياض سلامة أي إشكالات من هذا النوع، لأن سياسة مصرف لبنان طيلة عهد سلامة تقوم على خدمة أهداف الدولة، ولا سيما تمويل الخزينة وتثبيت سعر الصرف. كما استتبت العلاقة بين الحكومة والمصارف لأن وزارة المال اشترت "إذعان المصارف" لرغباتها بسياسة الفوائد السخيّة على أدوات الدين العام. وعندما كانت المصارف تتململ وتتلكّأ حيال الاكتتاب في أي إصدار، سواء بسبب الاختلاف على معدّل الفائدة أو بسبب تعاظم محفظة المصارف في سندات الخزينة، كان مصرف لبنان يدخل وسيطاً بين الطرفين محمّلاً بالحوافز السخيّة والعطايا.
منذ صدور قانون النقد والتسليف، مروراً بمرحلة الحرب وعلى امتداد فترة "السلم الأهلي" لم تكسب المصارف أو مصرف لبنان أي معركة مع الدولة. وعند وقوع معركة بينهما كان الانتصار حليف الدولة والهزيمة قدر المصارف ومصرف لبنان.
فهل تغيّر مجرى التاريخ حقّاً وانتصرت المصارف على الدولة عندما جمّد قرار النائب العام المالي بالتحفّظ على أصول المصارف؟ على الأرجح أن التاريخ لم يتغيّر، ولم تتبدّل موازين القوى بين الطرفين. إلا أن معركة النائب العام المالي مع المصارف تميّزت بثغرات منعتها من تحقيق "انتصار" على المصارف العشرين.
يمكن اختصار ثغرات القرار القضائي في هذه العجالة بثلاثة عناصر: الأوّل أن النظام السياسي لم يكن موحّداً في المعركة الأخيرة ضد المصارف، والثاني أن القرار اتهم المصارف بأمور ثانوية أو بأعمال لا يمنعها القانون، وتغاضى عن الأخطاء الأخرى، والثالث أنه انتقى تعسّفاً خطايا المصارف من بين كل الخطايا في البلد.

مقال

الدولة النيوليبرالية: التناقضات

الجذور الفكرية والسياسية للنيوليبرالية [6]

زياد حافظ *

إن مأزق النيوليبرالية يكمن في جذوره الفكرية والتناقضات الداخلية وبين تطبيق المبادئ والممارسة، رغم صعوبة تحديد ملامح الدولة النيوليبرالية. هذه الدولة تجسّد ذلك المأزق، إذ إنه يصعب تحديد ملامحها لأن الظروف المحيطة بها تختلف في المكان والزمان. هذا ما أشار إليه الباحث الاقتصادي دافيد هارفي وهو أحد أبرز الناقدين للفكر النيوليبرالي في الولايات المتحدة. وهو يعتبر أن الانحراف عن المفاهيم الأساسية للفكر النيوليبرالي سرعان ما تظهر في الدولة النيوليبرالية بسبب تناقضات داخلية وبسبب ظروف خاصة بالدولة. وبما أن الواقع يفرض إمّا التكيّف معه، أو السقوط، فإن دينامية التطوّر النيوليبرالي جعلت التكيّف مع الواقع المتنوّع ممكناً. لذا يصعب تحديد شكل الدولة النيوليبرالية في قالب محدّد، بل هناك قوالب عديدة تلبسها الدولة النيوليبرالية.

ورغم صعوبة تحديد الشكل السياسي للدولة النيوليبرالية، إلا أن جميع أشكالها تتفق على ضرورة إنشاء البيئة الملائمة للاستثمار. هذا يتطلّب حكم القانون والاستقرار السياسي من دون المساس بالتركيبة الطبقية. لكن الواضح أن الدولة النيوليبرالية منحازة ضد طبقة العمّال، سواء كانوا في معامل أو في الآلة الإنتاجية أو في قطاع الخدمات الذي لا يسهّل قيام تجمّعات عمّالية. وبالتالي تقف النيوليبرالية إلى جانب كل ما يدعم المناخ الاستثماري وإن كان على حساب حقوق المجموعات (أي النقابات والتجمّعات العمّالية) وحتى على حساب البيئة. أيضاً هناك الانحياز المطلق للنظام المالي القائم وتأمين ملاءته مهما كان الثمن. من هنا، نفهم تدخل حكومة بوش الابن في آخر ولايته الثانية إبان الأزمة المالية التي عصفت بالأسواق المالية في الولايات المتحدة وفي العالم بسبب انهيار منظومة الرهونات العقارية. كما أن الرئيس المنتخب بعده، أي باراك أوباما، التزم بتعويم المصارف عبر ضخّ الأموال فيها. هنا يبرز تناقض واضح. فالنيوليبرالية تزعم أن السوق يصحّح نفسه والأخطاء التي ارتُكبت، بينما نرى الدولة التي تدّعي أنها نيوليبرالية تتدخل في السوق لمنع الانهيار بحجج واهية كحجم المؤسسات المصابة بعجز مالي التي لا يسمح لها بالانهيار بسبب التداعيات على الأسواق والاقتصاد، وذلك دون تحديد كيف ولماذا!

الغريب هنا هو أن الداروينية تفسّر أن البقاء هو للأقوى الذي يستطيع أن يتكيّف مع الظروف الجديدة التي تفرضها التطوّرات. بينما نرى في الداروينية النيوليبرالية أن الأقوى يحتاج إلى حماية الدولة وإن كان على حساب المواطن أو البيئة. السوق قد يكافئ الأفضل إذا التزم بالقيود المنظّمة التي لا يريدها النيوليبرالي، فتغييب القيود المنظّمة يؤدّي إلى التوحّش، والتوحّش يؤدّي إلى إقصاء الآخرين تحت راية التنافس. فالنيوليبرالية هي إطار فكري لحماية طبقة جديدة من المتموّلين الذين ليسوا بالضرورة من الذين يساهمون في الاقتصاد الوطني، بل في التراكم الرأس المالي النقدي والمالي وإن كان في الأساس مبنياً على المضاربة والصفقة غير المرتبطة بواقع اقتصادي ملموس. الثروات الافتراضية الرقمية أصبحت أساس المقياس للنجاح أو الفشل. غير أن النجاح قد يكون افتراضياً، بينما الانكشاف الفعلي يكون مادياً وحقيقياً وقد يطيح كل شيء.

فاشتعال البورصة في نيويورك يعود إلى ضخّ الكمّيات الهائلة من النقد لشراء الأسهم. أحد مصادر هذه السيولة، المصارف التي استولت على ودائع المودعين وبدأت المضاربات المالية (الأزمة المصرفية في لبنان مثل آخر عن ذلك وإن لم يكن هناك قانون في الأساس يمنع المصارف من استعمال أموال المودعين في سندات الخزينة وإن كانوا على علم بعدم قدرة الدولة على التسديد). حتى آخر التسعينيات، كانت تلك المضاربات المستندة إلى أموال المودعين ممنوعة. فأحد «إنجازات» الرئيس الديموقراطي بيل كلينتون كانت في إلغاء قانون ستيغال غلاس الذي وضع عام 1933 أي في بداية عهد فرانكلين روزفلت والذي يفصل بين نشاطات الاستثمار المالي والنشاطات المالية العادية المستندة إلى أموال المودعين. غير أنه في سنة 1999 أقدم الرئيس الأميركي كلينتون على مطالبة الكونغرس بإلغاء ذلك القانون لإطلاق اليد للمؤسسات المالية في التصرّف بأموال المودعين. فكانت المضاربات المالية بشكل عام وتلك المتعلّقة بالرهونات العقارية بشكل خاص، والتي كادت تطيح النظام المصرفي والمالي في الولايات المتحدة وذلك بعد أقل من عشر سنوات من إلغاء قانون ستيغل غلاس. اللافت للنظر أن الطبقة الحاكمة النيوليبرالية لم تستوعب دروس انهيار 2008. فلا تزال تمارس السياسة النقدية نفسها عبر ضخ كمّيات هائلة من السيولة في الأسواق المالية لتحفيز العجلة الاقتصادية نظرياً. لكن هذه الأموال لا تستغلّها الشركات الكبرى للمزيد من الاستثمارات والإبداع، بل لشراء أسهمها لرفع قيمتها لأن في ذلك منفعة مباشرة لمديري الشركات والمساهمين، وإن لم يكن ذلك الارتفاع متلازماً مع تحسّن في أداء الشركة. فمن جهة، نرى تباطؤاً في النمو الاقتصادي الفعلي، بينما نرى الأسواق المالية والبورصات تشتعل. بل ربما تفاقم الوضع حيث حجم المضاربات المالية أدّى إلى انكشاف خطر للغاية ليس فقط على الولايات المتحدة بل على العالم أجمع.

فانكشاف أكبر خمس مؤسسات مالية أميركية (جي. بي. مورغن، مجموعة سيتي غروب، غولدمان ساكس، بنك أوف أميركا، مورغان ستانلي، وولز فارغو) قد يصل بسبب حجم العقود المبرمة وغير المسنودة إلى أكثر من 476 تريليون دولار حسب التقديرات، بينما بعضها يصل إلى 1,2 كوادريليون دولار (15 صفراً بعد الواحد!). أما الخسائر فيصعب تقديرها بدقة بسبب الحجم وبسبب الانكشاف الناتج من المضاربات المالية في المشتقات المالية (derivatives) وهي تفوق قدرات السلطات النقدية المعنية في الولايات المتحدة والعالم أجمع. فإن لم تتداركها السلطات المعنية، أي الاحتياط المركزي ووزارة الخزينة والمسؤولون الماليون في المؤسسات المالية، فإن الانهيار سيكون شاملاً!

في المقابل، إن حجم الأصول المالية لتلك المؤسسات لا يتجاوز 10,2 تريليونات دولار لعام 2015، أي المطلوبات تفوق بأضعاف الموجودات أو الأصول المالية. أما في ما يتعلق بأرقام عام 2019-2020 فقد تكون أضعاف الأرقام المذكورة بسبب الارتفاع الجنوني لحجم المداولات المالية في الأسواق المالية العالمية! وإضافة إلى ذلك الانكشاف، يجب أن نلفت النظر إلى حجم الدين العام الأميركي الذي تجاوز 23 تريليون دولار لعام 2019 وقد يصل إلى 31 تريليون دولار في آخر 2030. أما الدين الخاص فيفوق الدين العام حيث وصل في 2019 إلى 27 تريليون دولار. لذلك تعيش الولايات المتحدة على وتيرة دين عام وخاص يصعب عليها تسديده وذلك بسبب السياسات النيوليبرالية. النيوليبرالية تأكل أولادها!

من ضمن تناقضات الدولة الليبرالية سياسات تتبعها الدول التي تدّعي حماية التجارة الدولية الحرّة، لكنّها لا تخجل في وضع قيود وتعريفات جمركية لحماية تجارتها الوطنية! هكذا فعل الرئيس الأميركي جورج بوش الابن لتحسين حظوظ نجاحه في الانتخابات، وهكذا فعل ترامب تنفيذاً لوعوده الانتخابية بحماية الصناعة الوطنية. وهكذا نفهم الحرب التجارية مع الصين والقيود المتبادلة بين الدولتين اللتين تدّعيان اتباع سياسات نيوليبرالية.

بعض التناقضات بين المبادئ والتطبيق تعود إلى ما يُسمّى بالاحتكاكات الناتجة من مراحل انتقالية في النظم الحاكمة. ففي دول أوروبا الشرقية في مطلع التسعينيات، انتقلت الدول الأوروبية من النظام الاقتصادي الموجّة إلى نظام اقتصاد السوق حيث جرت خصخصة المرافق العامة بوتيرة سريعة جدّاً أدّت إلى خلق احتكارات وأوليغارشيات كبيرة وارتدادات اجتماعية لا تزال قائمة حتى الساعة. في المقابل، الدول الاسكندينافية التي تتبع سياسات نيوليبرالية أخرجت من اقتصادات السوق عدداً من المرافق العامة كالتربية والصحة والإسكان على أساس أن الحاجات الإنسانية الأساسية لا يمكن للسوق أن يكون المدخل لها. فالسوق يقلّص إمكانية الاستفادة بسبب القدرة الاقتصادية والمالية للمواطن المستهلك في حال خصخصتها، بينما الدولة تؤمّن تلك الخدمات متجاوزة محدودية الإمكانيات الفردية. هكذا كان الوضع في المملكة المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، لكن مارغريت تاتشر غيّرت كل ذلك، بينما استطاعت السويد مقاومة تلك النزعة. أما دول آسيا كسنغافورة والصين فاتبعت استخدام القطاع العام لتقديم تلك الخدمات عبر التخطيط المركزي والتعاون الوثيق مع الشركات المحلّية والمتعدّدة الجنسية. هنا مرّة أخرى، نرى قوّامة السياسة على الاقتصاد خلافاً لما ادّعى به المفكّرون النيوليبراليون الذين نظّروا لقوّامة الاقتصاد على السياسة.

تدخّل الدولة في العجلة الاقتصادية وفي تقديم الخدمات العامة قد لا يتناقض مع حيثيات خلق البيئة الملائمة للاستثمار خلافاً لما يدّعي النيوليبراليون. فعبر التخطيط يمكن إيجاد البيئة الملائمة لمناخ تنافسي ولاستقرار في السياسة وفي السوق. البنى التحتية على سبيل المثال لا يبنيها القطاع الخاص لارتفاع كلفتها ولانخفاض مردودها المالي في وقت قصير، بينما هي ضرورة حيوية لخلق البيئة التنافسية المطلوبة. الخصخصة التي تأتي لاحقاً، لا تعقلن بالضرورة إدارة تلك المرافق، بل في معظم الأحيان تخلق احتكارات في القطاع الخاص وعلى حساب جودة الخدمة وكلفتها. غاية الربح فوق أي اعتبار، وهنا تكمن الخطورة. أشرنا سابقاً إلى مقولة ميلتون فريدمان أن المسؤولية الاجتماعية الوحيدة لدى رئيس الشركة هي تأمين ربح المساهمين والمستثمرين وليس المجتمع. كما أن تصريح رئيس شركة بوينغ بأن سلامة المسافرين ليست هدفاً قائماً بحدّ ذاته، بل لتأمين تدفق المداخيل والأرباح للمساهمين! هذا دليل في رأينا على الادعاءات الكاذبة لذلك النوع من التنظير الفكري الذي يدّعي الكفاءة والتصحيح التلقائي في الأسواق، لكنه في آخر المطاف ليس إلا داروينية اقتصادية مالية قاتلة.

هذه الداروينية تخلق طبقة مسيطرة على الاقتصاد كما على المال، سواء كان خاصاً أو عاماً. التمركز المالي في المصارف الأميركية وصل إلى عدد من المؤسسات لا يتجاوز أصابع اليد الواحدة. ففي عام 1960 كان عدد المصارف المستقلّة بحدود 13 ألف مصرف. أما في 2018 فهناك خمسة مصارف فقط تملك ما يوازي 75%من الأصول المالية (غولدمان ساكس، مجموعة ج. ب. مورغان - شيز، بنك أوف أميركا، مجموعة سيتي غروب، ولز فارغو، بانك كورب). وهذه المؤسسات تملكها أربع مؤسسات فقط (فانغرد غروب، ستيت ستريت كوربوريشن، بلاك روك، أف-ام-ار) وتسيطر بشكل مباشر على النظام المالي والنقدي في الولايات المتحدة.

من جهة أخرى، هناك تمركز للإعلام. ففي سنة 1984، أكثر من خمسين مؤسسة كانت تملك 90%من الإعلام الأميركي، أما في عام 2019 فعدد المؤسسات التي تملك 90%من الإعلام، أي آلاف الصحف والمجلّات، ومحطّات الراديو والتلفزيون وحتى استديوات السينما فهي لا تتجاوز عدد الأصابع كجنرال إلكتريك، سي. بي. أس، فياكوم، ديزني، نيوزكورب، تايم وارنر (هناك احتمال دمج بعض المؤسسات ليصبح العدد خمساً). وهذه المؤسسات من ملكية 15 ملياردير أميركياً فقط لا غير! وحوالي 232 مسؤولاً تنفيذياً ينقلون المعلومات لحوالي 280 مليون مواطن أميركي.

أضف أيضاً وسائل التواصل الاجتماعي التي تسيطر عليها شركتان أو ثلاث (فيسبوك، غوغل، بي أن). فشركة فيسبوك تملك: واتساب، تويتر، انستغرام، سنابشوت، الخ. بمعنى آخر، تستطيع هذه الشركات أن تقفل حسابات المشتركين بخدماتها متى شاءت دون أي مراجعة. هذا يعني أن الرأي العام الأميركي أصبح أسيراً وخاضعاً لمزاجية ومصالح الشركات التي تملك وسائل الإعلام ووسائل التواصل. كل ذلك حصل بسبب تفكيك القيود الناظمة والتي بدأت مع إدارة رونالد ريغان واستمرت مع بيل كلينتون، وجورج بوش الابن، وبارك أوباما، ودونالد ترامب.

هذه بعض الأمثلة التي يمكن أن تشمل قطاعات عديدة وحيوية. والسؤال يصبح: كيف يمكن التوفيق في الادّعاء بأن النيوليبرالية تشجّع التنافس، بينما في حقيقة الأمر تمهّد للاحتكار وحكم المال أي البلوطوقراطية التي في معظم الأحيان تنتهي بحكم اللصوص أي الكلبتوقراطية كما يحصل في لبنان منذ بداية الحقبة الحريرية وحتى الساعة!

أحكام النيوليبرالية أدّت إلى توفير النمو المالي والاقتصادي عبر الاستدانة. نظرياً، الاستدانة مفيدة لأنها تشكّل رافعة تحقّق المردود على الرأس المال الموظّف إذا تمّ التوظيف في زيادة الطاقة الإنتاجية. لكن الإفراط في الاستدانة وتحويلها لتمويل المضاربات المالية يؤدّي إلى انكشاف غير مغطّى بأصول فعلية وبمدخول مستدام.

حقبة الثمانينيات شهدت موجة تعثّر في تسديد الديون السيادية التي أطلقتها النيوليبرالية وبناءً على توصيات المؤسسات الدولية. شهادات «القاتل الاقتصادي» جون بركينز فضحت اللعبة حيث الديون السيادية ذهبت مهب الريح وهدّدت المصارف الكبرى التي ساهمت في تمويل تلك الديون. لذلك أجمعت الدول الرئيسية النيوليبرالية على تكليف كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لتوفير المساعدة للجم خطر الإفلاس العام. فكانت التوصيات في إعادة هيكلة الاقتصادات للدول النامية تحت شعار الإصلاح الهيكلي (Structural Adjustment Reform) والتي أدّت إلى خصخصة مرافق القطاع العام وإلى رفع الدعم عن السلع الرئيسية كالمواد الغذائية والوقود وإلى تحرير العملة الوطنية عبر تخفيض قيمتها بالنسبة إلى الدولار لجعل الأصول في تلك الدول رخيصة للمستثمر الخارجي، ورفع الضرائب عن الاستثمارات الخارجية لأن الأخيرة هي الوحيدة التي تستطيع توفير النمو الاقتصادي في الدول الناشئة. هذه الإجراءات يمكن دحضها بسهولة، لكن المساحة المتاحة هنا لا تسمح بذلك. المهم هنا هو أن السياسات النيوليبرالية أدّت وتؤدّي إلى تمركز الثروة في يد القلّة وعلى حساب المواطن والبيئة، وأن دور الدولة هو حماية تلك الطبقة المنتفعة من تلك السياسات. فحماية الاحتكار الخاص هي النتيجة الطبيعية لحماية حرّية التنافس من دون قيد أو شرط!

الطبقة الحاكمة النيوليبرالية لم تستوعب دروس انهيار 2008 ولا تزال تمارس السياسة النقدية نفسها عبر ضخ كمّيات هائلة من السيولة في الأسواق المالية لتحفيز العجلة الاقتصادية نظرياً

أنجل بوليغان ـ المكسيك